AL-MIZAN
الميزان
ARABICINDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

جريدة اقتصادية مستقلة
يصدرها من لندن
«اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر»

رئيس التحرير
سليمان الفرزلي

Vol. 4. Issue 3 . December 1996
المجلد الرابع – العدد الثالث – كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦

كلينتون ينقل الملف السعودي من الإطار السياسي الى الإطار الأمني

الدوائر النفطية العالمية تتهيأ لأسوأ سيناريو: «حرب أهلية في السعودية»!

❐ لفت أنظار المراقبين تعيين الرئيس الأميركي بيل كلينتون مستشاره السابق للأمن القومي أنطوني لايك مديراً لوكالة الاستخبارات المركزية CIA خلفاً للمدير السابق جون دويتش، واعتبروا ذلك التعيين الأبرز في تركيبة الأمن القومي الجديدة في ولاية كلينتون الثانية. والمعروف أن لايك هو واضع الخطة التي أطلق عليها اسم «الاحتواء المزدوج» لمحاصرة إيران والعراق معاً في الخليج من خلال توازن الضعف بدل توازن القوة كما كان في السابق. وقد نشرت «الميزان» قبل ثلاث سنوات نص تلك النظرية كما نشرها لايك في مجلة «شؤون خارجية».

وأكثر ما يلفت النظر في هذا التعيين، أكثر كثيراً من تعيين مادلين أولبرايت وزيرة للخارجية، أن أنطوني لايك عندما كان مستشاراً للأمن القومي أنيط به الملف السعودي بعدما كف كلينتون يد وزير خارجيته آنذاك وارن كريستوفر عن هذا الملف كما أشارت الى ذلك «الميزان» في عددها السابق (المجلد الرابع، العدد الثاني، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦). ويؤكد المراقبون في واشنطن أن الملف السعودي قد انتقل مع لايك الى الاستخبارات المركزية، وهذا دلالة كما قال أحد هؤلاء لـ«الميزان» على أن إدارة كلينتون الثانية قد نقلت الملف السعودي من «الإطار السياسي الى الإطار الأمني»!

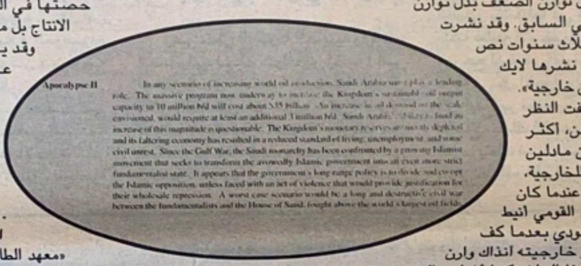
وقد جاء ذلك في وقت بدأت تظهر فيه ملامح أوضاع نفطية عالمية جديدة عجلت في السماح للعراق بتصدير كميات من النفط بموجب قرار مجلس الأمن ٩٨٦ الذي طال تأجيل تنفيذه بصورة مفتعلة. ومن أبرز التوقعات تلك التي وضعها «معهد الطاقة الكندي» (في كالغيري بقاطعة البرتا) حول أسوأ السيناريوهات النفطية المترافقة مع الأوضاع النفطية العالمية الجديدة.

وقد حصر المعهد الكندي أسوأ التوقعات في ثلاثة احتمالات، هي التالية:

الاحتمال الأول، تزايد الطلب العالمي على النفط تزايداً كبيراً من مستواه الحالي البالغ ٦٨ مليون برميل في اليوم الى المستوى المتوقع حتى العام ٢٠١٠ بمعدل ٩٤ مليون برميل في اليوم، مما يوجب على «أوبيك» زيادة انتاجها من ٢٧ مليون برميل في اليوم حالياً الى ٤٨ مليون برميل في اليوم. وهذه الزيادة كبيرة الى درجة أن الدول المنتجة للنفط لن تستطيع تلبية التكاليف الباهظة لتحقيقها من غير إشراك شركات النفط العالمية في هذا الاستثمار الكبير. غير أن الدول الخليجية قد ترى أنه ليس في مصلحتها الاقتصادية والسياسية أن ترفع إنتاجها الى هذا الحد مؤثرة ارتفاع الأسعار على استنزاف احتياطيها.

[وفي هذا الإطار، يقول بعض المحللين النفطيين إن هناك بوادر خلاف في وجهات النظر حول المسألة بين الكويتيين والسعوديين، حيث يؤثر الكويتيون ارتفاع الأسعار بينما يؤثر السعوديون زيادة الانتاج، مع العلم أن الكويت تطالب بزيادة حصتها في السوق ليس من قبيل زيادة الانتاج بل من قبيل «الحق التاريخي».

وقد يكون ذلك من الأسباب التي عجلت في عودة العراق الى الأسواق كعامل ضغط على الكويت. فالسياسة النفطية الكويتية السابقة في أواخر الثمانينات كانت من الأسباب الأساسية للغزو العراقي لها في صيف ١٩٩٠.]


Apocalypse II

In any scenario of increasing world oil production, Saudi Arabia [illegible] play a leading role. The massive program now underway to increase the Kingdom's sustainable oil output capacity to 10 million b/d will cost about $35 billion. An increase in oil demand on the scale envisioned, would require at least an additional 3 million b/d. Saudi Arabia's ability to fund an increase of this magnitude is questionable. The Kingdom's monetary reserves are mostly depleted and its faltering economy has resulted in a reduced standard of living, unemployment, and some civil unrest. Since the Gulf War, the Saudi monarchy has been confronted by a growing Islamist movement that seeks to transform the avowedly Islamic government into an even more strict fundamentalist state. It appears that the government's long range policy is to divide and co-opt the Islamic opposition, unless faced with an act of violence that would provide justification for their wholesale repression. A worst case scenario would be a long and destructive civil war between the fundamentalists and the House of Saud, fought above the world's largest oil fields.

الاحتمال الثاني، كما يقول «معهد الطاقة الكندي» في دراسته: «في اي سيناريو يتطلب زيادة الانتاج العالمي، سوف تلعب المملكة العربية السعودية دوراً رئيسياً. فالبرنامج الكبير الجاري تنفيذه الآن لزيادة الطاقة الانتاجية المستديمة للمملكة الى ١٠ ملايين برميل في اليوم سوف يكلف مبلغ ٣٥ مليار دولار، ولن تكون المملكة قادرة على تمويل ما هو أعلى من ذلك. فمنذ حرب الخليج استنزفت السعودية احتياطيها المالي وأدى تباطؤ اقتصادها الى انتشار البطالة وهبوط مستويات المعيشة وحدوث اضطرابات أمنية مترافقة مع بروز الأصولية الاسلامية بشكل أكثر تطرفاً. ويبدو أن السياسة الطويلة الأجل للحكومة هي تفتيت المعارضة الاسلامية أو احتواؤها، فلا تلجأ الى القمع الجماعي إلا عندما تقع أعمال عنف مدوية تبرره. **وأسوأ حالة في هذا السيناريو نشوب حرب أهلية طويلة ومدمرة بين الأصوليين والحكم السعودي تجري فوق أكبر آبار للنفط في العالم».**

أما **الاحتمال الثالث،** في تصور المعهد الكندي فهو نشوب أزمة نفطية عالمية سببها ضيق الموارد وتستعصي على الحلول السياسية والاقتصادية والعسكرية منشأها المبالغة السابقة في تقدير الحتياطيات العالمية الثابتة.

مصدران لقلق الدول الصناعية حتى العام ٢٠١٥

هيمنة الصين على الحوض الآسيوي وتوسُّع «الأمة الإسلامية» في الغرب!

❐ في ندوة مقفلة عن حالة تطور العالم إقتصادياً واجتماعياً وسياسياً حتى العام ٢٠١٥، أقامها «المعهد الملكي للشؤون الدولية» في لندن أخيراً، جرى استعراض في العمق للمحركات والآليات الاقتصادية التي تدفع حركة التطور السريعة الجارية الآن وتطال في نتائجها جميع الأفراد والمؤسسات والشركات والدول في أنحاء العالم. (راجع «خواطر اقتصادية» في هذا العدد، الصفحة ٩، بعنوان «اليد الخفية والعين التي ترى كل شيء»)

وقد خلص التقرير الصادر عن الندوة الى ثلاثة سيناريوهات قال انها تحمل المزيد من التفاصيل والهيكليات للمسالك الصخرية الوعرة حتى العام ٢٠١٥. وقد تناول كل منها جملة من الأطر شملت: التجارة، والحكومات التنفيذية، والوجه السياسي، وأحوال العمل والعمالة، والتأمينات الاجتماعية، والمساعدة الذاتية، وبقية العالم خارج إطار الدول الصناعية الأساسية، وقوى الرفض، والأنظمة والشبكات العالمية.

وقد تناول السيناريو الأول ما أطلق عليه التقرير عبارة «أسرع، أسرع» للدلالة على الضغوط المتمثلة في اللهاث للحاق بالتطور السريع المتزايد زخماً، ويتناول السيناريو الثاني «عصر ما بعد الثورة الصناعية»، ويتناول السيناريو الثالث ما سمّاه «الجوار الشقي» دلالة على المناطق الفقيرة المجاورة للدول الصناعية وغير القادرة على التطور واللحاق، مما يجعلها بؤراً طبيعية لتوليد الرفض والتطرف.

وجاء في الخلاصة للسيناريو الأخير، أن دول الحوض الآسيوي سوف تتحلق وتتكامل مع مركز الثقل الصيني، والدول المتجهة منها الى التصدير ستتصرف كوكالة عن الصين في العالم الخارجي لأن القوة الصينية سوف تكون مهيمنة على هذا التجمع. والدول الرافضة ترى في الانحلال المزمن للغرب تأكيداً لحدسها العميق، فتسعى الى التكامل والتعاون فيما بينها كل بطريقتها الخاصة. أما الدول العدوانية فستستغل الفراغ الأمني، وتواجه الدول الفقيرة بشكل خاص خياراً صعباً بين النمو الضعيف وبين الاتكال على سادة أشداء. ويضيف التقرير حول سيناريو «الجوار الشقي» قائلاً: إن النمو البطيء، وهو المنطق التعس والبائس لهذه الحالة، مترافقاً مع شعور بانعدام أي قدرة أو قوة فلا حول ولا طول للدول المصابة به، يدفع تلك الدول الفقيرة الى البحث عن «تفسيرات» لأحوالهم المزرية. وتأتي هذه التفسيرات متمثلة في الدين وفي نشوء إيديولوجية يلقى عليها اللوم، بعضها ناشيء محلياً وبعضها الآخر مستورد من الخارج. وقد تجد الصين أنه من مصلحتها تصدير نوع من الماركسية المعدلة، مثلاً، أو أن الدول الإسلامية قد تشعر بأن من واجبها توسيع «الأمة الإسلامية» كما يجري في إفريقيا حالياً.

ويخلص التقرير الى القول بأن العالم الفقير سيكون فوضوياً من الناحية السياسية، يعاني من تأثيرات نشوء أجيال فيه من غير تطور مؤسسي. وسوف تكون له روابط عقائدية مع الفقراء في العالم الصناعي عن طريق شبكات المعلومات. ولا أحد في الجوار الشقي يثق بالآخر، ولكل أهداف مختلفة. وفي ضوء ذلك يبدأ العالم النظر في كيفية معالجة قضايا الأمن والاستقرار والاستمرارية.

إدارة التهميش!

❐ كانت الحكومات اللبنانية المتعاقبة أثناء فترة الحرب تسمّى «حكومات إدارة الأزمة»، ولم يكن أحد ينتظر منها أكثر من ذلك. لكن حكومات الرئيس رفيق الحريري بعد انتهاء مرحلة الحرب، كان ينتظر منها اللبنانيون أشياء لم تكن واقعية. وما يؤخذ على الحالة الحريرية الحاكمة أنها بغية اكتساب التأييد والشرعية أبدت نوعاً من الارتياح وربما التشجيع لتلك التوقعات غير الواقعية للبنانيين.

لكن الثلج بطبيعته محكوم بالذوبان، ولا بد أن يظهر ما تحته يوماً. ويبدو أن الرأي اللبناني يخطيء اليوم مرة أخرى، من حيث صب اللوم على الفساد في الإدارة العامة، كما بالغ في التوقعات السابقة. وهذا القول لا ينفي وجود حالات وبؤر من الفساد في الإدارة سبق لـ«الميزان» أن شخصتها في تحليل مطول، إنما المقصود بذلك أن فساد الإدارة هو الفساد الأصغر بين أنواع الفساد الأكبر المستحكم الآن في لبنان بشكل أعمق من ذي قبل.

وحتى وصف الفساد السياسي بانه «الفساد الأكبر» يبقى مقصراً عن الإحاطة بالفساد الحقيقي المستجد. ووصف هذا الفساد بانه مستجد هو للتأكيد بان لبنان قد عرف حالات سابقة من الفساد الإداري والسياسي بقيت في إطار ما هو مألوف ومعروف في كثير من الدول، وخصوصاً في العالم الثالث. اما الحالة الجديدة غير المألوفة الوافدة مع الظاهرة الحريرية، فإنها مناخ عام كأنه مناخ طبيعي، لأنه يشكل ثقافة كاملة هي «ثقافة الفساد» القائمة على عمد «المقاولة من الباطن» بحيث أن الباطن هو الرديف المطابق للباطل. ومن الأغلفة «العقائدية» لثقافة الفساد تصوير الحالة بانها من قبيل «الإنجاز» أو «النجاح» من غير توصيف، لأن التوصيف يكشف الغطاء. فالإنجاز دونما اعتبار للكلفة، لأن الاعتبار هو «للبطانة»، ليس إنجازاً بقدر ما هو عبء على البلاد وأهلها في النهاية، والنجاح في هذا الاطار هو النجاح المالي دونما اعتبار للوسيلة.

وبالتالي فإن ما جرى ويجري تحت شعار «إعادة إعمار ما هدمته الحرب» هو في الحقيقة حالة من الفساد يقصد بها تهميش لبنان تحت غطاء إحياء دوره، وهم يعرفون أنه لو كان للبنان دور يمكن إحياؤه لما قامت الحرب أصلاً. ولهذا فإنه من الظلم الفادح على اللبنانيين أن يطلب إليهم التضحية بالمزيد في إطار وهمي، والأنكى من ذلك في إطار ثقافة الفساد. فالناس لا تضحي، حتى لهدف موثوق، ما لم تكن القيادات الحاكمة على جميع المستويات نزيهة ومنزهة ومتفانية، لأنه بغير هذه المواصفات لن يكون للبنان دور.

إن هناك تناسباً طردياً لا تناسباً عكسياً بين ثقافة الفساد وبين التهميش، فاي دور هو ذلك الذي يمكن أن ينشأ في مثل هذا المناخ. وفي غياب الدور، بل في تعذر إمكانية نشوئه في مناخ ثقافة الفساد، فإن جل ما تستطيعه هذه الحكومة ومتفرعاتها هو: «إدارة التهميش» على غرار إدارة الأزمة أثناء الحرب. ونكرر القول هنا أن الإعمار الجاري الآن هو الوجه الآخر للحرب!

«الميزان»

سلّة الأخبار

سوء تغذية. ذكرت مصادر في روما على هامش القمة الغذائية التي انعقدت في العاصمة الايطالية في إطار منظمة الأغذية والزراعة الدولية، أن الإعلان الذي نشرته المملكة العربية السعودية في الصحف العالمية حول الوضع الزراعي فيها، هو نفي غير مباشر لبعض التقارير التي أفادت عن وجود حالات متزايدة من سوء التغذية في المملكة.

الشماع يشمّع الخيط. ذكرت مصادر مقربة من شركة «سوليدير» الحريرية التي تملك وسط بيروت التجاري، أن ناصر الشماع رئيس الشركة المذكورة يستعد للرحيل من منصبه لأن رئيس الحكومة رفيق الحريري لم يعد راضياً عنه، بعدما أوغر الحساد والعذال صدر الحريري ضده. وتردد أيضاً أن عذال الشماع في الوسط الحريري قد أوغروا عليه أيضاً صدر جهات نافذة في دمشق.

الوسيط الساقط. الوسيط النرويجي بين الفلسطينيين والاسرائيليين وزير التخطيط الوطني تيرجي رويد – لارسن استقال من منصبه في الحكومة النرويجية لإخفائه أرباحاً قدرت بمبلغ ٦٠٠ الف كرون (٤٠٠ الف دولار) حققها من الأسهم في شركة «فيديكو» للمسامك التي كان مديراً للتسويق فيها عام ١٩٨٦. ويقال في أوسلو أن مصادر مقربة من نتانياهو رئيس الحكومة الاسرائيلية هي التي فضحت أمره حتى لا يعود أحد الى ... الوساطة!

عودة الى الأحضان. عادت دولة قطر من جديد الى الأحضان البريطانية بعدما مكثت طويلاً في الأحضان الفرنسية في عهد الأمير السابق الذي خلعه ابنه الأمير الحالي في الصيف قبل الماضي. وهذا الانتقال كلف قطر مبلغ ٨٢٥ مليون دولار ثمن أسلحة جرى التوقيع على عقودها أثناء زيارة وزير الدفاع البريطاني مايكل بورتيو الى الدوحة أخيراً.

التقصير السوري
والتضليل اللبناني
الصفحة ٣

اسعار الموزعين

Austria: AS26. Bahrain: Fils250. Belgium: BF50. Canada: C$2.50. Cyprus: C£1. Egypt: E£1. France: FF8. Germany: DM2,5. Greece: DR400. Italy: L300. Jordan: Fils200. Lebanon: LL1000. Libya:LDin0.75. Morocco: Dh7. Oman: Peiza300. Spain: Pts3,50. Switzerland: SFr3. Syria: L.S.15. Tunisia: M600. U.A.E: Dirh3. UK: £1. USA: $2.

بسبب حاجتها الى الأموال التشغيلية

«سوليدير» تخفِّف من هويتها اللبنانية بالاستدانة من الأسواق الخارجية!

❐ عندما طرحت «سوليدير» أسهمها للاكتتاب العام قبل ثلاث سنوات كان الاقبال على تلك الاسهم التي طرحت بمبلغ ١٠٠ دولار للسهم الواحد كبيراً من قبل اللبنانيين المقيمين في الخارج، بحيث ان هذا الحماس لاعادة اعمار وسط بيروت التجاري اتخذ زخماً بذاته كشعار لتوجه اللبنانيين. لكن هذه الطفرة سرعان ما اخذت تنحسر مع مرور الزمن وتكشف الحقائق.

وفي مرحلة من المراحل ارتفع سعر سهم «سوليدير» بمقدار ثلاثة ارباع قيمته الاسمية بالغاً ١٧٥ دولاراً للسهم قبل ان يتراجع ليستقر اخيراً بحدود تزيد قليلاً على قيمته الاسمية، اي بما يتراوح بين ١٠ و١٥٪.

وتردد أخيراً ان ما يجري داخل «سوليدير» ينبىء بتغييرات قد تحصل قريباً في ادارتها (راجع «سلة الاخبار» على الصفحة الاولى، بعنوان «الشماع يشمع الخيط»)، لكن بصرف النظر عن ذلك تبقى هنالك غوامض عديدة، رافقت «سوليدير» منذ نشأتها ووجهت اليها انتقادات شديدة من قبل بعض العاملين السابقين في تخطيط بيروت الجديدة مثل المهندس هنري اده، الذي اتهم «سوليدير» بتغيير الخرائط الأصلية لزيادة عدد الابراج بغية الافادة من المساحات الاضافية غير الشرعية حسب انتقاداته.

وليس هذا هو المجال الوحيد الذي تجاوزت فيه «سوليدير» حدها مستفيدة من وجود اكبر مساهم فيها على رأس الحكومة اللبنانية. فقد سمحت لها الحكومة بردم مساحة كبيرة من البحر لتطوير واجهة بحرية تملكها بكاملها بدعوى ان هذه الاراضي البحرية اعطيت لها مقابل اقامة البنية التحتية في وسط بيروت، وهي بنية كان عليها ان تقوم بها على اي حال.

تجاوز النفقات

ان شركة «سوليدير» لإعمار وسط بيروت التجاري لم تتجاوز حدها فقط بالنسبة الى المباني والاراضي، بل تجاوزت النفقات اللازمة بمبلغ لا يقل عن ١٠٠ مليون دولار عن المبالغ المرصودة سابقاً لغايات مختلفة، وكان من أوجه الانفاق الزائد عن الحد ما يلي:

● اولاً، المبالغ التي دفعت الى المهجرين القاطنين في المباني المهدمة لاخلائها. اذ استنزف هذا الإخلاء اكثر بكثير مما كان مقرراً وذلك لاسباب سياسية في الدرجة الاولى. اي مراعاة اتباع السياسيين، وربما للسياسيين انفسهم. وتردد في بيروت ان بعض هؤلاء المهجرين قبض ثلاث مرات او خمس مرات عن اخلاء مواقع متعددة في وسط المدينة. وان هناك من ادعى انه مهجر وقبض لقاء ذلك من غير ان يكون قاطناً في وسط المدينة.

● ثانياً، ارتفاع كلفة العمليات وهي كلفة اقتضت في بعض الحالات تعويض المقاولين من اجل انجاز عملهم.

● ثالثاً، استنزاف مبالغ كبيرة في إعادة ترميم بعض المباني المستثناة من الهدم بحيث ان بعض المباني المعاد ترميمها اخيراً جرى، على قول مهندس بريطاني عمل في المشروع، بنوعية ادنى وبكلفة أقل من السابق.

اللجوء الى الأسواق المالية

وعلى خطى الحكومة الحريرية والقطاع المصرفي، لجأت سوليدير اخيراً الى اسواق المال العالمية لاستدانة الاموال اللازمة للتشغيل، لكن تجربتها في الاسواق المالية العالمية كانت أقل حظاً من المصارف. فقد توخت «سوليدير» في البداية الحصول على مبلغ ١٢٥ مليون دولار بشكل شهادات ايداع مرتبطة باسهمها وذلك عن طريق مؤسسة «ميريل لينش»، لكن هذا الاكتتاب لم يستطع اجتذاب اكثر من ٧٧ مليون دولار، اي اكثر قليلاً من النصف، مما اضطرها الى تكليف «بنك باريبا» بتقديم تسليفات لها مقدارها ١٠٠ مليون دولار اضافية. وهذا في نظر بعض المراقبين يشكل بحد ذاته تصنيفاً غير رسمي لشركة «سوليدير»، حتى ان شهادات الايداع التي طرحتها «ميريل لينش» من خلال نظام التسعير الاوتوماتيكي في بورصة لندن، هبطت اسعارها في البورصة فور نزولها من ١١,٧٥ دولار الى ١١,٦٠ دولار.

هوية «سوليدير»

إن هوية «سوليدير» بموجب القانون الصادر بتشكيلها هي هوية لبنانية من حيث ملكية غالبية الاسهم ومن حيث الادارة. ومن المرجح ان تبقى ادارتها لبنانية بصورة كاملة في كل الاحوال، لكن ملكيتها قد تؤول الى ايد غير لبنانية. فالقانون لا يسمح للاجانب بتملك الاسهم لكنه يسمح للرعايا العرب بتملك نسبة معينة لا تزيد على ١٠٪. إلا ان الشائع الآن ان مستثمرين خليجيين عديدين قد تملكوا في «سوليدير» عن طريق واجهات لبنانية او عن طريق عرب مجنسين بجنسيات لبنانية تجاوزاً للموانع القانونية.

لكن ربط شهادات الايداع والتسليفات المطروحة في الاسواق العالمية بأسهم الشركة يمثل التفافاً آخر على القانون لانه يشكل واقعياً مشاركة اجنبية في الشركة ممنوعة مباشرة بموجب القانون. بل ان بعض المراقبين الماليين في لبنان يؤكدون ان هذه عملية مباشرة من قبل «سوليدير» لبيع اسهمها العينية من «الفئة أ» التي تمتلكها والتي يبلغ عددها ١١,٧ مليون سهم. وفي عملية الاكتتاب المذكورة قسم السهم العيني الواحد الذي تملكه «سوليدير» الى عشر شهادات ايداع بحدود ١٢ دولاراً للشهادة الواحدة. ويحق للمكتتبين الاجانب الذين وسعت بهم «سوليدير» دائرة المساهمين فيها، حضور اجتماعات الجمعية العمومية للشركة ومناقشة قراراتها وسياساتها من غير ان يكون لهم حق التصويت.

لكن المراقبين يقولون ان هذه الدائرة سوف تتسع في المستقبل بحيث انه من غير الممكن في النتيجة منع المساهمين الاجانب من حق التصويت، حتى ولو اقتضى الامر تعديل القانون الاساسي.

في جردة حساب للبنك المركزي

الدين ارتفع ومعه ميزان المدفوعات والعجز التجاري هبط

❐ جردة الحساب الشهرية للبنك المركزي، اظهرت ان دين الدولة العام الاجمالي الصافي زاد في نهاية ايلول/ سبتمبر الماضي ٥٣٧,٩ مليار ليرة ليصل الى ١٤٩٧٠,٩ مليار في مقابل ١٤٤٣٣,٧ مليار في آب /اغسطس اي ما نسبته ٣,٧٥٪.

وجاء في جردة الحساب ايضاً ان الدين الخارجي للدولة من ضمن الدين العام بلغ ١٦٢٧,٩ مليون دولار ارتفاعاً من ١٥٥٧ مليون دولار في آب/ اغسطس بارتفاع قدره ٧٠,٩ مليون دولار.

اما الدين الصافي الداخلي فقد بلغ في نهاية ايلول/ سبتمبر ١٢٤٣٣,٨ مليار ليرة في مقابل ١١٩٦٠,٧ مليار في الشهر السابق بزيادة شهرية قدرها ٤٧٣,١ مليار.

والعجز التجاري للبنان في الشهر ذاته بلغ ٥٢٩,٩ مليون دولار انخفاضاً من ٦١٠,٨ مليون دولار في آب/ اغسطس.

وأدى هذا الى ارتفاع مجموع العجز في الميزان التجاري منذ بداية السنة الحالية الى ٤٧١٥ مليون دولار.

وذكر البنك ان قيمة المستوردات اللبنانية منذ بداية العام الحالي وحتى آب/ اغسطس الماضي بلغت ٥٤٥٧ مليون دولار بزيادة سنوية نسبتها ٥,٠٪، بينما بلغ حجم الصادرات اللبنانية في الفترة عينها ٧٤٢ مليون دولار اي بزيادة نسبتها ٢٨٪ مقارنة بالفترة ذاتها من السنة الماضية.

وفي جردة الحساب ان لبنان حقق فائضاً قدره ٣٦,٧ مليون دولار في ميزان مدفوعاته في ايلول/ سبتمبر الماضي بانخفاض قدره ٤٨,٤ مليون دولار عن آب/ اغسطس.

وأرجع البنك هذا الفائض الى ازدياد الموجودات الخارجية الصافية لمصرف لبنان بقيمة ١٦٢,٥ مليون دولار والى انخفاض تلك الموجودات لدى المصارف بمبلغ ١٢٥,٨ مليون دولار.

وكان لبنان حقق فائضاً في ميزان المدفوعات في آب/ اغسطس قدره ١٠٥,١ مليون دولار.

وبذلك يكون فائض ميزان المدفوعات في الاشهر التسعة الاولى من السنة الحالية قد بلغ ٣٢٧,٣ مليون دولار. وكان ميزان المدفوعات سجل في الفترة عينها من سنة ١٩٩٥ عجزاً بلغ ١٧٠,٢ مليون دولار. فيما كان اجمالي فائض ميزان المدفوعات السنة الماضية وصل الى ٢٥٠ مليون دولار مقابل ١١٣٠,٥ مليون دولار في سنة ١٩٩٤.

وأقر البنك المركزي بأن حركة البناء في لبنان تراجعت خلال شهر ايلول/ سبتمبر الماضي بنسبة ٤٪ عن شهر آب/ اغسطس وبنسبة ٣,٢٪ على مدار السنة.

وتبعاً لذلك فإن تسليمات الاسمنت بلغت في ايلول/ سبتمبر ٣٧٤ الف طن بينما كان حجم التسليمات في آب/ اغسطس ٣٩١,٦ الف طن.

أما رخص البناء الصادرة من نقابة المهندسين فقد شملت ٩٨١٢٨٦ متراً مربعاً في شهر ايلول/ سبتمبر بزيادة نسبتها ٨١,٨٪ على مدار السنة.

وقال البنك المركزي ان الميزانية المجمعة للمصارف التجارية نمت في ايلول/ سبتمبر بنسبة ١,٤٠٪ في مقابل ١,٢٦ في الشهر الذي سبقه.

واشار الى ان حجم الميزانية المجمعة للمصارف زاد في شهر ايلول/ سبتمبر بنسبة ١,٤٠٪ عن الشهر الذي سبق ووصل الى ٣٣٣٥٣ مليار ليرة من ٣٢٨٩٢ مليار ليرة في آب/ اغسطس ومقارنة مع ٢٧٨٨٧ مليار ليرة في الفترة ذاتها من سنة ١٩٩٥.

وذكر البنك المركزي ان نسبة ارتفاع الودائع في القطاع المصرفي بلغت ١,١٧ في المئة في ايلول/ سبتمبر ١٩٩٦ في مقابل ١,١٥٪ في الشهر الذي سبق.

وقال ان اجمالي حجم الودائع ارتفع الى ٢٧٦٦٣ مليار من ٢٣٢٤٨ مليار في ايلول/ سبتمبر من ٢٣٢٤٨ مليار ليرة في ايلول/ سبتمبر ١٩٩٥ بزيادة نسبتها ١٨,٩٩٪. اما ودائع المصارف بالعملة الوطنية فقد نمت بنسبة ٣,٧٤٪ خلال ايلول/ سبتمبر، مقابل ٢,٢٥٪ في الشهر الذي سبق ووصلت الى ١١٦٥٤ مليار ليرة مقارنة مع ٧٤٤٥ مليار ليرة في الفترة ذاتها من السنة الماضية اي بنسبة ٥٦,٦٥٪.

وباتت هذه الودائع تشكل ٤٢,١٦٪ من اجمالي ودائع القطاع المصرفي مقابل ٣٢٪ في ايلول/ سبتمبر ١٩٩٥. واضاف البنك ان الودائع بالعملات الاجنبية تراجعت في ايلول سبتمبر بنسبة ١٠,٤٠٪ عن الشهر الذي سبق ولكنها ارتفعت الى ١٠٢٦٦ مليون دولار في ايلول/ سبتمبر الماضي من ٩٨١٢ مليون دولار في الفترة ذاتها من السنة الماضية اي بزيادة نسبتها ٤,٦٣٪.

وسجل البنك المركزي انخفاضاً في نسبة الدولرة للودائع في القطاع المصرفي بنسبة ١,٠٤٪ خلال ايلول/ سبتمبر فوصلت الى ٥٧,٨٤٪ من ٥٨,٨٨٪ في آب/ اغسطس و٦٧,٩٧ في نهاية ايلول/ سبتمبر من ١٩٩٥.

وقال مصرف لبنان المركزي ان مجموع وسائل الدفع بالليرة اللبنانية (م ١) ارتفع خلال شهر ايلول/ سبتمبر الى ١٨١٦,٢ مليار ليرة من ١٧٧١,٤ مليار ليرة في الشهر الذي سبق مسجلاً معدل نمو سنوي قدره ١٠,٠٢٪ مقارنة مع الفترة نفسها من السنة الماضية.

اما السيولة الاجمالية بالليرة (م ٢) فقد واصلت ايضاً مسارها التصاعدي فارتفعت خلال ايلول/ سبتمبر بقيمة ٤٠٠ مليار ليرة بزيادة سنوية نسبتها ٤٥,٥٢٪ مقارنة بشهر ايلول/ سبتمبر ١٩٩٥. والكتلة النقدية م٣ – م٢ اضافة الى الودائع بالعملات الاجنبية سجلت خلال آب/ اغسطس انخفاضاً بقيمة ٧٤,٣ مليون دولار. اما الكتلة النقدية م ٣ وحدها فقد ازدادت في شهر ايلول/ سبتمبر بمبلغ ٣٦٢ مليار ليرة وبلغت زيادتها على مدار السنة مقارنة بالشهر ذاته في السنة الماضية ١٨,٧٤٪ وهي النسبة ذاتها التي كانت عليها في شهر آب/ اغسطس الماضي.

اما الكتلة النقدية (م ٤) وهي مؤشر جديد يتشكل من (م ٣) مضاف اليها سندات الخزينة لدى القطاع غير المصرفي فقد سجلت نمواً سنوياً بنسبة ٢٥,٠٨٪ مقارنة مع ايلول/ سبتمبر سنة ١٩٩٥ وبنسبة ٢٥,٠٥٪ مقارنة مع آب/ اغسطس الماضي.

وقال البنك المركزي اللبناني ان المؤشر الاقتصادي سجل انخفاضاً في شهر ايلول/ سبتمبر الماضي ووصل الى ١٧٧ نقطة.

وكان المؤشر قد سجل في آب/ اغسطس الماضي اعلى مستوى له منذ ثلاث سنوات وثمانية اشهر بوصوله الى ١٨٢,١ نقطة. ووصل المؤشر الى ادنى مستوى له في شهر كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٣ حين سجل ١٣٢,٢ نقطة. ويتخذ المؤشر من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ فترة قياس على انه ١٠٠ نقطة دامجاً عدة حلقات اقتصادية بعضها مع بعض من ضمنها الصادرات والواردات وانتاج الطاقة الكهربائية ونشاط المرفأ والمطار. وكان الدولار يساوي ١٥٥٨,٥ ليرة بنهاية ايلول/ سبتمبر الماضي.

الحكومة تريد النمو وسياستها النقدية تعطله

التقصير السوري يكمل التضليل اللبناني في أسعار الصرف؟



تحليل اقتصادي:

❐ ما زالت السياسة النقديةالتي تمارسها الحكومة اللبنانية من خلال البنك المركزي غير مفهومة بالمعنى الاقتصادي الفعلي، وان كانت تبدو واضحة لأنها وحيدة الجانب أي أنها تقوم فقط على تثبيت سعر صرف الليرة. وفي اعتقاد حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، كما أعلن اكثر من مرة، ان هذه السياسة غايتها ضبط التضخم عن طريق تثبيت سعر الصرف.

وبما أن تثبيت سعر الصرف قائم في لبنان وفي غير لبنان على تدخل البنك المركزي في سوق القطع، فإن الاحتياطي المتراكم لدى البنك المركزي في نظر حاكمه هو المفتاح لهذه السياسة.

نظرتان حولاوان

وفي هذه المسألة هناك نظرتان فيهما حولٌ وتبدوان متناقضتين:

نظرة تقول ان ثبات سعر صرف الليرة مرده الى وجود الاحتياطي الكبير نسبياً والذي قدره حاكم البنك المركزي نفسه بمبلغ ٥,٤ مليار دولار في نهاية تشرين الاول/ اكتوبر الماضي باستثناء الاحتياطي الذهبي الذي قدره بالاسعار الحالية بمبلغ ٣,٥ مليار دولار، أي ان الحجم الاجمالي للموجودات الرسمية يبلغ حسب تقدير الحاكم ٩ مليارات دولار، مما يتيح للبنك المركزي امكانية التدخل في سوق القطع.

النظرة الثانية، تقول ان ثبات الليرة مرده الى وجود رفيق الحريري على رأس الحكومة اللبنانية إيحاء بأن وجوده هذا يشيع الثقة في الاسواق المحلية والعالمية.

لكن هاتين النظرتين، لا تستقيمان في الواقع. والعالم الذي ينهج الاقتصاد الحر يتجه الى فك الارتباط بين اسعار الصرف والاحتياطي الرسمي كما سنرى في هذا التحليل لاحقاً.

اما بالنسبة الى رفيق الحريري، فان كونه جاء مع نهاية الاحتراب الداخلي، هو الذي اعطاه شيئاً من التبرير بالنسبة الى مسألة الثقة، لكن في النتيجة فان الدول والمؤسسات تتعامل مع لبنان كدولة وشعب لا مع شخص واحد فيه او مجموعة اشخاص. فاذا كان هنالك من ثقة فهي ثقة بلبنان اياً كان حاكمه، أو هكذا يفترض أن يكون، وإلاّ فإن هنالك غلطاً ما أو مرضاً لا بد من معالجته.

الاحتياطي الذهبي

ان النظرة السائدة الى الاحتياطي الذهبي هي نظرة «عاطفية» ليس إلا... فالذهب في الاحتياطي لا نفع منه على الاطلاق في مسألة التدخل التي اشار اليها حاكم البنك المركزي لأنه غير قابل للتسييل الفوري. ولكي نقدم شواهد فكرية وعملية على عدم جدوى الاحتياطي الذهبي نقدم ما ورد في دراسة أعدها مسؤول سابق في بنك انكلترا المركزي هو نيل ريكورد ونشرها في لندن «مركز دراسات الابتكار المالي» بعنوان: «تدخل البنك المركزي: نهج جديد». وفيها يقول نيل ريكورد، في موضوع الذهب ما يلي:

«دول كثيرة في العالم تحتفظ بنسبة كبيرة من احتياطيها بالذهب، وقدامى الاقتصاديين، اي اولئك الذين شاخوا وشاخ علمهم، والمؤرخون الاقتصاديون، يفهمون هذه الحالة. ولذلك أريد ان اناقش ان موجودات البنك المركزي من الذهب لا قيمة لها اطلاقاً في عمليات التدخل في اسواق القطع الاجنبي. ذلك ان سوق الذهب غير سائل نسبياً إذا ما قورن بعمليات التدخل على نطاق واسع. فالتدخل بمبلغ مليار دولار يبدو تدخلاً متواضعاً وهو يحدث كثيراً. لكن بيع ما يساوي مليار دولار من الذهب في السوق الحرة يعتبر صفقة كبرى قد تغرق السوق اذا جرت في وقت قصير».

واضاف قائلا:

«إن هذه الملاحظة ليست جديدة وهناك في الواقع سياسة معلنة لعدد من البنوك المركزية للقيام ببيع موجوداتها من الذهب بصورة منتظمة، وهذه المبيعات لا علاقة لها بالتدخل في اسواق القطع، وهي مصممة كمحاولة للخروج المنتظم من وظيفة اقتصادية فاشلة للذهب عفاعليها الزمن وفات أوانها».

وقال ريكورد:

«انني اقترح ان يزال الاحتياطي الذهبي رسمياً من اطار التدخل لانه عديم النفع وظيفياً، كما انه من قبيل التضليل الايحاء بأنه يمكن استخدام الذهب دفاعاً عن العملة في حال حدوث اي ازمة. والواقع ان الذهب من الموجودات المكلفة للاحتفاظ بها، ولهذا يجب الحرص على التخلص منه».

وفي جريدة «وول ستريت جورنال» الصادرة بتاريخ ١٩٩٦/١٢/١٠ بعنوان «أفضل من الذهب» يقول كبير الاقتصاديين واين انجل في «مؤسسة بيرن ستيرنز» ان الدولار من الناحية الاقتصادية افضل كثيراً من الذهب، وسوف ننشر هذه الدراسة في العدد المقبل من «الميزان».

ويضاف الى ذلك ان «صندوق النقد الدولي» ذاته، وهو يملك اكبر احتياطي للذهب في العالم، يتجه الآن الى بيع هذا الذهب لزيادة القروض الى الدول النامية.

تديين الدين

واذا صرفنا النظر عن الاحتياطي الذهبي كاداة غير نافعة في التدخل المباشر، يبقى لدى البنك المركزي الاحتياطي بالعملات الاجنبية. لكن هذا الاحتياطي ايضاً ليس نافعاً في التدخل على نطاق واسع لسببين رئيسيين:

● اولهما، ان العالم الخارجي (بما في ذلك اسواق المال والمضاربون)، سوف يعتقد، كما هو متوقع في ظاهر الامر، أن قدرة البنك المركزي على التدخل من الناحية الكمية محدودة بحجم الاحتياطي، فإذا نفد هذا الاحتياطي فالويل والثبور وعظائم الأمور، وهذا فيه مبالغة وهراء.

● ثانيهما، ان هذه المحدودية التي يستطيع المضاربون مراقبتها تشجع هؤلاء المضاربين على التدخل المضاد كلما لمسوا اي هبوط في هذا الاحتياطي، بينما المنطق الصحيح هو جعل الصلابة في الأداء الاقتصادي رادعاً للمضاربة السلبية أو المتعمدة، على الأقل من خلال عدم وجود مؤشر كمي مباشر وفوري مثل الاحتياطي، لأن المؤشرات الاقتصادية الدقيقة طويلة الأجل بطبيعتها، بينما المضاربة سريعة وقصيرة النفس.

ثم ان الاحتياطي الذي يحتفظ به البنك المركزي ليس ملكاً له، فهو في واقع الامر دين عليه، وبامكان البنك المركزي الافادة من هذا المال المعار اليه بالعملات الاجنبية ان يعيد تديينه الى الحكومة والى المصارف بالعملات الاجنبية، كأن يشتري سندات الحكومة المحررة بالعملات الأجنبية بما لديه من احتياطي بدل الاستدانة من الاسواق العالمية، وبشراء سندات وشهادات ايداع المصارف بالعملات الاجنبية فيدخل السوق ككيان مستقل بسياسة نقدية متعددة الجوانب وليست محصورة بتثبيت سعر الصرف، ولا سيما ان قيم مدخرات وموجودات اللبنانيين النقدية مودعة في معظمها بالعملات الأجنبية. وفوق ذلك فان البنك المركزي اللبناني، او اي بنك مركزي آخر في العالم، لن يستطيع التدخل لحماية سعر الصرف في حال وجود مضاربة فعلية كثيفة أو متعمدة من خلال اسواق المال العالمية. ولهذا فإن التذرع بالتدخل فيه من الادعاء اكثر مما فيه من الحقيقة، ولذلك فإنه يحمل في طياته عنصراً تضليلياً غير قليل.

السياسة النقدية السورية

ولكي يستطيع لبنان فك الارتباط المزدوج بين الاحتياطي وسعر الصرف من جهة وبين شخص الحريري والاقتصاد اللبناني عموماً من جهة ثانية، لا بد من طرح موضوع العلاقة مع سوريا خارج اطار المسألة السياسية والأمنية المباشرة، أي من خلال السياسات النقدية والتوازي الاقتصادي.

و في هذا المجال فان التقصير السوري لا يقل عن التضليل اللبناني. ذلك أن الاستقرار الذي تمتع ويتمتع به لبنان منذ سنوات، هو المصدر الاساسي للثقة الداخلية والعربية والدولية، وبالتالي فإن لسوريا نسبة كبيرة في هذا المجال، هي النسبة التي جيرها الحريري لنفسه او جيرت له. فاذا كانت الثقة نابعة من الاستقرار، فإن لسوريا فضلاً لا ينكر فيه لكنه بات الآن غير واضح تماماً بسبب تداخله مع الوضع السياسي.

اما الأهم من ذلك كله، ان السياسة النقدية السورية في وضعها الراهن غير مسعفة لاقامة تناغم فعال في إرساء نواة سوق مشتركة قادرة على التطور، ولا يعني ذلك اقدام دمشق على إلغاء القيود المفروضة على اسعار الصرف بل لا بدمن تجليسها بالتوازي على طريقين:

● أولهما، اصلاح وتطوير الجهاز المصرفي السوري، ومباشرة اقامة قطاع مصرفي مشترك بين مصارف لبنانية ومصارف سورية تمهيد لقيام مجلس أعلى للنقد، وبانتظار ذلك التفاهم على نطاق مريح لذبذبة أسعار الصرف على غرار ما نشأ في مرحلة ابتدائية من السوق الأوروبية المشتركة بحيث تلعب الليرة السورية مع الوقت دوراً قريباً من الدور الذي لعبه المارك الألماني بالنسبة الى العملات المجاورة..

● ثانيهما، تغيير مقاييس تسعير صرف الليرة السورية. فالتسعير الراهن الذي يقوم في جانب منه على موازاة اسعار صرف عملات الدول المجاورة، مثل الليرة اللبنانية والدينار الاردني وربما الليرة التركية والشاقل الاسرائيلي وقطعاً باستثناء الدينار العراقي في الوقت الحاضر، يبدو مقلوباً بالمنظور الاقتصادي، لأن الاقتصاد السوري هو الاقتصاد الاكبر في المنطقة ومن غير المنطقي قياس عملته بعملات الاقتصادات الصغرى لمجرد أنها تعتمد السوق الحرة وقابلة للتحويل بغير قيود أو بقيود أقل. بل العكس هو الذي يجب ان يجري، أي أن تصبح الليرة السورية نقطة القياس. ولكي تصبح الليرة السورية هي نقطة القياس يوجب على السلطة النقدية السورية ان تعتمد سعر صرف متحرك لا سعر صرف متعدد، ومجال تحركه صعوداً وهبوطاً، لا بد ان يرتبط حكماً بالاداء الاقتصادي السوري. وعندئذ تجوز المقارنة بين الاداء السوري والاداء في الدول المجاورة، وتحديد نسبة تأثير ذلك على اسعار الصرف صعوداً وهبوطاً.

ويصعب القول أن سعر صرف الليرة السورية مرتبط الآن بالأداء العام للاقتصاد السوري، كما إنه من المؤكد انه غير مرتبط بالاحتياطي لدى البنك المركزي، أو الإيحاء بذلك على غرار ما يجري في لبنان. ذلك أن سعر صرف الليرة السورية يقوم حالياً على التسعير الرسمي، ربما لاعتبارات سياسية واجتماعية، مع الأخذ في الاعتبار التوازي مع العملات المجاورة.

ذلك لان العملات المجاورة القابلة للتحويل والصرف بحرية لا تستمد في كثير من الاحيان سعرها من القياس الحقيقي للاداء الاقتصادي، كما هو الحال في لبنان حالياً، اي ان هنالك نسبة كبيرة مفتعلة في اسعار صرف تلك العملات، مما يعني أن الجانب المفتعل في أسعار صرف العملات المجاورة متضمن حكماً في سعر الصرف السوري. فالقياس السوري الراهن يملي ذلك من حيث ان هنالك جزءاً تناسبياً مفتعلاً في سعر الصرف السوري غير مرتبط بالاقتصاد السوري عينه.

النمو ومعاكسة النمو

لقد دابنا في *«الميزان»* منذ اشهر على التاكيد بأن الاستدانة الكثيفة للحكومة باسعار للفائدة مرتفعة تصل احياناً الى ثلاثة اضعاف الاسعار العالمية من شأنه ان يعرقل النمو في الاقتصاد اللبناني من خلال حجب الاموال عن القطاع الخاص باسعار معقولة. ومصداقاً لهذا التحليل فقد هبط النمو العام في الاقتصاد اللبناني خلال السنتين الماضيتين الى نصف ما كان عليه في السنتين السابقتين. ومع ذلك يقول حاكم مصرف لبنان ان نسبة النمو المخفوضة التي تتراوح بين ٣ و٤٪ مازالت مقبولة وانها لا تشكل خطراً على قدرة لبنان من حيث تسديد ديونه الخارجية وهذا ليس صحيحاً تماماً لأن السياسة النقدية هي عامل من عدة عوامل اخرى في تسريع او إبطاء النمو. وحتى في السياسة النقدية الراهنة فإن التركيز على الاحتياطي الذهبي واحتياطي العملات الاجنبية فيه عنصر مفتعل واضح لأن هذه المسألة مهمة بالنسبة الى الدين الحكومي اكثر منها بالنسبة الى الحركة الاقتصادية وحتى الى سعر الصرف. ذلك ان مراكمة الحكومة للاحتياطي على هذا النحو يمثل تضخيماً مفتعلاً لحساباتها بحيث تظهر اكثر مما ينبغي الحاجة الى المزيد من الموجودات لدى البنك المركزي.

وهذا يمثل حسب راي نيل ريكورد المشار اليه كلفة كبيرة اضافية تستطيع الحكومة شطبها او الاستغناء عنها بادارة موجوداتها على نحو أفضل.

العمل يبدأ في ربيع ١٩٩٧ وينتهي سنة ١٩٩٩

٦ ملايين دينار كويتي لوصلة نهر الموت ـ المرفأ

في مطلع هذا الشهر وقع المهندس نبيل الجسر، رئيس «مجلس الانماء والاعمار» ومندوبون عن الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي بالاحرف الاولى مشروع الحاق قرض بين لبنان والصندوق للمساهمة في تمويل مشروع تحسين الطريق الساحلي وصلة نهر الموت ـ مرفأ بيروت «٥إضد» و«٤إضد». وهذا القرض هو الثاني الذي يوقعه المجلس لتمويل المشروع، اذ سبق له ان وقع بالاحرف الاولى مسودة اتفاق قرض قيمته ستة ملايين دينار كويتي مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في تاريخ ١٩٩٦/١٠/١٩.

وتبلغ قيمة القرض الموقع مع الصندوق العربي ستة ملايين دينار كويتي بفائدة ٤,٥٪ ويشكل هذا المبلغ نحو ٤٥٪ من الكلفة الاجمالية للمشروع، وسيسدد القرض خلال فترة ٢٢ سنة بما فيها خمس سنوات فترة امهال.

ويتوزع تمويل المشروع كالاتي:

ـ ٤٥٪ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (مليونا دينار كويتي بفائدة ٣٪).

ـ ٤٥٪ الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي (٦ ملايين دينار كويتي بفائدة ٤,٥٪).

ـ ١٠٪ لبنان.

ويهدف المشروع الى تحسين الطريق الساحلي القائم بين نهر الموت شرقاً ومرفأ بيروت غرباً بحيث يصير قادراً على استيعاب حركات المرور الكثيفة عليه، وتالياً تخفيف حدة الاختناقات المرورية.

ويبلغ حجم المرور على الطريق حالياً ١٠٥,٠٠٠ مركبة يومياً في الاتجاهين ومن المتوقع ان تصير هذه الحركة سنة ٢٠١٥ في حدود ١٣١,٠٠٠ مركبة يومياً. ومدة التنفيذ ٣٠ شهراً، وينتظر البدء به في ربيع ١٩٩٧ على ان تنجز الاعمال في نهاية ١٩٩٩.

■ سوريا — في تقرير لمركز الإحصاء المركزي

إنخفاض الواردات وارتفاع الصادرات في التجارة الخارجية

أظهر ميزان التجارة الخارجية عن سنة ١٩٩٥ ان الحكومة السورية تمكنت من زيادة صادراتها بنسبة ١١,٨٠٪ وخفضت وارداتها بنسبة ١٣,٨٦٪ مقارنة مع سنة ١٩٩٤ مما مكنها من خفض العجز التجاري خفضاً كبيراً ملحوظاً.

واوردت احصائية رسمية صادرة عن المكتب المركزي للاحصاء ان مجموع الصادرات السورية ارتفع من ٣٩,٨ مليار ليرة سورية في سنة ١٩٩٤ الى ٤٤,٥ مليار ليرة في سنة ١٩٩٥، بينما انخفضت الواردات من ٦١,٣ مليار ليرة في سنة ١٩٩٤ الى ٥٢,٨ مليار ليرة سنة ١٩٩٥. وبذلك هبط العجز التجاري سنة ١٩٩٥ الى نحو ٨,٣ مليار ليرة من ٢١,٥ مليار ليرة سنة ١٩٩٤.

واجرى المكتب المركزي للاحصاء الحسابات على اساس السعر الرسمي ١١,٢ ليرة سورية للدولار الواحد بينما يبلغ سعر الدولار في السوق السوداء حوالي ٥٠ ليرة.

وتشير الارقام الى وجود تغيرات في الشركاء التجاريين لسورية خلال هاتين السنتين حيث انخفضت الواردات السورية من اليابان من ٦,٢ مليار ليرة سنة ١٩٩٤، عندما كانت اليابان اكبر مورد لسوريا، الى ٢,٣ مليار ليرة في سنة ١٩٩٥ لتحل الخامسة في الترتيب.

وانخفضت كذلك الواردات السورية من ايطاليا التي حافظت على الرغم من ذلك على مركزها كثاني مورد لسوريا من ٥,٣ مليار ليرة في سنة ١٩٩٤ الى ٣,٩ مليار ليرة في ١٩٩٥ حيث وردت اليها ما قيمته ٥,٥ مليار ليرة بينما كانت صادراتها في سنة ١٩٩٤ حوالي ٥,٢ مليار ليرة.

ووردت الولايات المتحدة التي كانت ثالث اكبر الموردين بعد المانيا وايطاليا لسوريا في سنة ١٩٩٥ ما قيمته ٣,٥٧ مليار ليرة بينما بلغت وارداتها في سنة ١٩٩٤ حوالي ٣,٥٣ مليار ليرة.

وارتفعت كذلك الواردات السورية من كوريا الجنوبية التي جاءت في المرتبة الرابعة بين الموردين لسورية من ٢,٨ مليار ليرة سنة ١٩٩٤ الى ٣,٢ مليار ليرة سنة ١٩٩٥. وتستورد سوريا بشكل رئيسي المحركات ومعدات النقل والبضائع المصنعة ونصف المصنعة.

واشارت الاحصائية السورية الى ان الصادرات الى ايطاليا انخفضت من ١٠,٧ مليار ليرة في سنة ١٩٩٤ الى ١٠,٤ مليار ليرة في سنة ١٩٩٥ الا انها بقيت اكبر سوق للصادرات السورية.

وارتفعت الصادرات السورية الى فرنسا من ٤,٩ مليار ليرة في سنة ١٩٩٤ الى ٦,٤ مليار ليرة في سنة ١٩٩٥ حيث جاءت في المرتبة الثانية.

وكانت ثالث اكبر سوق للصادرات السورية هي اسبانيا حيث ارتفعت الصادرات السورية اليها من ٢,٧ مليار ليرة في سنة ١٩٩٤ الى ٣,٤ مليار ليرة في سنة ١٩٩٥. وارتفعت الصادرات السورية كذلك بشكل كبير الى تركيا من ٠,٩ مليار ليرة في سنة ١٩٩٤ الى ٢,٥ مليار ليرة في سنة ١٩٩٥ حيث اصبح ترتيبها خامس اكبر سوق للصادرات السورية.

وتصدر سوريا النفط الخام والقطن والمنسوجات والفوسفات و الحبوب التي دخلت اسواقها العالمية في سنة ١٩٩٤ عندما انتجت حوالي اربعة ملايين طن من القمح.

وتقول مصادر رسمية ان سوريا صدرت خلال الاشهر العشرة الاولى من ١٩٩٦ حبوباً بلغت قيمتها حوالي ١٤٠ مليون دولار.

وتصدر سوريا التي تنتج حوالي ٦٠٠ الف برميل من النفط الخام يومياً ما يزيد عن نصف انتاجها.

ومن جهة اخرى صادق «مجلس الشعب» على اتفاقية مع البنك الاسلامي للتنمية لتزويد ثلاثة صوامع جديدة للحبوب بالمعدات الانشائية اللازمة لزيادة اجمالي الطاقة التخزينية في البلاد بمقدار ٣٠٠ الف طن.

وقالت جريدة «البعث» الرسمية ان الاتفاقية نصت ان تشتري الحكومة السورية معدات كهربائية وميكانيكية لهذه الصوامع بقيمة ١٩,٧ مليون دولار وتؤجرها لنفسها بينما يكون البنك هو الممول لهذه العملية.

وقالت ان الاتفاقية وقع عليها وزير التخطيط عبد الرحيم السبيعي واحمد محمد علي رئيس بنك الاسلامي في تموز (يوليو) الماضي.

وقرأنا في «البعث» ان معدل العائد على الايجار هو ٦,٥٪ وفترة السداد عشر سنوات مع فترة سماح لثلاث سنوات.

وتملك سورية التي تنتج حوالي ستة ملايين طن من القمح والشعير والعدس سنوياً طاقة تخزينية تبلغ حوالي مليوني طن وتخزن حوالي خمسة ملايين طن في العراء.



■ الأردن — عجز الموازنة ٣٠٠ مليون دولار يغطى بمساعدات خارجية

ضبط الإنفاق الحكومي (باستثناء ميزانية الدفاع) لدعم التصحيح الاقتصادي

□ لا يترك مروان عوض، وزير المالية، مناسبة الأ ويؤكد فيها عزم الحكومة على ضبط الانفاق في ميزانية ١٩٩٧، بحيث يزيد ٥٪ فقط الى ١,٦٨ مليار دينار، وذلك لدعم برنامج التصحيح الاقتصادي الذي يعتبره عبد الكريم الكباريتي العمل الاساسي لحكومته.

وفي حسابات مروان عوض ان الانفاق الحكومي المقرر للسنة المقبلة هو ١,٨٦ مليار دينار مقارنة مع رقم معدل لسنة ١٩٩٦قدره ١,٧٦٤ مليار دينار.

ويقل الرقم المعدل للانفاق الحكومي للسنة الحالية بحوالي ٢٪ عن ١,٧٩٨ مليار دينار وهو الرقم الذي كان متوقعاً في بداية السنة.

ولا يذكر مروان عوض في احاديثه رقماً للعجز المقدر في ميزانية السنة الحالية او المقبلة، الا انه قال وكرر مراراً انه سيكون بين الاهداف الموضوعة ضمن برنامج التصحيح الاقتصادي الذي يسير عليه الاردن بمشورة صندوق النقد الدولي.

وكان صندوق النقد قد وضع هدفاً لخفض عجز ميزانية ١٩٩٧ الى ٣,١٪ من الناتج المحلي الاجمالي من نسبة ٤,١٪ مقدرة في ميزانية السنة الحالية.

وقد نما الناتج المحلي الاجمالي في حدود ٦٪ سنوياً على مدى السنوات الاربع الماضية.

ويقول مسؤولون ان الميزانية الجديدة التي لم يقرها بعد مجلس الوزراء من المتوقع ان تستفيد من عائدات برنامج الخصخصة المرتقب منذ فترة، ومن تراجع في اسعار القمح منذ اب/ اغسطس الماضي.

ويستبعد المسؤولون ان يتجاوز العجز في السنة الحالية ٢٠٠ مليون دينار دون احتساب المساعدات الخارجية التي تغطي عادة العجز في الميزانيات العامة.

وقالوا ان ضبط الانفاق الحكومي سيستمر من خلال تجميد التعيينات في القطاع الحكومي، وتشجيع الانفاق الرأسمالي لخلق فرص استثمارية لامتصاص البطالة. أما القطاع الخاص فسيعطى حوافز اكبر للتوسع في الاستثمار.

وضبط الانفاق الحكومي في الميزانية الجديدة ضروري لانجاح السنتين الاخيرتين من برنامج التصحيح الاقتصادي الذي يسير بخطى متسارعة بمشورة صندوق النقد، وهي فترة تنتهي في نهاية ١٩٩٨، بهدف تحرير اكبر للاقتصاد ودمج الاقتصاد الاردني بشكل اكبر في الاسواق العالمية.

وقال مسؤولون ان الانفاق الدفاعي يشكل الزيادة الرئيسية في ميزانية ١٩٩٧ التي تحافظ على مستوى حجم الانفاق الحكومي ثابتاً.

ويضيف هؤلاء ان من المتوقع ان ترتفع عائدات الضرائب المحلية في الميزانية الجديدة، الا ان الدخل الضريبي ككل، قياساً الى الناتج المحلي الاجمالي، فمن المتوقع ان ينخفض قليلاً مع سير الاردن في سياسة تحرير التجارة بخفض الرسوم الجمركية.

وتعاني المملكة من مشاكل بطالة وفقر متفاقمة على الرغم من ان الحكومة نجحت في سياسات اقتصادية تسير عليها منذ ازمة ١٩٨٩ بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، مما ادى الى استقرار مالي ونقدي وتحقيق نمو جيد.

وبدأت عمان منذ هذه السنة برنامج تصحيح اقتصادي موسع مدته ثلاث سنوات يعمق الاصلاحات الاقتصادية الهيكلية بمزيد من الخطوات منها: تحرير التجارة الخارجية، وتشريعات جيدة محفزة للاستثمار، والسير قدماً نحو الخصخصة التي تهدف الى زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الأردني.

ومن المتوقع ان يحقق الاردن لاول مرة في السنة المقبلة عائداً من عمليات بيع حصص استراتيجية في شركة الاسمنت الاردنية ومؤسسة الاتصالات في خطوات اكثر تقدماً نحو بيع جزء من حيازاته الرئيسية في شركات مساهمة مع بدء خطوات اكثر تسارعاً في برنامج الخصخصة.

وارقام الانفاق الحكومي المعدلة الى ادنى لسنة ١٩٩٦ التي ذكرها مروان عوض تتناقض مع احدث ارقام لصندوق النقد الدولي تقدر عجز الموازنة للسنة المالية بنحو ١٨٧ مليون دينار، وهو ما يزيد بنسبة ١٥٪ عن عجز في الموازنة تم تقديره في بداية السنة يبلغ ١٦٣ مليون دينار.

وكانت اسعار القمح العالمية المرتفعة ادت الى قفزة في حجم فاتورة الاردن من المستوردات في النصف الاول من السنة مهددة بتفاقم عجز الموازنة المتوقع لسنة ١٩٩٦.

الا ان وفورات حققها الاردن مع رفع اسعار الخبز بانهاء الدعم له، مما فجر اسوأ اضطرابات مدنية شهدها الاردن منذ سنة ١٩٨٩، الى جانب تراجع في الاسعار العالمية للقمح، أتاح تخفيض التكاليف على الموازنة.

ومازال يتعين على الحكومة ان تعدل تقديرات نمو الناتج المحلي الاجمالي لسنة ١٩٩٦ من نطاق يتراوح بين ٦,٥ و٧٪ الى حوالي ٦٪ نتيجة لارتفاع فاتورة الدعم للسلع الاساسية.



ويقول مسؤولون ان هدفاً لتخفيض عجز الموازنة الى ٢,٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي في سنة ١٩٩٨ من ٥,١٪ في سنة ١٩٩٥ وضعه الاردن مع صندوق النقد الدولي سيحصل على مزيد من الدعم من الدول والمؤسسات الدولية المانحة خلال مرحلة الاصلاحات المتسارعة بين سنتي ١٩٩٧ و١٩٩٨.

● اعلن صالح ارشيدات وزير السياحة والآثار ان الحكومة طلبت من اليابان قرضاً طويل الاجل قدره ٧٦ مليون دولار لتطوير القطاع السياحي في المملكة.

وقال ارشيدات ان القرض المقترح سيخصص لتحديث البنية التحتية وصيانة مواقع اثرية وسياحية في ست مناطق مختلفة من الاردن.

ويتعلق الامر بمشاريع «تطوير وسط العاصمة والمتحف الوطني في رأس العين (عمان) والسلط القديمة والكرك ومشروع مجمع بانوراما البحر الميت والطريق السياحي (المقترح) بين البحر الميت وحمامات ماعين».

ولم يحدد وزير السياحة شروط القرض الذي سيقدمه صندوق التعاون الاقتصادي الياباني.

من جهته قال سفير اليابان في الاردن تاكايوكي كيمورا ان بلاده تدرس حالياً الطلب الاردني مشيراً الى ان قراراً بهذا الشأن سيصدر في مطلع سنة ١٩٩٧.

واستند الاردن في طلبه لتطوير المناطق السياحية الى دراسة شاملة للجدوى الاقتصادية مولتها اخيراً الحكومة اليابانية لتحديد سلم اولويات المشاريع القابلة للاستثمار.

ويحسب السفير الياباني فان بلاده اوفدت اخيراً بعثتين ماليتين الى عمان بغية دراسة شروط القرض وآلية تسديده. ويشهد قطاع السياحة في الاردن ازدهاراً مطرداً اذ بلغت عائداته زهاء ٧٢٣ مليون دولار في سنة ١٩٩٥ بزيادة قدرها ٢٥٪ عن عائدات سنة ١٩٩٤. ومن المتوقع ان ترتفع العائدات في نهاية ١٩٩٦ الى ٨٤٠ مليون دولار. يشار الى ان اليابان التي تصنف بين كبار مانحي المساعدات للاردن قدمت لهذا البلد دعماً مالياً قدره ٢١٥ مليون دولار في سنة ١٩٩٥، وهي توظف قروضها وهباتها بشكل خاص في تمويل مشاريع سياحية واخرى للحفاظ على البيئة.

■ العراق

نشاط بورصة بغداد يؤكد المستقبل الرأسمالي

الصمود الإقتصادي العراقي النسبي يقوم على تزاوج الجيولوجيا مع الجغرافيا!



تحليل اقتصادي:

❐ من غرائب الأمور في الوضع العراقي الراهن المحاصر من كل جانب، ان انشط قطاع في بغداد اليوم هو البورصة، التي أنشأها صدام حسين سنة ١٩٩٢ بعد سنة من فرض العقوبات الدولية. بل إن بورصة بغداد تعتبر الآن من انشط البورصات العربية على الرغم من ضعف ترسمليتها. فهي تضم الآن حوالي ١٠٠ شركة مدرجة اسهمها للتداول بترسملية تصل الى ٨٤ مليار دينار. غير ان هذه الظاهرة وان كانت لها دلالات بالنسبة الى المستقبل الراسمالي للعراق، فانها لا تعبر تعبيراً دقيقاً عن الوضع الاقتصادي السائد بحيث يمكن اعتبارها حالة خاصة ومعزولة.

وعلى الرغم من الضائقة الشديدة التي نشأت بفعل العقوبات الدولية، فقد أثبت الاقتصاد العراقي بانه اصلب عوداً من التوقعات السائدة عندما فرض الحظر، ذلك ان حالة الحظر اوجدت نوعاً من المرونة في الاقتصاد الداخلي تعدى الاختصاصات الواضحة المعالم سابقاً بحيث بات المهنيون والحرفيون والمثقفون بحاجة الى ايجاد اعمال ثانوية او اضافية لكي يتمكنوا من ابقاء حد ادنى من مستوياتهم المعيشية السابقة. وهكذا اصبح بعض الاطباء باعة خضار بالاضافة الى مهنتهم، واصبح المحامون والمهندسون سائقو اجرة او وسطاء في البورصة!

فالعقوبات الدولية خفضت الناتج القومي الاجمالي الراهن الى ربع ما كان عليه في سنة ١٩٩٠ يوم نشأت ازمة الكويت.

التحايل على الواقع

وهنالك جملة من الاسباب التي اسهمت في التخفيف من وقع العقوبات بالاضافة الى تعدد الاعمال المشار إليها. ومن أهم تلك الاسباب وفرة الموارد الطبيعية في البلاد واضطرار العراقيين الى استغلالها قدر الامكان بالوسائل الذاتية. ومن الاسباب الاخرى الاساسية نشوء تجارة التهريب على نطاق واسع مع الدول المجاورة.

صحيح ان الوضع الراهن لا يقارن بما كان الوضع عليه سابقاً، عندما كان العراق من البلدان النفطية الغنية ينفق ويستورد من دون حساب. لكن النظام الاقتصادي القائم بعد الحظر وقوامه الاحتيال على الواقع يمكن ان يستمر ويتحسن لسنوات طويلة. ومن المفاجآت المرتسمة في اذهان المحللين في الغرب، ان الوضع الاقتصادي في العراق هو في الحقيقة أفضل من الصورة المرسومة له في الخارج، حيث المحللون الغربيون يميلون الى التقليل من شأن الموارد العراقية والكفاءات العراقية وقوة الاحتمال والقدرة على التحايل ازاء الواقع.

الموارد الوفيرة

ويملك العراق الآن ثلاثة موارد وفيرة، هي الوقود والماء والحدود الطويلة مع ايران وتركيا وسوريا والاردن ومع الكويت والمملكة العربية السعودية. وهذا ما سماه بعض المحللين «الخط العراقي القائم على تزاوج الجيولوجيا والجغرافيا». وبذلك استطاع العراق ان يتكيف تكيفاً ملفتاً من خلال استغلال كل مورد متاح. وليس معنى ذلك ان العراق الآن في وضع اقتصادي جيد، انما هو أفضل كثيراً من التوقعات والمبالغات غير المستندة الى حقائق محلية.

ومما اسهم في تخفيف أثر العقوبات نجاح الحكومة العراقية في اقامة نظام للتقنين يقوم على توزيع مواد غذائية اساسية. وهي، وان كانت غير كافية تماماً، الا انها تبقي السكان فوق مستوى الجوع، وهنالك اعداد كبيرة من العراقيين القادرين على تعزيز نصيبهم هذا من الاعاشة الحكومية بموارد خاصة او اضافية في السوق الحرة.

غير ان هذا الوضع وان كان قادراً على الاستمرار مدة اطول الا انه غير قادر على الاستمرار بصورة دائمة.

الانهيار الكبير

ولتبين مدى الانهيار الاقتصادي الذي حل بالعراق والعراقيين طوال السنوات الست الماضيات، لا بد من إلقاء نظرة على المؤشرات الاحصائية الاساسية واهمها التقديرات التي جمعتها «ايكونوميست انتلجينس يونيت»، ويمكن الاستدلال عليها بالجدول المبين الذي يضم سبعة مؤشرات:

ومع انه من المتعذر الحصول على ارقام دقيقة للمؤشرات الاقتصادية من الحكومة، بل من المتعذر على الحكومة ذاتها ان تجمع مثل هذه الاحصاءات كما في السابق، فإن هناك عدداً من المؤشرات التي يمكن تقديرها بالملاحظة والمراقبة والاستفسار العرضي من الناس في الاسواق، ومن ذلك يقدر ان الناتج المحلي الاجمالي للعراق سنة ١٩٩٦ لن يزيد على ١٧ مليار دولار ازاء ٧٥ ملياراً قبل الحرب والحظر.

وكذلك الامر بالنسبة الى معدل التضخم الذي يمكن قياسه عشوائياً من يوم الى يوم تبعاً الى اسعار سلع معينة من يوم الى يوم وهي السلع الاكثر تداولاً في الاسواق. وبالتالي يمكن القول بشيء من الثقة ان معدل التضخم السنوي الراهن هو بحدود ٢٠٠ الى ٣٠٠٪ حسب القيمة المتأرجحة للدينار العراقي، وهي قيمة تحددها الاشاعات والاخبار ولاسيما المتعلقة برفع الحظر الدولي او بتصدير النفط بموجب قرار الامم المتحدة ٩٨٦.

المؤشر	١٩٨٩	١٩٩٦
الناتج الاجمالي للفرد	٤١٥١ دولاراً	٧٩٥ دولاراً
البضائع المصدرة (بمليارات الدولارات)	١٣,٨	٠,٩
معدل التضخم السنوي	٤٢٪	٢٢٥٪
متوسط سعر الصرف السنوي (للدينار ازاء الدولار)	٠,٥٦	١٦٠٠
الدين الخارجي (بمليارات الدولارات)	٤١,٨	٩٩,٣
انتاج النفط الخام (بملايين البراميل يومياً)	٢,٨٤	٠,٨٠
عدد السكان (بالملايين)	١٨,٢	٢٢,٤

■ غزة - أريحا

تأخر وصول المساعدات الخارجية وغياب المناخ الاستثماري الموثوق

هبوط إجمالي الناتج المحلي ١١٪ بفعل البطالة والتضييق الإسرائيلي على التجارة

توقع مسؤول فلسطيني على رفعة في المستوى، ان ينخفض اجمالي الناتج المحلي الحقيقي الفلسطيني بنسبة ١١٪ ليصل الى حوالى ١,٩ مليار دولار في ١٩٩٦ من ٢,١٦١ مليار دولار في ١٩٩٥ نتيجة الحصار الاسرائيلي لمناطق الحكم الذاتي.

واستناداً الى المسؤول الفلسطيني ذاته، فان اجمالي الناتج القومي الحقيقي سينخفض بصورة اشد حدة تبلغ حوالي ١٧٪ ليصل الى نحو ٢,٣٨ مليار دولار من ٢,٨٦ مليار دولار في ١٩٩٥.

اما معدل البطالة الذي يقدر بنحو ٦٠٪ في قطاع غزة و٤٠٪ في الضفة الغربية فإنه يهدد بالتسبب في تفجر العنف من جديد، ما لم تحدث تغييرات جوهرية في السياسة الاسرائيلية حيال المناطق الفلسطينية. فقد أدى الاغلاق المتكرر للضفة الغربية وقطاع غزة منذ سنة ١٩٩٤، الى انخفاض متوسط دخل الفرد الفلسطيني بنسبة ٢٠٪ في سنة ١٩٩٦ حيث وصل الى ٦٠٠ دولار.

وفي الاحصائيات، فإن مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني تخسر سبعة ملايين دولار يومياً بسبب الاغلاق. كما تضرر القطاع المصرفي الفلسطيني من جراء السياسة الاسرائيلية التي تقيد حركة انتقال العاملين والاموال عبر الاراضي الفلسطينية.

وتحاول السلطة الفلسطينية اقناع بنك اسرائيل المركزي بتوفير بعض الضمانات بالتعاون مع السلطات الامنية لاستئناف الانشطة المصرفية بشكل حر. فمن بين ١٧ مصرفاً في مناطق الحكم الذاتي هناك اربعة فقط فلسطينية وينتظر ان تبدأ ثلاثة مصارف محلية اخرى العمل خلال بضعة اشهر.

وفي ايلول/ سبتمبر ١٩٩٦ بلغت القيمة السوقية للقطاع المصرفي ١٣٣,٧ مليون دولار ووصل اجمالي الاصول الى ملياري دولار بزيادة ٤٤٪ عن ١,٤ مليار دولار في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٥.

وجاءت الزيادة من الودائع الفلسطينية الضخمة التي استقبلتها المصارف المحلية عقب تولي الفلسطينيين الحكم الذاتي في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٥، ويقول الخبراء ان العجز التجاري سيزداد في نهاية ١٩٩٦. فخلال عام ١٩٩٥ استوردت المناطق الفلسطينية بضائع بقيمة ١,٤٧ مليار دولار مقارنة مع صادرات حجمها ٣٠٤ ملايين دولار فقط.

ويلغ اجمالي الواردات من اسرائيل في ١٩٩٥ نحو ١,١٥ مليار دولار بارتفاع ٣٧٪ عن السنة السابقة.

وبسبب تضييق فرص التجارة بين الفلسطينيين والدول العربية وباقي العالم، فإن السلطة الفلسطينية تواجه مهمة صعبة هي تعزيز الطاقة الانتاجية للاقتصاد المحلي في غياب بيئة استثمارية مضمونة وتأخر وصول المساعدات التي تعهدت الدول المانحة للمعونة بتقديمها.

وقال مسؤول فلسطيني يتعاطى في الشأن المالي ان سلطة الحكم الذاتي توفر الاطر القانونية والمؤسساتية اللازمة لمثل هذه التنمية من خلال قانون استثماري مرن ومن خلال هيئة الاستثمار التي انشئت مؤخراً.

واوضح ان دور الهيئة التي تأسست في ١٩٩٦ سيكون صياغة القواعد واللوائح المنظمة للاستثمارات وتقديم حوافز للمستثمرين الفلسطينيين والاجانب.

إلا ان هيئة الاستثمار لا تقوم بمهامها حاليا، لان حل المشاكل الامنية هي من اولويات السلطة القصوى في الوقت الراهن.

وكان مانحو المعونة للسلطة الفلسطينية قد وعدوا في اجتماعهم الذي جرى اخيراً في باريس بتقديم معونات تصل الى اكثر قليلاً من ٨٤٥ مليون دولار للاراضي الفلسطينية.

وكان المانحون سنة ١٩٩٤ وعدوا السلطة الفلسطينية بالحصول على ٢,١ مليار دولار. وفي كانون الثاني/ يناير وخلال اجتماع باريس وعدوا بتقديم اكثر من ٨٦٥ مليون دولار بالاضافة الى ٥٠٠ مليون دولار لتمويل العجز في ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥. وحتى الآن لم تحصل غزة - اريحا سوى على ١٠٪ تقريباً من هذا و٢٠ مليون دولار لتغطية العجز.

كذلك فإن عدم وجود عملة محلية يصيب هيئة النقد الفلسطينية بالشلل اذ يمنعها من التحكم في المعروض النقدي ومؤشرات نقدية اخرى في السوق المحلية.

فالحاجة ماسة لعملة محلية، الا ان الخبراء ينصحون السلطة الفلسطينية بعدم اخراجها الى الوجود ضعيفة واذا مضت خطوات السلام قدماً فعندها، كما يقول الخبراء، ستتمكن سلطة الحكم الذاتي من الحصول على عملة فلسطينية خلال سنتين او ثلاث سنوات!

● اقر مجلس الوزراء الفلسطيني في اجتماعه الاخير الخطة الشاملة للموازنة العامة التي اعدتها وزارة التخطيط الفلسطينية والدول المانحة بقيمة ٨١٣ مليون دولار، اضافة الى ١٥٠ مليون دولار لايجاد فرص عمل جديدة وسد العجز المتراكم من الموازنة السابقة.

وتشمل الخطة القطاعات الصناعية والاقتصادية والتموينية والاجتماعية والتعليمية والثقافية وغيرها.

وتعكس الخطة الحاجات التمويلية للمشاريع والبرامج التي ستنفذ السنة المقبلة. ويتم تحديدها بناء على برنامج الاستثمار الفلسطيني العام الذي عرض على الدول المانحة عام ١٩٩٥.

وتتكون الخطة من اربعة اجزاء رئيسية هي:

١ ـ الاستثمار في هيكلية البنية التحتية.
٢ ـ الاستثمار في البنية التحتية الاجتماعية.
٣ ـ الاستثمار في القطاع الخاص وبناء المؤسسات.
٤ ـ تمويل برنامج توفير فرص العمل واستمرار الدعم للمصاريف العامة.

يذكر ان حجم البرنامج الاستثماري العام للسنوات ١٩٩٥ ـ ١٩٩٨ يقدر بنحو ١,٣٢ مليار دولار. ومن الاولويات لبرنامج الاستثمار العام تم اختيار ٢٣ مشروعاً من المشاريع الاساسية لتشكل البرنامج الاستثماري الرئيسي الذي وافق عليه مجلس الوزراء الفلسطيني بالاجماع في ١٣ ايلول/ سبتمبر ١٩٩٥ ،وصادقت عليه الدول المانحة في تشرين الاول/ اكتوبر من السنة ذاتها. وقد تم اختيار المشاريع الرئيسية الجاهزة للتنفيذ التي تعنى بتنمية قطاعات البنية التحتية.

■ قطر

أول سفينة الى اليابان تبحر هذا الشهر

«استسقاء» الغاز لتعويم الخزينة وتخفيف العجز وتحقيق فائض في رأس المال؟



❐ في نظر المحللين الاقتصاديين والماليين في الدوحة، ان زيادة انتاج قطر النفطي يمكن ان يردم فجوة مرحلية من حيث تعويم الخزينة وتخفيف العجز، في انتظار بدء الحصول على عائدات اغنى حقل للغاز في العالم.

فانتاج النفط ارتفع من ٣٩٠ الف برميل يومياً سنة ١٩٩٥ الى ٤٧٠ الف برميل يومياً في اذار/ مارس ١٩٩٦، ويفترض ان يتجاوز ٥٠٠ الف برميل يومياً خلال الشهر الحالي. وتأمل قطر في رفع انتاجها الى ٧٠٠ الف برميل من الآن الى سنة ٢٠٠٠.

واشار خبراء نفطيون الى ان «المؤسسة القطرية العامة للنفط» حسنت انتاجها، اذ زادت القدرة الانتاجية لحقل «دوخان البري» الى ٢٨٠ الف برميل يومياً، تضاف الى ١٠٠ الف برميل يومياً من حقلين بحريين.

ورفعت شركة «اوكسيدنتال» الاميركية انتاج حقل «الشارجي البحري» من ٢٠ الف برميل يومياً سنة ١٩٩٤ الى ٧٠ الف حالياً. اما شركة «مايرسك» الدنماركية فرفعت انتاج حقل الشاهين من ٢٥ الف برميل يومياً الى ما بين ٤٠ و٥٠ الفاً في ثلاث سنوات.

ويتوقع ان تنتج شركة «اركو» الاميركية ٣٠ الف برميل يومياً من حقل الريان، وان تبدأ شركة «الف اكيتين» الفرنسية استثمار حقل الخليج في بداية ١٩٩٧ مع قدرة انتاجية مماثلة.

كذلك يدر الارتفاع الطارىء لسعر النفط الذي يبلغ حالياً ٢٢ دولاراً للبرميل الواحد، ارباحاً ليست في الحسبان، اذ ان موازنة ١٩٩٧ ـ ١٩٩٦ التي نشرت في نيسان/ ابريل الماضي احتسبت على اساس سعر ١٥,٥ دولار للبرميل الواحد، بحسب ما شرح احد الخبراء المصرفيين الذي اعتبر ان هذه المداخيل الاضافية ليست فقط كافية للحد من العجز الذي يتوقع ان يبلغ ٩٦٠ مليون دولار، «بل ستسده».

إلا ان المحللين يجمعون على القول ان على الحكومة ان تعطي الاولوية لاعادة تنظيم المال العام، بترشيد النفقات وسد العجز في الموازنة في شكل دائم، من الآن الى سنتين او ثلاث سنوات، في انتظار عائدات الغاز.

ويقتضي استغلال حقل الغاز البحري (الحقل الشمالي) الذي يحوي احتياطاً مثبتاً يقدر بعشرة الاف مليار متر مكعب، إنفاق استثمارات لم يشهد لها القطاع النفطي في قطر مثيلاً.

ويفترض ان تصدر «الشركة القطرية للغاز المسال» (قطر غاز)، وهي اول مشروع لاستثمار الغاز الطبيعي، الدفعة الاولى من الغاز الطبيعي المسال الى اليابان هذا الشهر على ان ترفع انتاجها تدريجياً ليبلغ سنة ٢٠٠١ ستة ملايين طن سنوياً.

اما المشروع الثاني، «شركة راس لفان للغاز الطبيعي المسال» فيبدأ انتاج ٢,٤ طن سنوياً سنة ١٩٩٩ لتصديرها الى كوريا الجنوبية.

وستخصص عائدات صادرات الغاز الطبيعي المسال مدة طويلة لتسديد ديون قطر. مما يتيح لقطر مداخيل تؤمن لها اجتياز المرحلة.

ولفت دبلوماسي غربي الى ان هذه المداخيل ستسمح كذلك بتخفيف ازمة السيولة في المال العام «وسيكون لها انعكاس على الاقتصاد، وستتحسن مهل التسديد تحسناً جذرياً نظراً لأن التأخر في التسديد حالياً يتراوح ما بين ستة اشهر وسنة».

ويلاحظ المراقبون ان المصالحة التي اعلنت في ٢٠ تشرين الاول/ اكتوبر الماضي بين الامير ووالده الامير السابق الشيخ خليفة، الموجود في المنفى حالياً بعدما ازاحه ابنه من السلطة في حزيران/ يونيو ١٩٩٥، ادت هي الاخرى الى إعطاء انطباع عن استقرار النظام، بعد توتر كبير في الاجواء منذ الإعلان عن مؤامرة غامضة احبطت في شباط/ فبراير الماضي، واطلاق نار على احد الوزراء، وفترة طويلة خيم خلالها عدم الثقة.

وصرف الامير النظر عن الدعوى التي رفعها على والده بتهمة اختلاس اموال الدولة المودعة في خارج البلاد. ويتوقع ان تسهم اعادة هذه الاموال الى قطر، وهي تقدر بما بين ثلاثة وثمانية مليارات دولار، في تعويم الخزينة.

وكان صندوق النقد الدولي توقع انه في السنوات المقبلة سيأتي نمو الدخل من صادرات الغاز الطبيعي التي سينجم عنها «ازالة اي عجز نقدي بحلول سنة ٢٠٠٠».

ونقل عن دراسة صندوق النقد قولها انه «بحلول ذلك الوقت ستصبح قطر مرة اخرى دولة تتمتع بفائض في رأس المال». وكانت قطر حتى اوائل الثمانينات تحقق فائضاً نقديا، لكن الاستثمارات الضخمة في مشروعات لتطوير حقل الشمال الذي يضم اضخم مستودع واحد للغاز الطبيعي في العالم، وخلق مصادر ايراد جديدة، تسبب في عجز في ميزان المدفوعات في السنوات الاخيرة. وفي سنة ١٩٩٥ وصل العجز الى ٥٠٨ ملايين دولار.

وفي ١٩٩٦/١٢/٢٤ ستبحر اول سفينة تحمل ١٣٥ الف متر مكعب من الغاز من شركة قطر للغاز في طريقها الى اليابان، ووافقت اليابان على شراء ستة ملايين طن سنوياً لمدة ٢٥ سنة ابتداء من كانون الثاني/ يناير سنة ١٩٩٧.

ومن المتوقع ان تدر صادرات الشركة دخلاً صافياً قدره ٣٧٤ مليون دولار في سنة ١٩٩٧ و٥٥٢ مليون دولار في سنة ١٩٩٨ يرتفع الى ١,٢ مليار دولار في سنة ٢٠٠١.

ومن المتوقع ان يدر ثاني مشروع للغاز الطبيعي المسال في قطر يتمثل في شركة رأس لفان للغاز الطبيعي المسال (يبدأ انتاجه في تموز/ يوليو سنة ١٩٩٩) نحو ١٥ ملايين دولار في السنة الاولى ترتفع الى ٦٦٥ مليون دولار في سنة ٢٠٠١.

■ الإمارات

في «جزيرة سعديات» أول منطقة حرة لتخزين المعادن

١٠ مليارات دولار لقطاع الطاقة ولمشاريع «أوفست»

❐ في دراسة وضعها كولن إدواردز، كبير مديري دائرة المشاريع والاستثمار المباشر التابعة «لشركة ابوظبي للاستثمار»، ووزعت خلال مؤتمر اقتصادي عالمي عقد في خواتيم الشهر الماضي في ابوظبي، ان دولة الامارات عازمة على تخصيص ما يقرب من عشرة مليارات دولار من اجل تطوير قطاعها النفطي واستقطاب مشاريع صفقات مقابلة (أوفست) من شأنها تعزيز الاقتصاد الوطني، وان الدولة ستستثمر ٩,٢ مليار دولار لتوسيع قاعدة تكرير النفط واقامة اول صناعة بتروكيميائية في البلاد.

وفي دراسة كولن ادواردز، ان عملية توسيع مصفاة الرويس، كبرى مصافي الامارات، ستناط بـ«شركة ابوظبي الوطنية للنفط» بكلفة قدرها ٨,١ مليار دولار.

واعتبر ان شركة ابوظبي الوطنية للنفط «متقدمة في خططها لرفع مستوى انتاج مصفاة الرويس بمعدل ١٣٥ الف برميل يومياً، وهو مشروع ينتظر انجازه في سنة ٢٠٠٠».

وقدمت شركات غربية عدة عروض لتنفيذ مشروع التوسعة الذي يؤمل ان يضاعف قدرة المصفاة الانتاجية ويحول الامارات الى احد اكبر مراكز تكرير النفط في الشرق الاوسط.

وقد أنجزت ابوظبي قبل فترة مشروعا لتوسيع مصفاة أخرى لتكرير النفط في ام نار، حيث ارتفعت سعة خطوط انتاج هذه المصفاة من ٧٠ الف برميل يومياً الى نحو ٨٥ الفاً وذلك بكلفة ٨٠ مليون دولار.

واقيمت في سنة ١٩٩٥ مصفاة اخرى بطاقة انتاجية تبلغ ٣٥ الف برميل يومياً في «امارة الفجيرة» المطلة على خليج عمان، في حين هناك تخطيط لبناء مصفاتين اخريين في «الشارقة» والمنطقة الحرة في «جبل علي» (دبي).

كذلك ابرمت ابوظبي، التي تسعى الى استغلال احتياطيها الضخم من الغاز، عقداً لاقامة مجمع صناعي بتروكيميائي بكلفة ١,١ مليار دولار. وقد احالت شركة ابوظبي الوطنية للنفط هذا العقد مطلع هذه السنة الى شركة «بورياليس»، وهي مشروع مشترك بين «ستات اويل» النروجية «ونيست» الفنلندية.

ويؤكد كولن ادواردز، الذي تصنف شركته بين اهم المؤسسات الاستثمارية لحكومة ابوظبي، ان المجمع البتروكيميائي في الرويس سينتج نحو ٥٠٠ الف طن من البولي ـ ايثيلين سنوياً.

وتحدث ايضاً عن «خطط لاقامة مصنع عطريات على مستوى عالمي فضلاً عن مشاريع اخرى» لكنه لم يقدم اي ايضاحات في هذا الشأن. الى ذلك، كشف ان الشركة الوطنية للنفط تخطط لتنفيذ برامج توسيع اخرى في قطاع النفط، مشيراً الى التعاقد لاقامة مشاريع بكلفة مليارات الدولارات من اجل تطوير حقول الخام البرية والبحرية. ولم يشر ادواردز الى الكلفة المتوقعة، إلا ان مصادر صناعية اوضحت ان ابوظبي تخطط لانفاق نحو ١٠ مليارات دولار حتى سنة ٢٠٠٠ لرفع قدرتها الانتاجية من الخام من مليونين ونصف الى ثلاثة ملايين برميل يومياً.

وترى هذه المصادر ان الكلفة التقديرية لانجاز المشاريع منخفضة نسبياً، اذ ان الامارة تمتلك حقولا ضخمة في حين ان عملية تشغيل ابارها النفطية تصنف ضمن الاقل كلفة في العالم.

ومن المقرر ان توفر التمويل والتكنولوجيا اللازمين لاقامة المشاريع المقترحة، شركة ابوظبي الوطنية وشركاؤها الغربيون بمن فيهم «بريتيش بتروليوم» البريطانية و«توتال» الفرنسية و«شركة التنمية النفطية اليابانية» و«بارتكس» البرتغالية.

ويرى ادواردز ان «مشاريع الاوفست المتلازمة مع العقود الدفاعية التي تبرمها الامارات تلعب دوراً حافزاً في تطوير العمل في قطاعات الاقتصاد غير النفطية. وأشار في هذا السياق الى تأسيس شركة ابوظبي لبناء السفن في سنة ١٩٩٥ كمشروع مشترك بين ابوظبي و«شركة نيوبورت» الاميركية.

وتحدث ادواردز في تقريره المسهب ايضاً عن اقامة أول منطقة حرة في الشرق الاوسط لتخزين المعادن والاغذية ومواد اخرى. ومن المقرر اقامة هذا المشروع في «جزيرة سعديات» (ابوظبي) بكلفة تقريبية قدرها ثلاثة مليارات دولار، على ان تتقاسم اسهمه امارة ابوظبي ومستثمرون من القطاع الخاص.

■ مجلس التعاون

إرتفاع أسعار النفط أسعف الحال

زيادة كبيرة في الفائض التجاري وانخفاض في العجز

❐ ادى ارتفاع اسعار النفط هذه السنة الى تخفيف الضغط بشكل كبير عن اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي بعدما كانت ترزح تحت وطأة انخفاض الدخل والاعباء المالية الضخمة المترتبة على حربين ضروسين في المنطقة، بالإضافة الى المقتضيات الأمنية وصفقات شراء الأسلحة من الغرب بمبالغ خيالية.

وتوقع اقتصاديون ان ترتفع اسعار النفط بنحو ١٧٪ هذه السنة مقارنة بالسنة الماضية، مما سيؤدي الى زيادة كبيرة في الفائض التجاري، وانخفاض حاد في مستويات العجز المالي في الدول الخليجية عموماً.

وقد قفزت الاسعار الى اكثر من ٢٥ دولاراً للبرميل في اواسط الشهر الماضي وهو اعلى مستوى لها منذ حرب الخليج الثانية، ويبلغ متوسطها ٢٢ دولاراً للبرميل ويتوقع لمتوسط الأسعار ان يبلغ نحو ١٩,٧٥ دولار هذه السنة.

ويفسر المحللون الاقتصاديون اثر ذلك بانه سيشكل ارتفاعاً كبيراً في فائض الميزان التجاري وانخفاضاً حاداً في عجز ميزان الحساب الجاري، الامر الذي سيؤدي الى تحسن عام في ميزان المدفوعات، اي الميزان الخارجي. وفي ما يتعلق بالميزان الداخلي - اي الميزانية - فان العجز هذه السنة سيهبط الى مستوى ضئيل ويمكن ان يكون هناك بعض الفائض.

وكانت اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي قد عانت من انخفاض اسعار النفط خلال العقد الماضي وارتفاع العجوزات في الميزانية وميزان المدفوعات وانفاق اكثر من ١٠٠ مليار دولار في تمويل حرب العراق ضد ايران (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) وحرب تحرير الكويت سنة ١٩٩١.

وعانت السعودية، وهي اكبر منتج ومصدر للنفط في العالم، اكثر من غيرها حيث هبطت استثماراتها في الخارج بشكل كبير وانخفض احتياطيها المالي العالمي من نحو ٢٥ مليار دولار الى حوالي خمسة مليارات دولار سنة ١٩٩٢، وهو ادنى مستوى لها.

واوضح المراقبون ان القطاع النفطي سينمو بنحو ١٥٪ هذه السنة على اقل تقدير. ويشيرون الى ان النمو في القطاعات غير النفطية بدأ يتسارع في النصف الثاني من السنة الحالية بسبب استمرار صعود اسعار النفط. ويضيف المراقبون ان القطاع الخاص ينظر عادة الى الزيادة في الايرادات الحكومية لان ذلك يشجعه على استثمار المزيد من امواله.

ومن المتوقع ان ينمو الاقتصاد السعودي، الذي يمثل نحو ربع الاقتصاد العربي بحوالي ٦٪ هذه السنة، في حين سينخفض العجز في الحساب الجاري الى نحو ثلاثة مليارات دولار بعدما وصل الى ستة مليارات دولار في السنة الماضية.

وتوقع مصرفيون ان ترتفع ايرادات دول مجلس التعاون الخليجي بحوالي ١٢ مليار دولار على الاقل هذه السنة بالمقارنة مع السنة الماضية عندما بلغت الاسعار ١٦,٨ دولار للبرميل. واشاروا الى ان ذلك سيؤدي الى ازالة العجز في الميزانيات الخليجية بشكل عام شرط ان تلتزم الحكومات معدلات الانفاق المتوقعة.

لكن مصرفياً توقع ان «يكون هناك فوائض مالية لانه لا توجد اي مؤشرات على حدوث زيادات كبيرة في الانفاق».

■ السعودية

فيما عبء الدين الداخلي يصل الى ٩٠ مليار دولار

إرتفاع أسعار النفط سيوصل النمو الى ٦٪ والعجز يندثر سنة ٢٠٠٠



❐ حمد سعود السياري، محافظ «مؤسسة النقد العربية السعودية» (ساما)، حمل الى الحكومة ارقاماً متفائلة منها ان نمو الاقتصاد سيكون بنسبة ٦٪ هذه السنة، وأن الفجوة بين الانفاق الحكومي والعائدات سوف تتقلص، وأنه ربما أمكن الوصول الى ميزانية لا عجز فيها بحلول عام ١٩٩٩ بعد ١٣ سنة من العجز المتتالي.

فارتفاع اسعار النفط هذه السنة، في نظر السياري، سيساعد المملكة، أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم، على الاقتراب من اهدافها بتحقيق ميزانية متوازنة وتنويع اقتصادها.

وقال السياري في تقريره المرفوع الى الحكومة، ان نسبة العجز في ١٩٩٥ الى اجمالي الناتج المحلي تقدر بنسبة ٦٪، انخفاضاً من ٨٪ في ١٩٩٤ و١١٪ في سنة ١٩٩٣. وهو ينتظر ان تتراجع النسبة اكثر هذه السنة «ونأمل ان يزول العجز تماماً بحلول سنة ١٩٩٨ - ١٩٩٩».

وعزا السياري تحسن التوقعات الى السياسة النقدية الصارمة للحكومة وارتفاع قيمة المنتوجات النفطية وقوة القطاع الخاص، لكنه لم يذكر رقماً لعائدات النفط منذ بداية السنة.

وتفترض الحكومة السعودية في ميزانيتها لسنة ١٩٩٦ وحجمها ٤٠ مليار دولار ان يصل سعر النفط الى ١٤ - ١٥ دولاراً للبرميل. ولكن متوسط السعر ارتفع هذا العام الى ١٨,٥٠ دولار مما يمنحها عشرة مليارات دولار اضافية للتعامل مع عجز متوقع في ميزانية ١٩٩٦ حجمه ٤,٩ مليار دولار.

وذكر اقتصاديون ان بعض السيولة الاضافية ستساعد فيما يبدو في تعزيز الاحتياطيات الاجنبية. ولكن ليس واضحاً الحجم الذي سيستخدم في تدعيم الميزانية.

ويتوقع الاقتصاديون ايضاً ارتفاع الاحتياطيات الاجنبية الى ١١,٨ مليار دولار بنهاية السنة من عشرة مليارات في نهاية حزيران/ يونيو ١٩٩٦ و٨,٦ مليار في نهاية السنة الماضية.

ويرى محللون ان تقرير السياري يعكس مناخاً اقتصادياً اكثر ايجابية في المملكة هذه السنة.

وذكر السياري ان عجز ميزان المدفوعات تقلص في السنوات الخمس الماضية الى ٣٢,٦ مليار ريال (٨,٧ مليار دولار) في ١٩٩٥ من ١٠٣,٥ مليار ريال في ١٩٩١. وقال إن «التوقعات تشير الى ان مركز ميزان المدفوعات سيسجل مزيداً من التحسن، وقد يصل قريباً من مستوى التوازن خلال العام الحالي».

وأضاف ان معدل التضخم ثابت وان الرقم القياسي لتكلفة المعيشة زاد منذ بداية العام وحتى آب/ اغسطس باقل ١٪ «وهي نسبة متوافقة مع الاتجاه العام خلال السنوات العشر الماضية».

فالمهم في نظر حمد سعود السياري الاستمرار في ترشيد الانفاق العام واعطاء القطاع الخاص كل التشجيع اللازم ليس فقط لتنويع الاقتصاد وانما ايضاً لمواجهة الطلب المتزايد على الوظائف من السعوديين لمكافحة البطالة المستجدة والتخفيف من العمالة الأجنبية الوافدة.

وقد عانت السعودية في السنوات القليلة الماضية من مشاكل في التدفقات النقدية بسبب انخفاض أسعار النفط والتكاليف الهائلة لحرب الخليج الثانية مما دعاها الى البدء في اصلاحات اقتصادية وترشيد الانفاق العام.

كما تحاول المملكة تشجيع القطاع الخاص على لعب دور اكبر في الاقتصاد وتخصيص بعض المؤسسات الحكومية وتقوية الصادرات غير النفطية.

ولاحظ المراقبون ان الارصدة بالعملات الاجنبية لدى المصارف التجارية هبطت الى ٩١,٨ مليار ريال سنة ١٩٩٥ مما يظهر استمرار تحول السعوديين الى الادخار بالعملة الوطنية بدلاً من العملات الاجنبية.

وكان وزير المالية السعودي ابراهيم العساف، صرح في آب/ اغسطس الماضي ان السعودية «بدأت تخرج من الأزمة الاقتصادية التي نجمت عن نفقات حرب الخليج الثانية في ١٩٩١ وانخفاض اسعار النفط». (راجع «الميزان - المجلد الثالث - العدد الحادي عشر - آب/ اغسطس ١٩٩٦).

وقد اسهمت السعودية في المساعدة على تحرير الكويت بخمسين مليار دولار جاء قسم منها من احتياطيها في الخارج، وقد أنفق هذا المال الطائل لتمويل التحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة في مطلع التسعينات.

على صعيد آخر قدم وزير الزراعة والمياه السعودي عبد الله بن عبد العزيز المعمر الشكر الى الملك فهد نيابة عن جميع المزارعين في اعقاب قرار الحكومة تسديد متأخرات مستحقة عليها للمزارعين قيمتها ١,٣ مليار دولار.

وكان العاهل السعودي قد اصدر اوامره الى وزارة المالية والاقتصاد الوطني الاحد بدفع ٤,٨٩ مليار ريال (١,٣ مليار دولار) الى المزارعين مقابل توريداتهم من القمح والشعير سنة ١٩٩٥. غير ان الاعلان لم يحدد الشكل الذي سيتم به السداد. لكن في العادة تقوم الحكومة بتسوية المدفوعات المستحقة للمزارعين باصدار سندات على الخزانة العامة.

وكانت وزارة المالية قد اعلنت في خواتيم الشهر الماضي دفع ثلاثة مليارات ريال من المتأخرات الى المزارعين في تشرين الاول/ اكتوبر الماضي.

وتنظر الحكومة السعودية الى الاكتفاء الذاتي في الغذاء كهدف استراتيجي للمملكة، حيث الانتاج الزراعي وما يتطلبه من كميات ضخمة من المياه الجوفية الشحيحة في مناطق الصحراء الشاسعة، يعتمد اعتماداً كبيراً على الدعم الحكومي.

وفي مناقشة تليفزيونية نادرة في السعودية، اعرب المزارعون عن شكواهم لغياب شركات التسويق المتخصصة وعدم توافر قاعدة بيانات معلوماتية يمكن الوثوق بها ووجود وسطاء جشعين.

وشكا كثير من الزراع ان خسارتهم تقدر بأربعة اضعاف القيمة الفعلية لمنتوجاتهم في كل صفقة تتم عبر الوسطاء، وطالبوا باتخاذ اجراء عاجل للحد من عمليات الاستغلال التي يتعرضون لها.

بل ان البعض طالب باتخاذ اجراءات جذرية مثل فرض حظر على الواردات الغذائية من الدول المجاورة حماية للمنتوجات المحلية.

ويقدر عبء الدين الداخلي المتراكم على الحكومة السعودية بنحو ٩٠ مليار دولار. ووفقاً لتقديرات الخبراء فان نصيب الاسد من هذه الديون للفلاحين والمقاولين.

■ البحرين

لأنها الأمل الواعد لنمو الإقتصاد متى نضب النفط

المنامة تعوّل على السياحة وإيراداتها منها هذه السنة ١٧,٥ مليون دينار



❐ تتحضر المنامة لمرحلة نضوب «الذهب الاسود»، بالتركيز على السياحة، كونها الامل الواعد في النمو الاقتصادي.

وتستكمل الحكومة تطوير هذا القطاع في اطار استراتيجية كانت بدأتها منذ حوالي منتصف الثمانينات.

وقد قطعت الحكومة شوطاً في تطوير هذا القطاع خلال العقد الماضي حتى الآن، بحيث شهدت جميع المؤشرات نمواً خلال تلك السنوات. فالاحصائيات الرسمية تشير الى ارتفاع عدد السواح من ٦٤٦ الفاً في ١٩٨٥ الى ٢,٦ مليون شخص في هذه السنة، وللفترة ذاتها ارتفع معدل الاقامة للسائح الواحد في فنادق البحرين من ١,٥٦ ليلة الى ٢,٩ ليلة اي بمعدل ارتفاع يبلغ ٨٥٪. كما ارتفع عدد الغرف في الفنادق بمختلف فئاتها من ٢٨٣٣ غرفة في سنة ١٩٨٥ الى ٧٩٨٠ غرفة، وزاد عدد العاملين في قطاع الفنادق من ٢٧٨٠ في ١٩٨٥ الى أكثر من ثمانية آلاف في ١٩٩٦.

اما ايرادات السياحة فقد شهدت هي الاخرى ارتفاعاً ملحوظاً، وتشير الارقام المتاحة لسنوات المقارنة ما بين ١٩٩٢ الى ١٩٩٦ الى ارتفاع ايرادات الفنادق من ٤٧,٧ مليون دينار في ٩٢ الى ٧١,٥ مليون دينار في ٩٦، وبشكل اجمالي ارتفعت ايرادات السياحة من ١٦٤,٥ مليون دينار في ١٩٩٣ الى ٢٥٦ مليون دينار هذه السنة.

وركزت الحكومة خلال الفترة الماضية وحتى الآن على السياحة العائلية التي تشكل ما بين ٦٥ الى ٧٠٪ من السياحة بوجه عام.

ويقول الدكتور كاظم رجب، وكيل وزارة شؤون مجلس الوزراء والاعلام المساعد لشؤون السياحة والتراث، ان انواع الاستثمارات السياحية كانت موزعة ايضاً بنسب متشابهة مع السابق، فاستأثرت السياحة العائلية بالنصيب الاكبر من الاهتمام على الصعيدين الحكومي والخاص، الذي لم تغفل الحكومة استعداده للدخول في تطوير هذا القطاع.

وكان اتجاه البحرين للسياحة العائلية محكوماً في الفترة السابقة بتزامن بدء اهتمامها بقطاع السياحة مع افتتاح جسر الملك فهد في سنة ١٩٩٦ الذي شهدت البحرين معه تدفقاً كبيراً في اعداد الزائرين من المناطق الشرقية للمملكة العربية السعودية خصوصاً ومن باقي مناطق المملكة ومن دول الخليج عموماً. فمعظم المشاريع التي اقيمت في الفترة السابقة وجرى التخطيط لأنشائها الآن تتجه للترفيه العائلي. وآخر هذه المشروعات مشروع الجنان الذي يملكه مستثمرون سعوديون وبحرينيون مناصفة ويبدأ تنفيذه قريباً على مساحة ٣٢ الف متر مرعب ويضم ١٠٤ شاليهات بكلفة تصل الى ١٥ مليون دولار.

ويلعب القطاع الخاص دوراً كبيراً في تطوير القطاع السياحي، ولزيادة ثقته في هذه المشاريع دخلت الحكومة شريكاً في عدد من المشروعات لاقامة عدد من المنتجعات والفنادق الساحلية.

وفي هذا السياق تقوم الحكومة باعداد دراسة على ثلاث مراحل للنهوض بهذا القطاع المهم والواعد، وانتهت الآن المرحلة الاولى والثانية حيث تهتم الاولى بالتعرف على المردود الاقتصادي للسياحة في البحرين من حيث الحجم والنمو، وتختص المرحلة الثانية بالقاء الضوء على المنتوجات السياحية الحالية، والعمل جار الآن على الانتهاء من المرحلة الثالثة من الدراسة والتي تشمل وضع استراتيجية لمستقبل السياحة بما فيها استكمال البنية الاساسية للسياحة واقامة عدد من المشروعات التكميلية في بعض المناطق السياحية التي تحتاجها.

ويطمح صانعو القرار في قطاع السياحة الى رفع عدد السواح بالنسبة الى عدد الزائرين الاجمالي، او بمعنى آخر توفير برامج اكثر جاذبية لفئة السواح التي تأتي من أجل المنتوجات التي يجري العمل لجعلها رئيسية كالتراث والتاريخ، واغلب هؤلاء يأتون من اوروبا ومن الشرق الاقصى.

المغرب

العرب لا يشترون السمك المغربي ويفضلون الأوروبي عليه

المنافسة الأجنبية أوقفت انتعاش صادرات الأسماك المعلبة

□ تشتهر مدينتا «اغادير» و«طنطان» في جنوب المغرب من دون غيرهما من المدن الاخرى بمعامل تصبير السمك، التي وصل صيتها الى اوروبا والاميركتين. لكن السنوات الاخيرة شهدت انفراد «طانطان» بهذا النوع من الصناعة المتطورة لكون مينائها يعتبر الاول عالمياً في مجال انتاج «السردين» الذي يقف على نحو ٣٠٠ الف طن سنوياً، على الرغم من العوائق التي يعانيها الميناء على مستوى انتاج دقيق السمك. وقد اسهم ذلك في القضاء على الثروة السمكية الوطنية بحكم ان ٣٠٪ تخصص للاستهلاك البشري و٧٠٪ لدقيق السمك الخاص بالحيوانات بعدما كانت نسبة ٦٠٪ تخصص للاستهلاك الآدمي و٤٠٪ لدقيق السمك. ويتوقع المهتمون حدوث كارثة بحرية تصيب المنتوج السمكي في ميناء «طانطان» اذا استمر الوضع على ما هو عليه.

وتعتبر شركة «سرديسود» عضو المجموعة السعودية «دلة البركة» التي تأسست في سنة ١٩٨٨ رائدة في هذا المجال. فقد بدأت انتاجها سنة ١٩٩١ بالسمك المنزوع القشرة والحاسكات والسردين العادي، وابتداء من سنة ١٩٩٢ دخلت الشركة السوق العالمية وكان اولها سوق الولايات المتحدة وتلتها المانيا وايطاليا. وكان الانتاج آنذاك لا يتعدى ٦٠ مليون علبة منها ١٠ ملايين علبة صدرت للولايات المتحدة و٥٠ مليوناً الى المانيا وايطاليا. وفي سنة واحدة وبفضل التجهيزات المتطورة التي ادخلتها شركة «سرديسود» تمت مضاعفة الانتاج الى ٨٠ مليون علبة.

ومنذ سنة ١٩٩٣ استحوذت «سرديسود»، على ٤٠٪ من السوق الالمانية والايطالية بتصدير ٤٠ الى ٥٠ مليون علبة من السمك المنزوع القشرة والحاسكات وسمك «السقومري». واعقب ذلك «غزو» الاسواق الفرنسية والاسبانية والهولندية وبعض دول اوروبا الشرقية واميركا اللاتينية.

ويؤكد مهندسون في الشركة ان سوق اميركا اللاتينية تعتبر من اهم الاسواق العالمية.

ويرى المراقبون ان المنافسة التي تواجهها السوق المغربية حالياً تتمثل في المنافسة الدولية والمحلية. فاذا كانت تايلندا التي كانت توجه انتاجها الى الولايات المتحدة والمانيا عجزت عن تلبية حاجيات هذه الاسواق والسوق الناميبية التي كانت تعتبر من المنتجين الكبار للسردين في افريقيا الجنوبية، فان المغرب سيشهد الآن منافسة أجنبية في مناطق الصيد محلية على السردين المجمد. وهناك بواخر اجنبية تصطاد سمك السردين في جنوب المغرب وتبيعه لدول اخرى في اميركا اللاتينية وهؤلاء يكتفون في الأصل بما هو متوفر لديهم من سمك مجمد. وفي حالة نقصانه فانهم يطلبونه من سوق السردين المعلب لكي يغطوا النقص الحاصل.

ويحسب المحللون، «ان طناً واحداً من السمك المجمد تصطاده شركة اجنبية يعود على المغرب بفائدة لا تتعدى ١٥٠ دولاراً، اما في حالة تعليب الطن ذاته من طرف المغاربة فانه يعود بفائدة ١٠٠٠ الى ٢٠٠٠ دولار على الاقل. ويطرح هذا الامر الحديث عن حرية السوق بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني.

ولم يتوجه المغاربة بشكل كبير الى السوق العربية لاعتبارات منها ان المستوردين في الدول العربية يطلبون السمك المغربي الرخيص. فطلبات السوق العربية لا تشجع المغاربة على المضي قدماً في التعامل معها.

واذا كانت اوروبا هي السوق التقليدية للمغرب فان تجربة ١٩٩٥ تفيد بضرورة البحث عن اسواق اخرى جديدة حتى لا يقع المصبرون المغاربة في ازمة كتلك التي وقعت بين نيسان/ ابريل وتشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٩٥ بسبب ازمة الصيد انذاك بين المغرب و«الاتحاد الاوروبي» اذ ارتفعت رسوم الجمارك على الانتاج المغربي فيه الى ٢٢,٥٪ مما قلل من قدرته على المنافسة في اوروبا، وجعل المنتج المغربي يبيع الصندوق الواحد من المعلبات بثمن يتراوح ما بين ٧٠ و٨٠ ماركاً المانياً بعد ما كان يباع باكثر من ٩٠ ماركا.

وتفيد مقارنة بين الكميات المصدرة الى الخارج من علب الاسماك وبين الاستهلاك المحلي، ان الصادرات تقل كثيراً من المبيعات المحلية التي تبلغ ١,٥ مليون صندوق من علب السردين سنوياً خصوصاً ان العلب الصغيرة من فئة ١٢٥ غراماً تعتبر اكثر شعبية.

بشكل عام تمكنت معامل تصبير السمك في المغرب، خصوصاً في الجنوب، من تطوير خدماتها بشكل جيد ابتداء من سنة١٩٨٨، وذلك يعود الى التجهيزات الحديثة التي تضاهي مثيلاتها الاوروبية وتوفر اليد العاملة الماهرة على الرغم من ان الصيد الساحلي في المغرب مازال يعيش وضعية الثلاثينات والاربعينات مما يتطلب من المستثمرين المغاربة الاتجاه الى الاستثمار في هذه الصناعة بشرط استبعاد توقع تحقيق الربح السهل والسريع.

تونس

تشبيب الغابات على مساحة ١,٦ مليون هكتار

حكومة القروي تسعى الى تنمية انتاج الزيوت وتنشيط الصادرات

وضعت حكومة حامد القروي خطة لزيادة المساحات المزروعة زيتوناً وتنمية انتاج الزيوت تمهيداً لزيادة الصادرات خلال السنوات القليلة المقبلة.

وتشد[illegible] غابات الزيتون في الخطة الحكومية ما يقرب من ١,٦ مليون هكتار، تضم ٥٧ مليون شجرة زيتون. وتشكل صادرات الزيوت ٤٨٪ من الحجم الاجمالي لصادرات تونس من المنتوجات الزراعية.

ويشغل قطاع انتاج الزيتون ٤٠٠ الف عامل زراعي وفلاح صغير بينهم ٢٧٠ الف عامل دائم يشكلون ٢٠٪ من حجم قوة العمل الزراعية.

وترتكز الخطة التي من المؤمل استكمال تنفيذها سنة ٢٠٠٠، على خمسة محاور رئيسية هي الآتية:

- توسيع الغابات الى مناطق الوسط والجنوب بغرس ١٥٣ الف شجرة زيتون.
- تحسين انتاجية اشجار الزيتون التي تعتبر ضعيفة قياساً الى البلدان المتوسطية الاخرى وذلك بتشبيب الغابات.
- زيادة عدد معاصر الزيوت التي يقدر عددها حالياً بـ١٤٠٠ معصرة تنتج ١٩٠٠ طن يومياً.
- توسيع طاقة التخزين الى ٢٥٠ الف طن فيما لا يتجاوز حجمها حالياً ١٧٠ الف طن.
- الاستمرار في زيادة الانتاج المحلي من الزيوت الذي تطور من ٩٨ الف طن في السبعينات الى ١١٣ الف طن في الثمانينات الى ١٥٣ الف طن في مطلع التسعينات وصولاً الى ٢٠٠ الف طن في اواخرها.

واتاح تطور الانتاج المحلي رفع حجم الصادرات من ٨٠ الف طن في العقد الماضي الى ١٠٧ الاف طن في السنوات الاخيرة.

وبعدما كانت الصادرات التونسية تقتصر على ٤٦ الف طن سنوياً تستوردها دول «الاتحاد الاوروبي» بموجب «اتفاق التعاون» الموقع سنة ١٩٧٦، استطاع التوانسة الوصول الى اسواق جديدة في الخليج والشرق الاوسط واوروبا الشرقية وآسيا، بينها تركيا والاردن واندونيسيا وبولندا وقطر والامارات، مما ادى الى تقدم زيت الزيتون الى المركز الخامس بين مصادر العملة الصعبة في السنوات العشر الاخيرات.

لكن الخبراء يعتقدون انه على الرغم من مضاعفة متوسط الاستهلاك السنوي للزيوت من ٢٢ الف طن في الستينات الى ٤٥ الف طن في السبعينات و٥٠ الف طن في الثمانينات و٦٠ الف طن في التسعينات، فان المتوسط الحالي للاستهلاك المحلي لا يستوعب سوى اقل من ٣٠٪ من المحاصيل السنوية.

ويضيف هؤلاء، ان سياسات دعم الزيوت النباتية المستوردة ساعد على تضاؤل الاستهلاك المحلي لزيت الزيتون، فالبلدان المنتجة لها تشجع على تصديرها بمنح تعويضات للمصدرين، فيما يحصل هؤلاء على منح تشجيعية اضافية من البلدان المستوردة ايضاً.

وأدى تفضيل التوانسة للزيوت النباتية على زيت الزيتون الى تعديل حتى في العادات الغذائية وتقاليد الطبخ، اذ اصبح الزيت النباتي مادة اساسية في المطبخ التونسي خصوصاً الماكولات التي تعتمد على القلي والتي تستوعب اكبر كميات من الزيوت.

وتشير دراسة اجتماعية، صدرت اخيراً، الى ان المتزوجين حديثاً متأثرون اكثر من الاجيال السابقة باساليب الطهي الاوروبية وهم قليلاً ما يعتمدون على زيت الزيتون ويفضلون عليه الدهن الصناعي والزبدة المصنعة والزيوت النباتية. ويعزى ذلك الى ان هذه «المواد الخفيفة» حظيت طوال اكثر من عشرين سنة بدعم «صندوق التعويض» مما ساعد على استقرار اسعارها في مستويات مقبولة.

وعلى الرغم من ان الدعم رفع تدريجاً في السنوات الاخيرة ونظمت «المؤسسة الوطنية لتسويق زيت الزيتون» حملات اعلانية لحض التوانسة على استهلاك الزيت المحلي، فإن الخبراء لا يتوقعون ان يتجاوز متوسط الاستهلاك السنوي ٥٠ الف طن، مما يعني ان الكميات التي سيتعين تصديرها تقدر بـ١٢٠ الف طن سنوياً.

وتتوقع الحكومة ان يستوعب «الاتحاد الاوروبي»، بعد استكمال تنفيذ اتفاق الشراكة الموقع السنة الماضية في بروكسيل، ٦٠ الف طن من زيت الزيتون التونسي.

وكانت دول الاتحاد تستورد ٤٦ الف طن من الزيوت التونسية كحد اقصى سنوي بموجب اتفاق التعاون الموقع بين الجانبين سنة ١٩٧٦.

ويأمل التوانسة ان يؤمن اتفاق التعاون الجديد زيادة سقف الكميات المرخص بتصديرها بنسبة ٣٠٪، ويسعى المصدرون الى البحث عن اسواق جديدة خارج اوروبا لتسويق القسم المتبقي من فائض الانتاج والذي يقدر بحوالى ٦٠ الف طن.

لكن الخبراء يقولون ان زيت الزيتون هو احد المواد الغذائية القليلة التي تستهلك اساساً في المناطق التي تنتجها لاسباب تتعلق بالاذواق والعائدات الغذائية. وتشكل ثلاثة بلدان هي اليابان والولايات المتحدة واستراليا الاسواق المرشحة لاستيعاب الزيت التونسي على الرغم من بعد المسافات وغلاء كلفة النقل. لكن المصدرين التوانسة يخشون من صعوبات الدخول الى هذه الاسواق ومن تشدد الرقابة على المواصفات والاعلان، فضلاً عن احتكار بلدان منافسة خصوصاً ايطاليا واسبانيا تقليدياً لهذه الاسواق.

إلا ان «المؤسسة الوطنية لتسويق الزيوت» في تونس نجحت في تصدير كميات قياسية من زيت الزيتون خلال السنوات الاخيرة، اذ صدرت ١٥٨ الف طن سنة ١٩٩١ و١٢٣ الف طن سنة ١٩٩٣ و١٨٥ الف طن سنة ١٩٩٥.

إلا ان هذه النجاحات ستكون موقتة، لان تونس استفادت من تراجع محاصيل زيت الزيتون في البلدان المتوسطية المنافسة. وما يقترحه الخبراء على حكومة حامد القروي، هو وضع خطط لتحسين انتاج شجرة الزيتون على نحو يؤدي الى خفض الكلفة وبيع الزيت باسعار اقدر على المنافسة. ويقدر انتاج شجرة الزيتون الواحدة حالياً بـ٢ كيلوغرامات من الزيت، ويقول هؤلاء ان المحصول يمكن ان يتضاعف الى ٦ كيلوغرامات اذا تطورت اساليب الزراعة.

الجزائر

فيما النمو وصل الى ٤,٤٪ واسعار النفط المرتفعة انعشت الاقتصاد

الدينار يستعد ليكون عملة قابلة للتحويل في الأسواق المالية سنة ١٩٩٨!

اعلن عبد الوهاب كريماني، محافظ البنك المركزي، انه لن تمضي سنة ١٩٩٨ حتى تكون الاجراءات قد استكملت لجعل الدينار عملة قابلة للتحويل بالكامل، وانضمام الجزائر الى «منظمة التجارة العالمية».

وكلام عبد الوهاب كريماني، اثبت صوابية توقعات عدد من المحللين الماليين والاقتصاديين الذين هم على شأو ودراية بشؤون البيت الجزائري.

والدينار، هو الآن قابل للتحويل جزئيا عن طريق المصارف المملوكة للدولة لتمويل عمليات تتركز في معظمها على التصدير والاستيراد.

وقال كريماني ان الاحتياطي الجزائري من العملة الصعبة يزيد هذه السنة عن ٥,٣ مليار دولار وهو اعلى مستوى منذ سنة ١٩٨١. وأرجع السبب في ذلك الى ارتفاع اسعار النفط الخام.

فقد واصلت اسعار النفط العالمية في تشرين الاول/ اكتوبر الماضي اتجاها تصاعدياً رفع الاسعار في السوق الفورية ٤٠٪ في الاشهر الاربعة الماضية مما زاد من سعر خام برنت القياسي الى ٢٥ دولاراً للبرميل مرتفعاً تسعة دولارات عن مستوياته قبل عام.

وقال مسؤولون ان كل زيادة في اسعار النفط الخام بواقع دولار واحد تدر على الجزائر ٥٠٠ مليون دولار سنوياً.

والجزائر عضو في منظمة «اوبيك» وتبلغ حصة انتاجها كما حددتها المنظمة نحو ٧٥٠ الف برميل يومياً. وهي تصدر اكثر من ٣٠ مليار متر مكعب من الغاز سنوياً.

ومن المتوقع ان تزيد صادرات الجزائر من الغاز قريباً مع افتتاح خط انابيب الغاز الذي يحمل اكثر من ثمانية مليارات متر مكعب لاسبانيا عبر المغرب ومضيق جبل طارق.

ويرى المحللون الماليون ان الاستقرار النقدي، وانخفاض التضخم، وتحرير التجارة، وتحسن الميزان التجاري، وانخفاض العجز في الميزانية كلها، عوامل ساعدت الجزائر على وقف تقلص النمو الاقتصادي بل ودفعه في اتجاه الصعود.

البيانات الرسمية، اظهرت نمو الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٤,٤٪ في النصف الاول من سنة ١٩٩٦ بالمقارنة مع ١,٤٪ في الفترة ذاتها من سنة ١٩٩٥. وكان الناتج المحلي قد تراجع بنسبة ٨,١٪ في سنة ١٩٩٤ وبنسبة ٢,٩٪ في سنة ١٩٩٣.

وقالت الحكومة أن معدل التضخم الجزائري انخفض الى ١٩,٣٪ خلال هذه السنة حتى تموز/ يوليو من ٣٠٪ في الفترة ذاتها من السنة الماضية.

وتوقع المحللون الاقتصاديون والماليون انتعاشاً اقتصادياً هذه السنة الامر الذي سيمكن الاقتصاد الجزائري من مواجهة المنافسة وسيوفر مزيداً من الوظائف لاستيعاب العاطلين الذين يزيد عددهم عن مليوني شخص من أصل القوة العاملة التي يبلغ حجمها خمسة ملايين نسمة.

على صعيد آخر قال تجار اوروبيون ان الجزائر طرحت مناقصة لشراء ما اجماليه ١٠٠ الف طن من القمح الفرنسي او الاميركي او الارجنتيني اللين للشحن في النصف الثاني من كانون الاول/ ديسمبر الحالي.

وكانت الحكومة اشترت ٧٥ الف طن على الاقل من القمح منها شحنتان من القمح الارجنتيني واخرى من القمح الفرنسي.

وربط التجار بين المناقصة الجديدة والصفقة التي تمت اخيراً لبيع قمح اميركي وفرنسي لين لمصر باسعار وصفها التجار بانها «منخفضة للغاية».

[ضمت «الميزان» إلى مكتبتها مجموعة قديمة لمجلة «بانش» البريطانية تعود إلى القرن التاسع عشر عثرت عليها في معرض للكتب القديمة في لندن. وهذه المجلة الكاريكاتورية الساخرة استمر صدورها المنتظم أكثر من قرنين من الزمان قبل توقفها أخيراً ليشتريها رجل الأعمال المصري محمد الفايد صاحب محلات «هارودز» بمبلغ نصف مليون جنيه استرليني ويعيد صدورها من جديد بشكل مجلة عصرية ملونة ... وسميكة. وفي صفحات تلك المجموعة القديمة، وتحديداً في العدد الصادر بتاريخ الثاني من شهر شباط/فبراير عام ١٨٦١، أي قبل مائة وخمس وثلاثين سنة، نجد مقالاً عن الحرب الأهلية اللبنانية الأولى بين الدروز والموارنة عام ١٨٦٠ بعنوان «موارنة وشهداء» نعيد نشره هنا لدلالات فيه وإسقاطات على الحرب الأهلية الأخيرة، لعل منها الانحياز البين إلى الجانب الدرزي، والموقف السلبي المضاد للكرسي الرسولي في الفاتيكان لأسباب تتعلق بالصراعات الأوروبية آنذاك - المحرر .]

موارنة و... شهداء

❐ كوسيلة لتسوية الحسابات مع القبائل الدرزية، اتحد المطارنة الموارنة في الطلب إلى القوات التركية والفرنسية في سوريا ذبح أربعة آلاف درزي لموازنة المجازر التي ارتكبها بحق الموارنة في الصيف الفائت أولئك البرابرة الآخرون. غير أنه يبدو أن الدروز ذبحوا الموارنة دفاعاً عن النفس، أو على الأقل بداعٍ من الخوف الجسدي الذي وضعوا فيه بفعل رسالة رعوية لنيافة المطران صفرونيوس× مطران صور وصيدا دعا فيها رعيته إلى الانتفاض على الدروز في يوم معين، لذبحهم وسلب ممتلكاتهم.

وتطبيقاً لهذا التحريض أصر المطران على حجته بأن الدروز ليسوا قوماً محاربين أو عديدين، وبالتالي يمكن نهبهم وقتلهم بسهولة.

إن صفرونيوس وإخوته في مطرانية منطقة الدروز فرحون ومبتهجون بشراكتهم مع المقام البابوي في روما. وقد كان الحبر الأعظم بالأمس ينعي مصير أبنائه الموارنة ناقلاً مخاوفهم، ونادباً في الوقت ذاته وبصوت أعلى مخاوفه هو. لكن هؤلاء الضحايا لا يبدو أنهم شهداء مساكين كما صورهم قداسته. فالمجزرة ضد الموارنة ، كما يظهر، شيء مختلف تماماً عن المجزرة ضد «الأبرياء» ××.

وعلى أي حال، فإن المطران صفرونيوس وزملاءه الأساقفة يفهمون الصفح المسيحي كما هو واضح بأنه يعني رد الأذية مع فائدة تبلغ الربا. فإذا كان كل ما قيل لنا عن صفرونيوس صحيحاً، فإن ذلك الرجل الجليل ليس سوى واحد من قطاع الطرق. ماذا يظن الحبر الأعظم بذلك الأسقف؟ ربما كان يظن بأنه يصلح ليكون رئيساً للوزراء، - إذا ما حدث شيء لأنطونيللي.

وإلا، فإن قداسته قد يميل إلى الاعتقاد بأن صفرونيوس جدير بعمل أفضل من حكم كنيسة صور وصيدا. فقد يخطر له أن زينة الكهنوت الكاثوليكي هذا من الممكن نقله لنفع أفضل. وفي هذه الحالة، ربما عكف على تنصيب صفرونيوس رئيساً لأساقفة داهومي وتعيين إخوته المطالبين بموت أربعة آلاف درزي أساقفة مساعدين.

وكلما أراد الملك باداهونغ أن يملأ بركة من الدماء، وجد صفرونيوس وكهنته على أتم الاستعداد والسرور لتكريس ومباركة عمله.

× صفرونيوس هو أيضاً الإسم الذي كان يحمله بطريرك القدس (٥٦٠ - ٦٣٨م)، والذي في زمانه دخل الخليفة عمر بن الخطاب المدينة في الفتح الاسلامي عام
٦٣٧م. - «المحرر».

×× «الأبرياء» عبارة استعارة هنا إشارة إلى الأطفال من سن السنتين فدون الذين أمر الملك اليهودي الروماني هيرودوس الكبير في عهد أوغسطس قيصر بقتلهم عندما بلغه نبأ ولادة السيد المسيح بغية التخلص منه - «المحرر»

MARONITES AND MARTYRS.



By way of squaring accounts with the Druse tribes, the Maronite Bishops have united in demanding of the Turkish and French forces in Syria, the slaughter of four thousand Druses, to balance the massacres which those other barbarians committed last summer on the Maronites. It appears, however, that the Druses slew the Maronites in self-defence, or at least under bodily fear, into which they had been thrown by a pastoral of the Right Reverend Sephronius, Bishop of Tyre and Sidon, inviting his flock, on a day appointed, to rise upon the Druses, and, with a view to plundering their property, to slay them. To enforce this exhortation, the Bishop chiefly insisted on the argument, that the Druses were a race neither warlike nor numerous, and therefore might be robbed and murdered with great facility.

Sephronius, and his brothers of the Druse episcopacy, rejoice in communion with the Roman See. The Holy Father was moaning the other day over the woes of his Maronite children, at the same time much more loudly bewailing his own. Those victims seem not to have been quite such meek martyrs as they were painted by his Holiness. The massacre of the Maronites, apparently, was quite a different thing from the massacre of the Innocents. Bishop Sephronius and his mitred colleagues at any rate evidently understand Christian forgiveness to mean the return of injuries with usurious interest. If all that we are told of Sephronius is true, that worthy is simply a brigand. What does the Pope think of such a Prelate? That he would make a good Premier, perhaps,—if anything happened to Antonelli.

Otherwise, his Holiness might be disposed to think that Sephronius might do better than rule the Church of Tyre and Sidon. He might conceive that such an ornament of the Catholic hierarchy might be advantageously translated. In that case he would perhaps constitute Sephronius the Archbishop of Dahomey *in partibus*, and his brethren who demand the death of four thousand Druses his suffragan bishops. Whenever King Badahung wanted to fill a blood-pond, he would, no doubt, find Sephronius and his Clergy only too happy to consecrate the work.

التكامل الاقتصادي في الشرق الأوسط... مزحة!

❐ التجارة هي إسمنت السلام. لذا دعوا رجال الأعمال في الشرق الأوسط يتضافرون لترتيب جوارهم الفوضوي. هذه هي النظرية وراء المؤتمرات الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وفي المؤتمر الثالث من هذه المؤتمرات الذي انعقد في القاهرة أخيراً، تبين أن الحقيقة مختلفة تماماً.

ففي المؤتمرين السابقين - في الدار البيضاء وعمان - سادت النوايا الحسنة. فقد اختلط رجال الأعمال العرب والإسرائيليين بحرية لأول مرة. وقد أسفر حماسهم، الذي عززته رعاية الدول الغربية لعملية السلام، عن مقترحات طموحة للتكامل الإقليمي، وهو أمر لم يحدث.

هذه المرة، دخل على الخط العالم الحقيقي. ذلك أن المسألة لا تكمن في إخفاق المشاريع الإقليمية كالمصارف والطرقات وخطوط الأنابيب. ولا في كون الحكومة الاسرائيلية الجديدة المتشددة قد أوقفت عملية السلام وتثير اشمئزاز جيرانها. ولا في تغيب الشخصيات السياسية البارزة نتيجة لذلك الى حد ما. بل إن المزاج المتعكر قد جعل السياسيين ورجال الأعمال يدركون أنه حتى لو توفرت النيات الحسنة كثيراً، فإنه ما زالت الطريق طويلة أمام الشرق الأوسط.

طبعاً، لاح الصراع العربي - الاسرائيلي ماثلاً بأوسع صوره. وقد انقسمت الآراء بين الاسرائيليين المائة الذين حضروا. الصناعي بنيامين غاون ممثل «صناعات كور» أكبر مجموعة صناعية في إسرائيل، قال إن مستقبل بلاده مرتبط بالتكامل في المنطقة. لكن كثيرين يخالفونه الرأي. تصدير الكنولوجية العالية الى الدول الغنية في العالم هو القوة الدافعة للاقتصاد الاسرائيلي. وقال رجل من اتحاد الصناعة في اسرائيل: «نحن هنا كدلالة على حسن النية. لسنا بحاجة الى تقديم للأسواق العالمية، فنحن هناك الآن».

اما الآراء العربية فقد كانت أكثر سلبية وتسيساً. فقد ندد أحد زعماء المعارضة المصرية بالمؤتمر على أنه «بازار أميركي لبيع البضائع الاسرائيلية في الأراضي العربية». ولكون الرأي العام في الشارع ينظر بعداء شديد الى الحكومة الاسرائيلية الجديدة، فإن رجال الأعمال باتوا حذرين. وقال استشاري مصري قطع اتصاله مع شركائه الاسرائيليين: « سوى أن الاسرائيليين هنا جسدياً، فقد عدنا الى المربع الأول».

لكن لوم نتانياهو هو المخرج السهل. فالمشكلات أعمق بكثير. ذلك أن التكامل في المنطقة ضعيف بوجود اسرائيل وبعدم وجودها. والتجارة بين دول المنطقة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لا تشكل سوى ٨٪ من التجارة الاجمالية للمنطقة. ويعتقد صندوق النقد الدولي أن السياسات التجارية هناك هي أشد السياسات الحمائية في العالم. حتى مجلس التعاون الخليجي الذي يهدف الى إقامة سوق مشتركة بحلول العام ٢٠٠٠، لم يحقق حرية التجارة.

أما تنقل الأشخاص فهو مقيد تقييداً شديداً. فالدول الغنية باتت أكثر تردداً في إدخال رعايا الدول الشقيقة الفقيرة الى أراضيها. والعراقيل البيروقراطية قائمة ومستمرة. فإذا حاول شخص لبناني مثلاً السفر براً الى المغرب، فإنه يقضي أياماً يعاني من المداولات مع المسؤولين القنصليين في قنصليات دول شمال إفريقيا، ومع ذلك يمكن لأي موظف على الحدود أن يمنعه من الدخول.

وقد استغل المسؤولون المصريون فرصة وجود أكثر من ٢٠٠٠ من رجال الأعمال لعرض الفرص الاستثمارية المتاحة في وضع اقتصادي زاهر. فمصر، شأنها شأن المغرب وتونس والأردن، بلعت أخيراً علاجات صندوق النقد والبنك الدوليين، كما شهدت نمواً بنسبة ٤٪ وتدفق محافظ استثمارية بقيمة ٥٠٠ مليون دولار في الأشهر الستة الأخيرة. وهذا يدل على شيء من خبر سار. وإذا كان هنالك من شيء يوحد المنطقة، فهو تاريخ طويل من التدخل الحكومي. أما الآن، فإن جميع دول المنطقة تقريباً تعتنق السوق الحرة، نظرياً على الأقل.

لكن متى تصبح النظرية تطبيقاً؟

إن التكامل الاقتصادي في المنطقة حاجة ملحة بإسرائيل وبدونها.

عن مجلة «إيكونوميست»

خواطر اقتصادية

يكتبها سليمان الفرزلي

اليد الخفية والعين التي ترى كل شيء!

❐ انعقدت في المعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن أخيراً ندوة مغلقة خاصة في غاية الأهمية لتلمس مسار العالم حتى العام ٢٠١٥. وقد اقتصرت الندوة المذكورة على المؤسسات والوزارات الحكومية، وبلغ رسم حضورها أو المشاركة فيها عشرة آلاف جنيه استرليني.

وقد حصلت «الميزان» على التقرير الخاص بالندوة تحت عنوان «أزمنة مضطربة»، وهو عبارة عن موجز للقضايا التي تناولها البحث يقع في ١٤٠ صفحة، لكنه يمثل شهادة رفيعة بكفاءة القائمين على تحرير التقرير، وعلى رأسهم السيدة ناتالي كيرشبورغ - باك المشرفة على إدارة الندوة وعلى تحرير التقرير. ذلك أن تحرير تقرير بهذا المستوى وبهذه الدقة جامع لفحوى مناقشات جدية مستفيضة، ومنها مناقشات اقتصادية تقنية أو متخصصة، لهو مهمة تكاد تكون مستحيلة. ومع ذلك، وعلى الرغم من وضوح المادة، بما في ذلك المادة الجديدة في التداول، تبقى قراءة التقرير صعبة حتى على المتخصصين في اقتصاد السوق.

ومن الملاحظات المهمة الواردة في التقرير أن تقارن أو ترابط الدول في الوقت الحاضر، وهي عملية متسارعة ونشطة، قد أطلق قوى تجريدية واسعة المدى ابتداء من المقاييس الموحدة للممارسات الجيدة، وانتهاء باليد غير المنظورة والعين التي ترى كل شيء لأسواق المال، مما غير المسلكيات وفرض شروطاً تضع على المكبر النجاحات والاخفاقات النسبية.

فالقوة غير المنظورة لأسواق المال يصعب على أي حكومة في العالم، أو مجموعة من الحكومات، مقاومتها أو الوقوف في وجهها، وليس بمقدور أي بنك مركزي في العالم الدفاع عن عملته الوطنية إزاءها إذا سلك مسلكاً مخالفاً.

ويقول التقرير انه حتى ولو لم يتغير شيء في العالم سوى ذلك، فإن الحياة في العام ٢٠١٥ لن تكون كالحياة في الوقت الحاضر. ومن هذه القوى، النمو العام في المعرفة والتعقيد والمورد البشري، وكذلك بروز اقتصادات وأسواق ضخمة على المسرح العالمي مدعومة بملايين من الأشخاص المقتدرين بصورة متزايدة.

أما الدول الفقيرة، فإنها سوف تشهد نمواً سريعاً في عدد السكان وتضحيات بيئية كبيرة خلال العقدين المقبلين. ويأتي هذا إزاء خلفية من ضعف المؤسسات المحلية عموماً، وإزاء تغير عالمي متسارع. وهذه الدول حاجاتها وإمكانياتها ضخمة على السواء، لكن مؤسساتها غير قادرة على إدراك الحلول لأي منهما. والمجتمعات المتحجرة إجتماعياً قد لا تستطيع التكيف على الرغم من وجود إمكانيات بشرية متطورة فيها.

والواقع، كما يقول التقرير، أن التغير الاجتماعي المتسارع يغذي نفسه بنفسه مولداً المزيد من التغيير وهو يدمر الهيكليات القديمة ويقيم الترتيبات المستعجلة والمؤقتة. ويبدو أن من الخاصيات الملحوظة في الدول الصناعية انعدام الفهم الواسع لأسباب الأحداث وتوجهاتها، مما يخلق مجتمعاً معرضاً للقلق المفاجىء، وغير ميال للثقة بزعمائه وأعيانه، وخائف من المستقبل، وغير متأكد من الحاضر.

ولست هنا في معرض تقديم فحوى هذا التقرير الجامع، لكنه لفت نظري وصف أسواق المال بأنها «اليد الخفية والعين التي ترى كل شيء» في وقت كنت أقرأ فيه تحقيقاً عن شركة بريطانية للتصنيف الائتماني للأفراد تسعى الى شراء شركة مماثلة في الولايات المتحدة بما يزيد على المليار دولار، جاء فيه أن الشركة المذكورة تعرف كل شيء عن كل شخص لجهة أوضاعه المالية ومدى مديونيته والتزاماته، وأنها لهذه الغاية تملك في بريطانيا وحدها ٤٤ مليون ملف عن ٤٤ مليون شخص.

وجميع البنوك والمؤسسات المالية على اختلافها ترجع اليها كلما تقدم شخص منها بطلب قرض أو اعتماد أو بطاقة ائتمانية كبيراً كان المبلغ أو صغيراً، وأن كلمتها هي الكلمة الفصل في منح المطلوب أو رفضه.

وإذا حدث أن رفضت مؤسسة مالية طلبك فإنها لا تقول لك سبب رفضها، لكن شركة التصنيف المذكورة تقول لك السبب إذا طلبت ذلك وأرفقت طلبك بمبلغ جنيه استرليني واحد فقط لا غير!

هنالك، إذن، يد غير منظورة تديرنا جميعاً من غير أن ندري، وهنالك بالفعل عين ترى كل شيء ولا يغمض لها جفن. وهذا قد لا يكون شيئاً سيئاً بالضرورة، لأن العالم لا يستطيع أن يستمر كما يبدو في حالة من «التشبيح» حسب التعبير اللبناني الشائع، سواء على صعيد الحكومات، أو على صعيد المؤسسات، أو على صعيد الأفراد. ومع ذلك لا بد من الملاحظة بأن أشياء كثيرة تحدث في عالم المال والأعمال غير متوافقة مع المسلكيات الصحيحة أو المتعارف عليها في مدى رؤية العين الساهرة، مما يشير إلى أحد احتمالين: إما أن تلك العين لا ترى كل شيء خلافاً لما ورد في تقرير المعهد الملكي للشؤون الدولية، وإما أن تلك الأشياء الغريبة في عالم المال والأعمال تجري لأن العين الساهرة تغض عنها النظر، أو أن اليد الخفية تحركها لغرض في نفس يعقوب!

والله أعلم!

مؤتمرات ■ بيل كلينتون التقى جيانغ تسه مين على هامشها وبقيا على خلاف

قمة «أبيك» أيدت خطة واشنطن لتحرير تجارة تكنولوجيا المعلومات

❐ نحى زعماء دول آسيا والمحيط الهادىء (أبيك) خلافاتهم جانباً ليصدروا في اعقاب قمة استغرقت ست ساعات عقدت في خليج سوبيك شمالي مانيلا، بياناً مشتركاً تعهدوا فيه بالسعي لابرام اتفاق عالمي بشأن التجارة الحرة في منتوجات تكنولوجيا المعلومات.

كما تعهدوا ايضاً باتخاذ خطوات ملموسة لتحقيق اقامة اكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم بحلول سنة ٢٠٢٠.

ونصت «خطة عمل مانيلا»، اعدها وزراء من الدول الـ١٨ خلال اجتماعات تمهيدية للقمة استمرت يومين (٢٤ ـ ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي) على المشاركة الكاملة لرجال الاعمال واصحاب الشركات الخاصة في انشطة «ابيك» وتبني اساليب متطورة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتقني وبدء مرحلة التنفيذ لبرنامج عمل المنتدى فيما يتعلق بالاستثمارات والتجارة الحرة والمفتوحة.

ولحظت خطة العمل الخطوات التفصيلية التي تبنتها الدول الاعضاء في المنتدى بالفعل لتقليص الحواجز التجارية وتحديد ما ستفعله في المستقبل، علاوة على الاجراءات الاخرى مثل طرق الاسراع بحركة انتقال المواطنين والبضائع من خلال ايجاد تنسيق في الجمارك، وقوانين الهجرة في المنطقة.

واعترف الزعماء الـ١٨ بالتنوع الكبير داخل المنتدى الذي يضم عمالقة صناعيين مثل الولايات المتحدة واليابان ودول متخلفة صناعياً مثل بابوا غينيا وشددوا على اهمية تطوير القدرة على التواصل فيما بين هؤلاء الاعضاء.

وبذل الرئيس بيل كلينتون جهوداً مضنية لاقناع بقية زعماء «ابيك» بالموافقة على الخطة الاميركية لالغاء التعريفات الجمركية على تكنولوجيا المعلومات والمعروفة باسم «اتفاقية تكنولوجيا المعلومات». وقد عقد الكثير من اللقاءات الثنائية مع الزعماء لانجاز هذه المهمة. واشارت مصادر قمة «ابيك» ان كلينتون حث الرئيس الصيني جيانغ تسه مين ورئيس الحكومة اليابانية ريوتاروهاشيموتو، والزعماء الآخرين الذين التقى بهم على استغلال عقد المؤتمر الوزاري الاول لمنظمة التجارة العالمية خلال هذا الشهر في سنغافورة لتأييد اتفاقية تكنولوجيا المعلومات.

ووصف كلينتون تعهد دول منتدى «ابيك» بدعم اقتراح بلاده لالغاء الجمارك على تكنولوجيا المعلومات بانه صفقة كبيرة وانه سيعزز فرص العمل مشيراً الى ان الولايات المتحدة تبيع سنوياً تكنولوجيا معلومات بقيمة ١٠٠ مليار دولار وهو ما يدعم اكثر من مليوني فرصة عمل فيها.

وجاءت تصريحات الرئيس الاميركي اثناء اجتماعه باعضاء السفارة الاميركية في مانيلا. وكشف فيه النقاب ايضاً عن مساعدة رئيس الحكومة اليابانية ريوتاروها شيمو، وكيم يونغ سام رئيس كوريا الشمالية في اقناع بقية زعماء «ابيك» بقبول الخطة الاميركية لتحرير تكنولوجيا المعلومات.

المراقبون فسروا تعهد الزعماء الـ١٨ بتبني الاقتراح الاميركي الداعي لالغاء التعريفات الجمركية على اجهزة الكمبيوتر وبرامجها ومعدات الاتصال وبقية مواد تكنولوجيا المعلومات بحلول سنة ٢٠٠٠ والضغط على منظمة التجارة العالمية لتطبيقه دولياً، على انه انتصار اميركي جزئي حيث كان وزراء دول المنتدى قد فشلوا في الاتفاق عليه خلال اجتماعاتهم التمهيدية كما كانت ماليزيا ودول اخرى تعارض تطبيقه بحلول نهاية القرن الحالي.

وكان الرئيس الاميركي بيل كلينتون التقى على هامش القمة جيانغ تسه مين، وتم الاتفاق بينهما على أن يقوم كل منهما بزيارة رسمية لبلد الآخر في خلال السنتين المقبلتين وعلى ان يزور ال غور، نائب الرئيس الاميركي بيجين في النصف الاول من السنة المقبلة.

ولقاء كلينتون وتسه مين، الذي يعد الاول بينهما منذ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٥، دفع العلاقات الاستراتيجية الثنائية الى الامام، وقد رشح عن الاجتماع الذي استمر ٨٥ دقيقة ان الرئيس الصيني طلب من الرئيس الاميركي التخلي عن تقديم مشروع قرار كل سنتين امام لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في جنيف يدين سياسة بكين في هذا المجال.

وصرح المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية شن غوفنغ بان المحادثات كانت بناءة وودية وايجابية، وان الرئيس الاميركي اثار خلالها مسألة إسهام الصين في انتشار الاسلحة النووية، ونفى الرئيس الصيني حدوث ذلك، كما اثار كلينتون موضوع عودة هونغ للسيادة الصينية السنة المقبلة، واعرب عن امله في ان تتم تلك العملية بسهولة.وعلى الرغم من ان المراقبين يعتقدون ان نتائج اجتماع كلينتون وتسه مين تعد بمثابة انفراجة كبيرة في العلاقات الصينية ـ الاميركية التي لم تخل من التوتر على مدى السنوات العشر الماضية، سواء بسبب المنازعات التجارية او تسليح الاميركيين لتايوان او المناورات الصينية على السواحل التايوانية، إلا ان مسؤولين اميركيين كشفوا النقاب عن ان واشنطن وبيجين ما زالتا على خلاف بخصوص عضوية الاخيرة في منظمة التجارة العالمية.

فالرئيس الاميركي ابلغ تسه مين ان الولايات المتحدة تتطلع لانضمام بيجين لمنظمة التجارة العالمية، ولكن لا بد من ان تبذل مزيداً من العمل لتحقيق ذلك، ولم يوضح ما قصده الرئيس الاميركي بمطالبته الصينيين بالقيام بالمزيد من العمل للانضمام للمنظمة التي حلت محل منظمة «غات» وتقوم بتنظيم عمليات التبادل التجاري الدولي، ولكن المعروف ان واشنطن كانت تصر دوماً على الا تنضم بيجين للمنظمة بوصفها دولة نامية كما تريد، وانما كدولة متقدمة، وهو ما يرفضه الصينيون لتأثيره السلبي على نموهم الاقتصادي.

واعربت بيجين بعد اللقاء عن استعدادها للقيام بمزيد من اجراءات تحرير التجارة اذا ما تم تذليل العقبات امام حصولها على عضوية منظمة التجارة العالمية حيث صرحت وزيرة التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي الصيني، بان بلادها مستعدة للرد بصورة ايجابية، اذا ما قامت الدول الصناعية بتقليل مطالبها بشأن خفض التعرفة الجمركية والشروط الاخرى التي تضعها امام انضمامها الى المنظمة.

إيطاليا ■ رومانو برودي يسعى الى إصلاح نظام الرعاية الإجتماعية في ١٩٩٧

تقليص الإنفاق... إجراء جديد في المراجعة الشاملة

❐ مع تعاقب الحكومات، وتعدد الاخفاقات سادت الفوضى نظام الرعاية الاجتماعية. فهو ينفق بسخاء شديد على العديد من اصحاب المعاشات في حين يتجاهل اعداداً كبيرة من العاطلين عن العمل ويواصل ضخ الاموال على الخدمة الصحية التي لا تعمل بكفاءة تتناسب مع الأموال التي تنفق عليها.

وكانت الحكومة تحت وابل من التحذيرات والانتقادات، وعدت ببدء مراجعة النظام بكامله في السنة المقبلة. غير انه من المرجح ان يكون الاصلاح بطيئاً كما ان علاج المشكلة الرئيسية وهي مشكلة المعاشات سيبدو صعباً في مواجهة المعارضة القوية من جانب الاتحادات العمالية.

وحث بعض المحللين رومانو برودي، رئيس الحكومة، على تخفيض الانفاق الاجتماعي وخصوصاً على المعاشات.

وقالت ايلاريا فورناري، رئيسة الابحاث في بنك «جي. بي. مورغان» في ميلانو ان «تعزيز الميزانية على المدى الطويل يتطلب اصلاح الرعاية الاجتماعية الايطالية التي لا تحظى بتأييد سياسي كبير». واظهرت احدث بيانات المكتب الاحصائي في «الاتحاد الاوروبي» (يوروستات) ان ايطاليا في واقع الامر تجني فوائد اقل من معظم دول اوروبا في حين بلغت نسبة الانفاق الاجتماعي فيها ٢٤,٦٪ من نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي في سنة ١٩٩٤.

وتتمثل مشكلة ايطاليا في ان اغلب الانفاق على الرعاية الاجتماعية يتركز على المعاشات.ذلك أن نسبة ٥١,٨٪ من اجمالي تكاليف الرعاية الاجتماعية تذهب الى منافع كالتقاعد مقابل ٣٠,٦٪ في المانيا و٣٦,٥٪ في فرنسا و٤٠٪ في بريطانيا.

وحتى هذه النسبة الكبيرة لا توزع بشكل عادل، اذ يحصل المتقاعدون من المتخصصين والمديرين على اكبر نسبة من المعاشات على مستوى العالم في حين لا يحصل بقية العاملين الا على نسب ضئيلة جداً من الانفاق.

وقال بيا ساراتشينو، مدير المعهد الايطالي للابحاث الاجتماعية، انه «يتعين على الحكومة مراعاة بعض الاعراف والمحاذير ومطالبة بعض ارباب المعاشات الميسورين بالبدء في تحمل جزء من تكاليف الخدمات الصحية».

في سنة ١٩٩٥، طرح لامبرتو ديني، رئيس الحكومة في هاتيك السنة اول برنامج أصلاحي للمعاشات. وقد أشاد الجميع بالاتفاق الذي وقعه أرباب العمل وزعماء الاتحادات العمالية باعتباره فتحاً جديداً، غير ان المحللين طالما جادلوا بانه بطيء جداً.

ولا يعتمد نظام الرعاية الاجتماعية الايطالي على معيار السن وحده بل يشمل عدد سنوات العمل ايضاً. ودعا برنامج لامبرتو ديني الاصلاحي الى الالغاء التدريجي للتقاعد المبكر، ولكن الى حين تنفيذ ذلك فان التقاعد المبكر يحدث عجزاً كبيراً في حسابات الدولة.

ويتضافر انخفاض معدل المواليد وارتفاع متوسط الاعمار الى زيادة حدة المشكلة. فمن المتوقع ان ينخفض عدد سكان ايطاليا بنسبة ٣,٦٪ على مدى ٢٤ سنة في حين سينخفض عدد سكان اوروبا كلها في الفترة ذاتها بنحو ٧,٧٪. وتشعر روما بالقلق من الا يكون هناك عدد كاف من العاملين في المستقبل للوفاء بالتزامات اصحاب المعاشات التقاعدية في ظل النظام القائم.

وهذه الالتزامات ضخمة بالفعل اذ تقدرها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو ٢٤٢٪ من اجمالي الناتج المحلي سنة ١٩٩٠ وهو اعلى مستوى بين الدول الصناعية الكبرى.

وفي سنة ١٩٩٧ وحدها يقول صندوق المعاشات الحكومي الرئيسي انه سيواجه عجزاً قدره ٢٧ تريليون ليرة (١٨ مليار دولار).

وكان مشروع رئيس الحكومة السابق لامبرتو ديني، دعا الى مراجعة الاصلاح في سنة ١٩٩٨ غير ان وزارة الخزانة تطالب بتقديم هذا الموعد الى سنة ١٩٩٧ في حين ترفض ذلك اتحادات العمال التي يمثل أصحاب المعاشات اكثر من نصف اعضائها. ولكن مع سعي الحكومة الى الوفاء بشروط الانضمام الى العملة الاوروبية الموحدة قد يضطر رومانو برودي الى تجاهل معارضة الاتحادات العمالية.

ألمانيا ■ على الرغم من تفاؤل وزير المال بامكانية الإيفاء بشرط العجز

شكوك حول قدرة بون على الإنضمام الى الـ«يورو» سنة ١٩٩٩

❐ يدور الحديث في بروكسيل بين المراقبين حول اخفاق المانيا في الايفاء بمعيار حجم العجز في الميزانية الذي تنص عليه «اتفاقية ماستريخت» للأنضمام الى العملة الاوروبية الموحدة قحوظ، ويؤكد صوابية كلام المراقبين ما صدر عن «المجلس الاستشاري الاقتصادي المستقل».

فالمجلس يتوقع ان يصل العجز في الميزانية الحكومية في سنة ١٩٩٧ الى ٣,٣٪ التي توقعتها المعاهد الاقتصادية الالمانية الستة في الشهر الماضي، الا انها مازالت تتجاوز نسبة ٣٪ وهو الحد الذي على المانيا ان لا تتجاوزه اذا ارادت الانضمام الى العملة الاوروبية الموحدة في سنة ١٩٩٩.

غير ان ثيو فيغل، وزير المالية، قال انه لايزال عند قناعته بامكانية خفض العجز في الميزانية الى دون ٣٪ اذ نقلت جريدة «هيرالد تريبيون» قوله انه «خلافاً لتقديرات المجلس الاستشاري، فان من شأن اجراءات التوفير المتفق عليها ان تفضي الى عجز في الميزانية لسنة ١٩٩٧ يقل عن نسبة ٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي».

وكان اقتصاديو المجلس الاستشاري قد ذكروا في تقرير لهم صدر أخيراً: «اننا لن نستبعد امكانية خفض العجز دون ٣٪ من خلال تبني اجراءات توفير اضافية».

والمعروف ان الحكومة تعمل الآن على اعادة صياغة ميزانية ١٩٩٧ وقد وافقت على تخفيضات تصل الى ١٪ في انفاقات كل وزارة.

وذكر مسؤولون حكوميون ان «اتفاقية ماستريخت» للوحدة النقدية الاوروبية قد سمحت بزيادة طفيفة فوق سقف ٣٪ للعجز تحت اوضاع خاصة. غير ان وزير المالية وهانس تيتماير، رئيس البوندزبنك (البنك المركزي)، اكدا مراراً على عزمهما خفض العجز دون ٣٪.

والى جانب التكهن بنسبة العجزالى الناتج المحلي الاجمالي، حذر المجلس الاستشاري من تلكؤ اقتصاد الجزء الشرقي من المانيا وذلك على الرغم من المعونات الضخمة التي تقدمها بون. اذ ذكر المجلس ان معدل النمو المتوقع لشرق المانيا في السنة المقبلة سوف ينخفض عن المعدل في المانيا الغربية لاول مرة منذ تحقيق الوحدة في سنة ١٩٩٠.

وقال المجلس في تقريره: «لا شك ان المانيا الشرقية ستستمر في اظهار الحاجة الى دعم مالي كبير من اجل ان تمضي في بناء قدراتها الاقتصادية». غير ان التقرير رفع تكهناته بمعدل النمو الاقتصادي في عموم المانيا لسنة ١٩٩٦ الى ١,٥٪ او ثلاثة اضعاف تقديراته السابقة. وقال المجلس ان على بون ان تتبع اجراءات ترمي الى خفض العجز بهدف معالجة مشاكل البطالة وتضاؤل الاستثمار.

وتوقع المجلس ان يحقق الاقتصاد الالماني نمواً معدله ٢,٥٪ في سنة ١٩٩٧، مقللاً من احتمالات عودة النمو بقوة في المستقبل القريب. واشاد المجلس بموقف «بوندزبنك» في رفضه فرض خفض اضافي لاسعار الفائدة بهدف تحفيز النمو. اذ قال «تصاعدت في مرات عديدة مطالب بتخفيف السياسة النقدية بهدف التعويض عن التخفيضات في الميزانية. غير ان «بوندزبنك» قد اتخذ موقفاً صحيحاً في عدم الانصياع لهذه المطالب». من جهته ذكر اوتمار اسينغ، كبير الاقتصاديين لدى البنك المركزي، انه يتعين اخذ تقرير المجلس الاستشاري باعتباره تحذيراً ودعوة «لمزيد من الجهود».

في التجزئة الأوروبية وحدة وفي الفيدرالية الأميركية تفكك

أميركا العبرانية أقوى من الجمهورية الأميركية!

□ في العدد الماضي من «الميزان» (العدد الثاني ـ المجلد الرابع ـ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦) تحدثنا ضمن هذه الزاوية عن العلاقات الاميركية ـ الاوروبية وما فيها من تكامل وتنافس، وقلنا ان رأياً تاريخياً مهماً في اوروبا ينظر الى الولايات المتحدة الاميركية على انها «اوروبا على الشاطىء الآخر من الاطلسي». بل ان من المفكرين الاوروبيين القدامى، مثل ادوارد غيبون من اكد فكرة كون اميركا احتياطياً اوروبياً، بمعنى انه إذا حدث غزو لاوروبا من الشرق، كما حدث في زمن الموجات الصينية والمغولية القديمة، فإن الاوروبيين بامكانهم ان يؤسسوا اوروبا من جديد في اميركا.

الهيلينية والعبرانية

في نظر المفكرين الاوروبيين خلال القرنين الماضيين، بل منذ حركة النهضة الاوروبية الحديثة، أن التقدم النوعي في اوروبا مرده الى اصالة الفكر الهيليني الذي يتجاوز في نظرهم الفكر العبراني الديني الذي سيطر هنا وهناك في ظروف معينة.

ويصنف المفكر البريطاني ماثيو ارنولد في كتابه «الثقافة والفوضى»، العبرانية في مدار ادنى من الهيلينية، معتمداً تعابير مبسطة لشرح هذا الفارق فيقول، إن الفكرة الطاغية في الهيلينية هي عفوية الوعي بينما في العبرانية هي صرامة الضمير، وان العبرانية قائمة على الشريعة والطاعة بينما الهيلينية قائمة على العقل والفكر.

وقد وصف ارنولد الهيلينية التي هي في صلب التقدم الاوروبي بأنها «العذوبة والنور»، قاصداً بذلك الجمال والذكاء، وتقديم العقل وحرية التفكير على اي امر آخر. وخلاصة ذلك ان اوروبا تختزن من الذكاء المتطور اكثر مما تختزن الولايات المتحدة واكثر ديمومة لان الولايات المتحدة قد «تعبرنت» الى غير رجعة.

وهذه الحقيقة يعترف بها كثيرون من اليهود. ففي مسلسل تلفزيوني عرضه أبا إيبان وزير الخارجية الاسرائيلية الأسبق في السبعينات، استعرض إيبان قوة الهيلينية من حيث قدرتها على التذويب الكامل لليهود واليهودية في مرحلة من المراحل القديمة، حتى كاد يتهلن جميع اليهود تقريباً مما حمل المؤسسة الدينية اليهودية المهددة بالذوبان على إطلاق ردة فعل أصولية لكبح جماح ذوبان اليهود في الحضارة الهيلينية.

وهذا لا يعني ان الهيلينية ليست لها جذور في اميركا، أو ان الذكاء الاميركي غير موجود وغير منتشر، لكن لهذه الحالة أوصاف ومواصفات، (نظرية جوزف ارنست رينان ١٨٢٣ ـ ١٨٩٢×) ومع انه امر واضح وغير قابل للنقاش ان اميركا قدمت للعالم المعاصر علوماً ومعلومات جليلة خلال فترة قصيرة، وخصوصاً في العقود الاخيرة، اكثر مما قدمت اوروبا في قرون عدة، فان الذكاء الاميركي في المنظور الاوروبي المنطلق من الهيلينية، موجود بكثرة ولا جدال في ذلك، لكنه ليس في اميركا كما في اوروبا «ذكاء جامع» بسبب «العبرنة» الكاملة للولايات المتحدة.

وفي هذه المسألة كتب المفكر الفرنسي رينان، صاحب المؤلف الكلاسيكي عن تاريخ بني اسرائيل والذي دخل في مناظرة مع المجدد الاسلامي جمال الدين الافغاني في القرن الماضي، يقول:

«إن بلداً مثل الولايات المتحدة الاميركية قد خلق حالة شعبية واسعة من حيث التعليم، لكن من غير تعليم عال جدي، وبالتالي، فانها ستكفر طويلاً عن هذا الخطأ لكونها واقعة في التفاهة الفكرية وفي الابتذال الاخلاقي والروح السطحية وانعدام الذكاء العام».

Les pays comme les Etas-Unis, ont crée un enseignement populaire considérable sans instruction superieure serieuse, expieront longtemps encore leur faute par leur mediocrité intellectuelle, leur grossièreté de mœurs, leur esprit superficiel, leur manque d'intelligence générale.

وفي مفهوم رينان لهذه الحالة، على الرغم من التقدم الظاهر للولايات المتحدة الاميركية، ان انعدام الذكاء العام فيها مع وجود ذكاء كثير يشكل حالة فريدة في العالم، ومنها يمكن الاستنتاج ان اميركا بسبب هذه الاحوال الفكرية المشتتة، وبسبب غموض الهوية وتعدد المنابع الفكرية وانعدام الشمولية، سوف تبقى مقصرة عن اوروبا وان تجاوزتها في مجالات عديدة.

العبرنة الاميركية

إن مفهوم العبرنة في هذا الاطار ليس المقصود به «اليهود» و«اليهودية»، وان كان منشأها في الاصل يهودياً ومازال.

فالمقصود بالعبرية والعبرانية هنا، بالمقارنة مع الهيلينية ان الاولى تضع الوجود البشري كله في الاطار الديني وفي اطار الشريعة، بينما ترى الهيلينية ان السعي الانساني الى الكمال وصولاً الى الكمال الالهي ليس له حدود، والعقل هو المرشد الى طريق السعي البشري نحو الكمال.

وبالتالي فان العبرنة أو العبرانية هي صفة عامة تتعدى اليهود بمعنى ان شيعاً مسيحية كثيرة في اوروبا وفي اميركا وشرائح اجتماعية عديدة، يمكن وصفها بانها عبرانية لانحصار دعواها في الحدود الدينية. وفي المقابل، فان اليهود الذين «يتهلنون» باعتناق حرية الفكر وحرية العقل لا يعودون يهوداً بالمعنى المحدود في مفهوم «العبرنة».

> ان العبرنة أو العبرانية هي صفة عامة تتعدى اليهود بمعنى ان شيعاً مسيحية كثيرة في اوروبا وفي اميركا وشرائح اجتماعية عديدة، يمكن وصفها بانها عبرانية لانحصار دعواها في الحدود الدينية

وبتطبيق نظرية رينان عن الولايات المتحدة الاميركية على هذا التصنيف يمكن القول ان سيطرة العبرنة في اميركا تحول من دون التعمق الثقافي وشموليته ليكون كلاً واحداً.

والطبقات الوسطى او الطبقات المالية التي منها انتشرت العبرنة في الولايات المتحدة، قدمت في الواقع مفهوماً ضيقاً للمدى الفكري والروحي للانسان. وفي ذلك يقول أحد المفكرين الانكليز، ان اميركا قد «تعبرنت» من الشمال الى الجنوب ومن الشرق الى الغرب، والمقصود بذلك انه عندما يجري في الولايات المتحدة استنهاض النشاط في أي جانب روحي في الانسان، فإن الجانب الديني على العموم هو الجانب الذي يستيقظ اولاً، وهو يستيقظ بطريقة ضيقة.

وهذا الواقع، هو في المقام الاول، السبب الرئيسي لتفكك اميركا، وان كانت مجتمعة في إطار اتحادي، بينما اوروبا وهي مفككة تتحد في منبع فكري يعطيها هوية موحدة. حتى أن المؤرخ البريطاني الكبير في القرن الثامن عشر، ادوارد غيبون وصف اوروبا بانها «جمهورية اوروبا العظمى» على الرغم من اختلاف انظمتها ودولها واتجاهاتها وتوزعها بين امبراطوريات وممالك وجمهوريات وامارات ومقاطعات.

فالجمهورية الاميركية الموحدة في الدستور والقانون، اي في الشريعة، مشتتة ايما تشتت فيما عدا ذلك. بينما اوروبا المجزأة والمقسمة والمفككة والمختلفة الشرائح، تبدو كياناً فكرياً واحداً، كما وصفها غيبون في كتابه الكلاسيكي عن انحلال وسقوط الامبراطورية الرومانية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

وبالرجوع الى فكرة ماثيو ارنولد، السابق ذكرها لتفسير ذلك، نراه يقول:

«إن الفكرة الأرفع في الهيلينية هي رؤية الاشياء كما هي في الحقيقة، اما الفكرة الأرفع في العبرانية فهي السلوك والطاعة، ولا شيء في العالم يمحو هذا الفارق الذي لا يمحي».

ويضيف ارنولد قائلاً:

«إن النزاع الاغريقي مع الجسد ورغباته وشهواته هو انه يعيق التفكير الصحيح، اما النزاع العبراني مع الجسد وشهواته فهو انه يعيق التصرف الصحيح».

فالانسان السعيد في العبرانية، هو الانسان الذي يحفظ الشريعة والشعائر اما الانسان السعيد في الهيلينية، فهو الساعي الى الكمال والتقدم بالعقل والفكر على قول مفكر فرنسي:

«C'est le bonheur des hommes»

بمعنى انك تلامس التقدم عندما تفكر تفكيراً صحيحاً على قوله ايضاً:

«Quand ils pensent Juste»

العبرنة الاوروبية

وهذا لا يعني ان مفاهيم العبرانية والهيلينية مستوية ومستقيمة في اوروبا ذاتها. ذلك ان في اوروبا ايضا بؤراً عبرانية متوسعة، وهنالك ايضاً مفاهيم توفيقية للهيلينية تزين التعايش والتكامل بين العبرانية والهيلينية على أساس ان العالم لا يمثل قطبي صراع عام وشامل بين الفكرتين، وان سيادة الواحدة على الاخرى مرهونة بالظروف والتطورات.

ومن الأدلة على ذلك، ان اوروبا خلال القرون الوسطى «تعبرنت» تماماً الى درجة انها نسيت تماماً جذورها الفكرية الضاربة في الهيلينية.

ولم تستيقظ اوروبا من هذه الغيبوبة العبرانية إلا بعد سقوط القسطنطينية على يد الاتراك العثمانيين ولجوء المفكرين البيزنطيين الى اوروبا الغربية وانتشارهم فيها، وخصوصاً في ايطاليا، حيث عادت اوروبا الى اكتشاف اصولها الهيلينية من خلالهم، وبذلك تعرفت اوروبا من جديد على ارسطو وسقراط وهوميروس وغيرهم...

ومن الطبيعي ان تنحسر العبرانية في اوروبا مع توسع الهيلينية. لكن في النتيجة كان محتوماً ان يتم نوع من التلاقي والتلاقح بمزاوجة احسن ما في العبرانية مع احسن ما في الهيلينية. بمعنى وجود نمط من حرية العقل والفكر يحول دائماً من دون الميل الى تقزيم الهيلينية ومن دون الميل الى تضخيم العبرانية. وتضخيم العبرانية بهذا المعنى هو تصويرها على انها القانون العام للتطور البشري لا مجرد اسهام فيه، بينما الهيلينية باعترافها بالنقص البشري وضرورة سعيه الى الكمال تعتبر نفسها اسهاماً في التطور البشري لا قانوناً له. وفي التوفيقية بين العبرانية والهيلينية يقول ارنولد:

«لكن تطور هاتين القوتين على انفصال وكل في ذاتها، ليس كامل تطور الانسانية، وتاريخ كل منهما ليس كامل التاريخ البشري، في حين ان مناصريهما يميلون دائماً الى تصوير كل منهما على انها كامل التاريخ. ان العبرانية والهيلينية لا يمثل اي منهما قانون التطور البشري، كما يصورهما مناصروهما. فكل منهما اسهام في التطور الانساني بل اسهام جليل وثمين، وكل منهما تبدو لنا اكثر جلالاً واكثر قيمة وأرجح وأكثر تفوقاً تبعاً للحظة التي نراهما فيها، والعلاقة التي نقف مع أي منهما ازاءها.

المسار الديني

ومع أنه ليست في الولايات المتحدة الاميركية مؤسسة دينية جامعة كما في اوروبا، فإن المسألة الدينية في اميركا تلعب دوراً حاسماً من حيث دورها في «عبرنة» اميركا. وذلك ليس فقط بسبب كثرة الشيع والفرق والملل والنحل الدينية الكثيرة والمتكاثرة، بل بسبب النظرة الى المفهوم الثقافي، وهو مفهوم كأنه غير موجود في اميركا كما سلف القول وان كان موجوداً بكثرة.

وفي تفضيل العبرانية على الهيلينية كوصف للواقع الاميركي المفتقر الى جامعة دينية، يقول احدهم (سدجويك):

«الثقافة تبث العذوبة والنور وأنا لا اقلل من قيمة هذه البركات، لكن الدين يولد النار والقوة والعالم يريد النار والقوة اكثر من العذوبة والنور»!

وهذا الوصف ينطبق على البيوريتانية المسيحية، كما ينطبق على أي اصولية في أي دين في العالم.

لكن تغيب وتشتت الهيلينية وسط ضباب الافكار الدينية في الإطار العبراني، يجعل من الصعب على جميع الدينيين فهم حقيقة معتقداتهم، اي ان الذي يرى في دينه، اياً كان هذا الدين، انه هو الاطار النهائي للحياة الانسانية، ولا يعرف شيئاً آخراً غيره ولا يريد ان يعرف، لا يكون في الحقيقة عارفاً دينه ذاته.

فالقاعدة الهيلينية المتقدمة هي ان على الانسان ان يعرف اكثر مما يحمل من معتقدات، فاذا كان ان لا يعرف اي شيء آخر فانه قطعاً لا يعرف معتقداته.

العنصر اليهودي

إن كثيرين من الناس وخصوصاً بين العرب غالباً ما يقولون بالسيطرة اليهودية على اميركا، وهذا امر غير صحيح. ليس فقط لأن اليهود على قلة عددهم نسبياً بامكانهم ان يمارسوا سيطرة كاملة، بل لان الجسم العبراني الفكري في اميركا اوسع بكثير من اليهود واليهودية عدداً ومؤسسات. بل يمكن القول أن جانباً من المجتمع اليهودي الاميركي، بل جانباً غير قليل من هذا المجتمع، هو اكثر تمثيلاً للهيلينية من اي بؤرة أخرى.

فالعبرانية بهذا المعنى منتشرة بين غير اليهود في اميركا اكثر بكثير من انتشارها بين اليهود، ومع ذلك فإن القول بالسيطرة اليهودية في اميركا له ما يبرره سواء بالنظر الى العبرنة الواسعة خارج الاطار اليهودي او من حيث البؤر الهيلينية في الجسم اليهودي. لأن الجسم «المتهلن» بين اليهود هو جسم ليبرالي وربما يساري في بعض الحالات، وهذه في كل الاحوال هيلينية سلبية، أي انها حالة من اللامبالاة الاخلاقية من غير توقد فكري على الرغم من وجود لمعات فكرية متفرقة فيها، ما كانت لتظهر لولا وجودها الكثيف في وسائل الاعلام.

القوة الاميركية

ان القوة الاميركية التي تبدو الآن اوضح من أي وقت مضى تظهر الولايات المتحدة على أنها القوة الوحيدة العظمى في العالم اليوم. وبما أن العبرانية هي القوة الاساسية الحاكمة في المجتمع الاميركي وفي العقل الاميركي، فانه يمكن القول ان «العبرنة» هي القوة الاولى في العالم في الوقت الحاضر، لا اميركا في حد ذاتها.

ولعلماء الاجتماع في اوروبا، وخصوصاً في فرنسا، نظرة الى مصادر ومقومات القوة وأهمها نشوء مجتمع غني ومرفه وسهل القياد حيث الثروة تهيء وسائل التمتع على نحو غير مشهود وبالتالي تتيح مجالات اكبر لاساءة استخدام القوة والثروة، وخصوصاً في غياب العقل المعرفي الحر في الاطار الهيليني بحيث يصبح العقل الحاكم في اطار الشريعة اكثر ميلاً الى القانون الطبيعي على قول مفكر فرنسي:

[illegible]

وربما كان ذلك ما قصده الكاتب والمسرحي الايرلندي العالمي جورج برنارد شو عندما زار نيويورك واصطحبوه لمشاهدة تمثال الحرية على مدخلها فقال ساخراً:

«للأميركيين طريقة عظيمة في تكريم موتاهم»!

●●●

مما لا شك فيه ان قيام العبرانية على فكرة العمل او الفعل تتلاءم مع سيادة التوجه الى العمل والفعل في العالم الجديد منذ اكتشافه، فنشأت فيه بذرة الاصولية من الاساس. لكن الفكر الاوروبي على الرغم من اتساع المساحات العبرانية فيه بين حقبة وأخرى محكوم بأن يتذكر دائماً منابعه الهيلينية، وهو تذكار اختصره الشاعر الالماني الخالد غوتي بقوله:

«من السهل ان تعمل وان تفعل، اما الصعب فهو ان تفكر».

في العدد المقبل:
تقسيم اميركا

* جوزف ارنست رينان (١٨٢٣ ـ ١٨٩٢) فيلسوف ولاهوتي ومستشرق فرنسي من مواليد تريغيه في مقاطعة بريتاني في غرب فرنسا. وفي ١٨٣٨ دعاه الأباتي دوبانلوب للانضمام الى ديره سان نيكولا دو شاردونيه في باريس. لكن دراسته للاهوت الألماني واللغات السامية أدخلت في نفسه شكوكاً بالمسيحية، مما دفعه الى مغادرة دير سان سولبيس في ١٨٤٥. وفي ١٨٥٢ نشر أبحاثه بعنوان «ابن رشد والابن رشدية»، مما عزز شهرته كباحث. وفي ١٨٦٠ أرسله الامبراطور نابليون الثالث في مهمة أثرية الى بلاد المشرق حيث مكث في فلسطين حيث وضع مؤلفه «حياة يسوع» الذي أثار جدلاً في فرنسا واوروبا عندما نشر في ١٨٦٣. وفي ١٨٦٢ عين استاذاً للغة العبرانية في «كولليج دو فرانس» لكن الضجة حول كتابه عن يسوع ادت الى عزله في ١٨٦٤. ومن مؤلفاته الشهيرة: «الرسل» (١٨٦٦)، «القديس بولس» (١٨٦٩)، «الانجيليون» (١٨٧٧)، «تاريخ بني إسرائيل» في خمسة أجزاء (١٨٨٧).

خمسة مصارف لبنانية بين المائة العربية الاولى

مظاهر مقلقة في البنوك الخليجية مع التحسن في الأوضاع المالية

❐ لأول مرة تظهر اسماء مصارف لبنانية بين المصارف المائة العربية الاولى. وهذه المصارف ما كانت لتظهر اسماؤها لولا زيادة ترسمليتها خلال السنتين الاخيرتين، سواء عن طريق ايصالات الايداع العالمية أو عن طريق اصدار السندات في الاسواق المالية. وعلى الرغم من ذلك، احتلت المصارف اللبنانية الخمسة المدرجة في لائحة مجلة حزظفخص زصئ لشهر تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي للمصارف العربية المائة الاولى، مراتب متأخرة، وهو امر غير مفاجىء وربما تحسن في السنوات المقبلة.

والمصارف اللبنانية المدرجة في اللائحة هي:

● «بنك البحر المتوسط»، لصاحبه رئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري، الذي أعطي المرتبة ٦٢ بين المصارف العربية. بينما يحتل في لبنان المرتبة الاولى بين المصارف اللبنانية.

وقد حدد رأس ماله الاولي بمبلغ ١٢٣ مليون دولار وموجودات قيمتها ١٨٨٥ مليون دولار، أي بنسبة ٦,٥٤٪.

● «بنك عودة» وشقيقه «إنفي بنك»، الذي احتل المرتبة ٧٩ بين المصارف العربية ويحتل المرتبة الثانية بين المصارف اللبنانية. ويبلغ رأس ماله ٧٦ مليون دولار وموجوداته ١٣٢٦ مليون دولار بنسبة ٥,٧١٪.

● «بنك بيبلوس»، اعطي المرتبة ٨٨ بين المصارف العربية ويحتل المرتبة الثالثة بين المصارف اللبنانية. يبلغ رأس ماله ٦٠ مليون دولار وقيمة موجوداته ١٠٣٦ مليون دولار، أي بنسبة ٥,٧٥٪.

● «بنك الاعتماد اللبناني»، اعطي المرتبة ٩٦ بين المصارف العربية وهو الرابع في لبنان، برأس مال قدره ٥١ مليون دولار وموجودات قيمتها ٦٧١ مليون دولار اي بنسبة ٧,٥٦٪.

● «بنك لبنان والمهجر»، احتل المرتبة ٩٩ بين المصارف العربية المائة الاولى، ويحتل المرتبة الخامسة في لبنان برأس مال قدره ٤٧ مليون دولار وموجودات قيمتها ١٨٧٩ مليون دولار أي ما نسبته ٢,٥٠٪.

الترسملية المصرفية

إن الارتفاع غير المتوقع في اسعار النفط قد عزز امكانيات المصارف العربية من حيث تزايد ترسمليتها وتخفيف ديونها الهالكة وتوسيع قدرتها على الاقراض للقطاع الخاص.

ومن الطبيعي ان تأتي المصارف السعودية في طليعة المصارف العربية من حيث الترسمل الإجمالي، أي على صعيد كل بلد لوحده. وتتشكل هذه النسب من حيث الترسملية على النحو الآتي:

- المملكة العربية السعودية ٢٨٪ من مجمل ترسملية المصارف العربية المائة الاولى.
- الكويت ١٣٪.
- دولة الامارات العربية ١٢٪.
- البحرين ١١٪.
- بقية دول مجلس التعاون الخليجي ٤٪.
- المشرق ٦٪.
- مصر ٨٪.
- المغرب ٨٪.
- الدول الاخرى ١٠٪.

وقد بلغ اجمالي ترسملية المصارف العربية المائة الاولى في نهاية ١٩٩٥ ما يقرب من ٣٣,٢٦ مليار دولار مقابل ٣١,٥٢ مليار دولار سنة ١٩٩٤ أي بزيادة نسبتها ٥,٥٪. لكن المراقبين الاقتصاديين يخشون ان تؤدي العائدات النفطية الجديدة غير المتوقعة سنة ١٩٩٦ الى اهمال الاصلاحات الاقتصادية اللازمة، خصوصاً في الدول النفطية مما يؤخر التغييرات البنيوية المطلوبة للانتعاش الطبيعي للقطاع المصرفي. وتقول مجلة حزظفخص زصئ أنه على الرغم من هذه الطفرة المستجدة في الدول النفطية فإن الاهتمام الدولي ابتعد عن منطقة الخليج الى اسواق النمو الجديدة في مصر ولبنان والمغرب.

المصارف السعودية

ومن الطبيعي ان تأتي المصارف السعودية في طليعة المصارف العربية، اذ احتلت سبعة منها مراتب بين المصارف العشرين الاولى، واحتلت خمسة مراتب بين الاربعين التالية. ومما يسعف المصارف السعودية حالياً تحسن الوضع المالي للبلاد بسبب الارتفاع الطارىء في اسعار النفط، مما مكن الحكومة من تحقيق فائض في حسابها الجاري يقدر بحوالى نصف مليار دولار، وساعدها على ردم العجز في الميزانية، فضلاً عن ان الحكومة السعودية تمكنت لاول مرة من عشر سنوات من اعادة بناء احتياطيها المالي وتصفية المتأخرات المترتبة على خزينة المملكة من قبل المقاولين والمزارعين.

ومن غير المؤكد كيف ستتصرف الحكومة السعودية إزاء وضعها المالي المستجد قبل صدور ميزانية ١٩٩٧ لمعرفة اتجاهات الانفاق التي ستتضمنها وخصوصاً في المجال العسكري وهو بند يستهلك النسبة الاكبر من الميزانية في القطاعات الاخرى.

تطورات ملفتة

ومن ابرز التطورات الملفتة على الصعيد المصرفي العربي عموماً اربعة هي:

١ ـ نجاح المصارف اللبنانية في زيادة ترسمليتها من الاسواق العالمية، كما ان مؤسسات مصرفية في مصر والمغرب حققت اصدارات ناجحة في اسواق المال العالمية، مما يشير الى ان المصارف العربية خارج الخليج سوف تشهد ديناميكية جديدة في السنوات المقبلة.

٢ ـ تحرك الركود المصرفي البحريني وذلك عندما قام الامير السعودي نواف بن عبد العزيز بتأسيس مصرف جديد في البحرين سمي «فيرست غالف باسيفيك بنك»، بالمشاركة مع مستثمرين كنديين وعائلة مالية أسيوية معروفة برأس مال اولي قدره ١٠٠ مليون دولار. ومع ان هذا التحرك الجديد يعزز موقع البحرين كمركز مالي دولي إلا ان نشاط المصرف الجديد سوف يقتصر على حوض الباسيفيكي، بحيث يستخدم قاعدته الخليجية لضخ الاموال الفائضة والباحثة عن مجالات الاستثمار في الخارج. وبالتالي فان المستفيدين منه هم المستثمرون الخليجيون لا الدول الخليجية.

٣ ـ الإنتفاضة الجديدة في «البنك الاهلي التجاري» السعودي بعودة مديره السابق المعزول خالد بن محفوظ إليه وسيطرته الكاملة على ملكية المصرف ليصبح رئيسه ومديره العام. وكان بن محفوظ قد عزل من منصبه كمدير عام على زمن شقيقه الاكبر لتورطه في «بنك الاعتماد والتجارة الدولي» قضضصد وقد أدى المصرف هذه السنة اداء ممتازاً محققاً في الاشهر التسعة من هذه السنة ما يقارب ارباحه للسنة الماضية بكاملها. لكن تحسن اوضاع «البنك الاهلي التجاري» بعد انتكاسته المشار اليها في مطلع التسعينات، قد جرى اثناء غياب خالد بن محفوظ عن الادارة، وبالتالي فان الاسواق ومؤسسات التصنيف العالمية تنتظر اداء المصرف في وضعه الجديد لجهة اسلوب بن محفوظ في الادارة والعمليات المالية والمصرفية.

٤ ـ اهتزاز أرباح «المؤسسة العربية المصرفية»، ذلك ان «المؤسسة المصرفية العربية» في البحرين منذ اقالة رئيسها الاسبق عبد الله السعودي الليبي الجنسية تحت ضغط الولايات المتحدة الاميركية، اخذت ارباحها تضعف، بل ان ارباحها لهذه السنة كانت أقل كثيراً من ارباحها في السنة الماضية. ومن الدلائل على ضعف اداء المؤسسة استقالة رئيسها المصرفي السعودي الآتي من «بنك الرياض» احمد عبد اللطيف اخيراً، وتعيين غازي عبد الجواد خلفاً له. (راجع «الميزان» ـ المجلد الرابع ـ العدد الثاني ـ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦). ومن المفارقات في هذا الموضوع ان «بنك الرياض» بعد تعيين احمد عبد اللطيف في «المؤسسة المصرفية العربية»، احتل موقع المؤسسة على لائحة المصارف العربية المائة الاولى!

المصارف العربية المائة الأولى

المرتبة	اسم البنك	قوة راس المال (بملايين الدولارات)	قيمة الموجودات (بملايين الدولارات)
١	البنك الاهلي التجاري السعودي	١,٩٤٢	٢٠,٤٧٠
٢	بنك الرياض	١,٩٠٥	١٤,٤٦٩
٣	المؤسسة المصرفية العربية	١,٦٥٨	٢١,٢٦٥
٤	البنك العربي	١,٢٦٨	١٤,٤٠٥
٥	شركة الراجحي المصرفية للاستثمار	١,١٨٩	٨,١٨٨
٦	بنك الكويت الوطني	١,١٦١	١٢,٩٥٢
٧	البنك السعودي ـ الاميركي	١,٠٠١	١٠,٩٠٧
٨	شركة الخليج للاستثمار	٩٧٦	١٠,٢٤٥
٩	بنك دبي الوطني	٨٣٦	٥,٨٨٤
١٠	بنك مصر الوطني	٨٠٧	١٦,٧٨٧
١١	البنك الليبي العربي الخارجي	٧١٧	٨,٤٠٦
١٢	البنك السعودي البريطاني	٧٠٨	٦,٩٥٨
١٣	البنك السعودي الفرنسي	٧٠١	٧,٣٣٦
١٤	البنك العربي الوطني	٦٧١	٨,٦٥٥
١٥	بنك قطر الوطني	٦٥٤	٤,٧٣٢
١٦	بنك صحارى الليبي	٥٣٤	٣,٥٥٢
١٧	بنك ابوظبي الوطني	٥٢٢	٦,٣٧٨
١٨	بنك ابوظبي التجاري	٤٨٩	٣,٦٧٣
١٩	بنك الامارات العالمي	٤٨٣	٤,٢٢٧
٢٠	بنك الكويت التجاري	٤٨١	٤,٠٥١
٢١	بنك الاعتماد الشعبي المغربي	٤٨٠	٥,٦٧٥
٢٢	بنك الخليج	٤٧٦	٤,٨٦١
٢٣	بنك برقان	٤٦٧	٣,١٧٢
٢٤	بنك القاهرة السعودي	٤٥٩	٥,٠٤٢
٢٥	انفستكورب	٤٢٠	١,٧٤١
٢٦	بنك الكويت الاهلي	٤٠٧	٤,١٦٨
٢٧	البنك التجاري السعودي المتحد	٣٩٢	٢,٩٢٠
٢٨	بنك المشرق	٣٦٠	٣,٧٥٠
٢٩	بنك مصر	٣٣٧	١٢,٨٥٦
٣٠	البنك التجاري المغربي	٣٣١	٣,٠٨٨
٣١	اتحاد البنوك العربية الفرنسية «يوباف»	٢٩٩	٣,٥١٩
٣٢	البنك المغربي للتجارة الخارجية	٢٨٩	٤,٠١٠
٣٣	البنك العربي العالمي	٢٩٧	٢,٣٢٣
٣٤	بيت التمويل الكويتي	٢٩١	٤,٦٦٨
٣٥	البنك السعودي العالمي	٢٩١	٥,٠١٧
٣٦	البنك السعودي الهولندي	٢٦٩	٤,٢٠٣
٣٧	البنك التجاري الوطني الليبي	٢٦٤	٥,٠٣٥
٣٨	بنك الاعتماد الشعبي الجزائري	٢٥٤	٦,٥٦٨
٣٩	بنك القاهرة	٢٥٣	٧,٥١٧
٤٠	بنك الاسكندرية	٢٥٣	٥,٥٩٢
٤١	البنك التجاري العالمي المصري	٢٤٢	٢,٢٩٤
٤٢	بنك الكويت والشرق الاوسط	٢٣٩	٣,١٦٦
٤٣	بنك البحرين الوطني	٢٣٥	٢,٤٠٢
٤٤	البنك العربي للاستثمار والتجارة الخارجية	٢٢٠	١,٢٢٢
٤٥	بنك الخليج المتحد	٢٠٥	٣٧٣
٤٦	بنك الكويت المتحد	٢٠٢	٢,٨٥٢
٤٧	البنك الجزائري الخارجي	١٩٨	١٠,٧٥٧
٤٨	بنك البحرين والكويت	١٩٥	١,٩٧٤
٤٩	وفا بنك المغربي	١٩٥	٢,٠٩٠
٥٠	بنك البحرين العالمي	١٨٨	٦٠٠
٥١	البنك الوطني الجزائري	١٨٨	٤,٢١٦
٥٢	بنك دبي التجاري	١٨٠	٩٠٤
٥٣	البنك البريطاني العربي التجاري	١٨٠	١,٥٠٨
٥٤	بنك الاعتماد المغربي	١٦٣	١,٤٤٢
٥٥	البنك الفرنسي للشرق	١٥٨	٣,٨٢٢
٥٦	البنك العربي الافريقي العالمي	١٤٦	١,١٢٤
٥٧	بنك الاستثمار السعودي	١٣٧	٢,١٩٣
٥٨	البنك العربي الاسباني	١٣٦	٨٤٧
٥٩	بنك الجزيرة	١٣٥	١,٢٥٩
٦٠	بنك فيصل الاسلامي في مصر	١٣٢	١,٦٥٨
٦١	الشركة التونسية للبنك	١٢٦	٢,٣٠٣
٦٢	بنك البحر المتوسط	١٢٣	١,٨٨٥
٦٣	بنك انتركونتيننتال العربي	١١٩	٥٣٠
٦٤	بنك مصر العالمي	١١٥	٢,٥١٢
٦٥	بنك الفجيرة الوطني	١٥٥	٤٨٧
٦٦	بنك الاسكان الاردني	١١٠	١,٥٥٦
٦٧	البنك الزراعي الوطني التونسي	١٠٤	٢,٩٠٧
٦٨	البنك التونسي العربي العالمي (البحرين)	١٠٤	٣٠٧
٦٩	بنك البحرين للشرق الاوسط	٩٨	٤٦١
٧٠	البنك الاهلي التجاري (البحرين)	٩٧	٥٧٤
٧١	بنك فيصل الاسلامي (البحرين)	٩٢	٤١٧
٧٢	بنك ام القوين الوطني	٩٢	٣٤٠
٧٣	البنك التونسي العربي العالمي (تونس)	٨٩	١,٦٩٤
٧٤	بنك دبي الاسلامي	٨٤	١,٤٩٢
٧٥	بنك الجنوب التونسي	٨٠	١,٠٢٦
٧٦	بنك رأس الخيمة الوطني	٧٨	٤٠٢
٧٧	بنك الدوحة	٧٨	٩٣١
٧٨	البنك العربي الايطالي	٧٧	٥٢٦
٧٩	بنك عودة و«إنفي بنك»	٧٦	١,٣٢٦
٨٠	بنك عمان العالمي	٧٣	٨٤٠
٨١	بنك قطر التجاري	٧٢	٧٣٠
٨٢	فيرست غالف بنك	٧٢	٢٢٦
٨٣	بنك عمان الوطني	٧٢	٩١٨
٨٤	البنك البحريني السعودي	٦٨	٣٣٤
٨٥	انفست بنك	٦٥	٤١٤
٨٦	بنك مسقط الاهلي العماني	٦٣	٨٨٤
٨٧	بنك الشارقة	٦١	٢٦٣
٨٨	بنك بيبلوس	٦٠	١,٠٣٦
٨٩	بنك الاردن الاسلامي للتمويل والاستثمار	٥٩	٨٧٧
٩٠	بنك قناة السويس	٥٨	١,٦٤٦
٩١	بنك البركة الاسلامي للاستثمار	٥٥	١٥٧
٩٢	بنك الاردن الوطني	٥٥	٥٩٨
٩٣	بنك عمان والبحرين والكويت	٥٣	٣٨٠
٩٤	بنك النيل	٥٣	٤٣٦
٩٥	بنك قطر الاسلامي	٥٢	٧٧٦
٩٦	بنك الاعتماد اللبناني	٥١	٦٧١
٩٧	بنك عمان العربي	٤٨	٤٧٤
٩٨	الشركة العربية العالمية للبنك	٤٧	٢٧١
٩٩	بنك لبنان والمهجر	٤٧	١,٨٧٩
١٠٠	البنك العربي المتحد	٤٧	٣١١

في تقرير لـ «اتحاد المصارف العربية» قدم في مؤتمر بيروت للمصارف

مطلوب تعزيز القاعدة الرأسمالية والعمل على زيادة تدفق الاستثمارات الاجنبية

☐ في تقرير رفعه خلال مؤتمر للمصارف العربية، انعقد في بيروت في خواتيم الشهر الماضي، حذر «اتحاد المصارف العربية» بان اولى الاستحقاقات الراهنة والمستقبلية التي تواجه المصارف العربية تتمثل في مدى قدرة هذه المصارف على الاستفادة من الاهتمام الدولي المتصاعد بالمنطقة العربية كمنطقة جديرة بالاستثمار.

ومضى التقرير يقول «ان المصارف العربية مدعوة ازاء هذا الواقع الى العمل على زيادة حجم التدفقات الاستثمارية الى العالم العربي عبر عدة محاور، اولها تطوير قاعدة منتوجاتها وادواتها الاستثمارية، وثانيها التحول الى دور اللاعب الرئيسي والمحرك في اسواق المال العربية وثالثها، القيام باصدار سندات دين دولية وطرحها في اسواق التمويل الدولي بما يسهل لها ويعزز دخولها الى هذه الاسواق».

وقال التقرير ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى العالم العربي زادت الى ١,٨ مليار دولار في سنة ١٩٩٤ من ١,٧ مليار في سنة ١٩٩٣ لكن كلا الرقمين يقل عن ١ في المائة من الاستثمارات الدولية الخاصة.

واضاف التقرير «ان من شأن هذه التحركات المصرفية ان تدعم موقف العالم العربي كمنطقة استثمار مهمة وتسهم في استقطاب الرساميل والاستثمارات العربية المغتربة والاجنبية على حد سواء».

وذكر التقرير ان حصة المصارف العربية في تمويل الاقتصاديات العربية زادت بنسبة ١٤,٩٪ في سنة ١٩٩٥ الى ٢٥٤ مليار دولار معظمها من خلال تمويل المشروعات وقروض مشتركة لمشروعات استثمارية رئيسية.

وارتفع اجمالي ودائع البنوك العربية بنسبة ٢٠,٧٪ سنة ١٩٩٥ الى ٢٨٩ مليار دولار مقارنة مع زيادة بنسبة ٦,١٪ في سنة ١٩٩٤.

وقال التقرير ان قاعدة الودائع لدى المصارف العربية تنامت «بفضل عودة بعض الاموال المغتربة الى عدد من الدول العربية، وتزايد درجة انسياب الرساميل بين هذه الدول، وايضاً اسعار الفائدة المرتفعة المصحوبة بحالات الاستقرار النقدي في جملة من الدول العربية مما حفز على الايداع بمعدلات اكبر، وتزايد الاوعية الادخارية والايداعية التي توفرها المصارف لجمهور العملاء من مدخرين ومستثمرين».

واضاف «ثم هناك النتائج الطيبة التي تحرزها برامج الاصلاح الاقتصادي بالنسبة الى المناخ الاقتصادي والاستثماري العام في عدد من الدول العربية».

ومضى تقرير اتحاد المصارف يقول ان اجمالي الاستثمارات الخارجية للمصارف العربية ارتفع بنسبة ٣,٨٪ في سنة ١٩٩٥ الى ٨٠,٤ مليار دولار بعد تراجع بنسبة ٣,٦٪ في سنة ١٩٩٤. وكانت هذه الاستثمارات جزءاً من رؤوس اموال عربية بلغت نحو ٦٥٠ مليار دولار جرى استثمارها خارج المنطقة.

وفي سنة ١٩٩٥ ارتفع إجمالي أصول المصارف العربية بنسبة ١٤,٢٪ ليصل الى ٤٩٦ مليار دولار مقارنة مع زيادة قدرها ٥,٨٪ في سنة ١٩٩٤، وزيادة بنسبة ٥,١٪ في سنة ١٩٩٣.

وقرانا في التقرير ان هذا «يعكس نشاطاً متزايداً للمصارف العربية عموماً في حقل التوظيف الاقتصادي وتمويل المشاريع والتجارة الخارجية واعمال الوساطة المالية والتعامل ببعض الادوات المصرفية والمالية المستحدثة عالمياً». وجاءت المصارف اللبنانية على رأس القائمة من حيث نمو القطاع المصرفي بنسبة قدرها ٢٣,٥٪ تليها المصارف المغربية (١٣,٥٪) ثم في مصر (١١,٩٪) والبنوك في تونس (١١,٨٪) والبنوك في الاردن (١٠,٧٪).

وقال مشاركون في المؤتمر انه يتعين على الدول العربية ان تنشىء منطقة للتجارة الحرة كخطوة اولى نحو سوق مشتركة، ولمواجهة التحديات التي تشكلها التكتلات الاقتصادية الكبيرة في العالم.

وشددوا على ان من الاسباب الرئيسية لدعم التعاون الاقتصادي العربي هو ان الاتفاقيات التجارية الثنائية التي تشكل الاساس للتجارة العربية لاغية في ظل الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (غات). وقال برهان الدجاني امين عام اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية «هناك حوافز تحث على قيام منطقة تجارة حرة هي الرغبة في التضامن وتعزيز التعاون السياسي والاقتصادي في مواجهة التكتلات الكبرى والتغيرات الاقتصادية الحاصلة على الصعيد العالمي وخصوصاً اتفاقية «غات» والاقتناع بان التعاون الاقتصادي كفيل بتحسين الاوضاع الاقتصادية».

واعاد المسؤولون الى اذهان ٢٤٠ مصرفياً وممولاً يشاركون في المؤتمر الذي استغرق يومين ان الزعماء العرب اكدوا في قمة القاهرة في حزيران/ يونيو الماضي اهمية انشاء منطقة عربية للتجارة الحرة كخطوة اولى نحو سوق عربية مشتركة.

لكن الدكتور حسن ابراهيم، الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، قال ان فترة السنوات العشر المقترحة لانشاء المنطقة الحرة طويلة جداً وان المشروع مازال يفتقر الى الية فعالة للتنفيذ. واضاف ان المشروع يجب ان يبدأ «بالتحرير الكامل والشامل والفوري للتجارة مع السماح باستثناءات معقولة مبررة للسلع الحساسة لأغراض الجباية او الايرادات او ادارة نمط الاستهلاك، على ان تتم تصفية هذه الاستثناءات خلال فترة معقولة حتى لا تعوق الهدف من تحرير التجارة».

ولاحظ برهان الدجاني ان إنشاء منطقة للتجارة الحرة ضرورة تمليها حقيقة ان الدول العربية لها انظمة اقتصادية متماثلة تقريباً بعد عقدين من الاصلاحات الاقتصادية والتعديلات الهيكلية.

ومضى الدجاني يقول، «إن تجربة السوق العربية المشتركة (في سنة ١٩٦٤) التي مرت بها الدول العربية قد جاءت قاصرة عن تحقيق اهدافها لاختلاف الانظمة الاقتصادية المتبعة في تلك الحقبة من الزمن، اضافة الى ان صيغة قرار اقامة هذه السوق جاءت غير وافية بالشرط الأساسي من حيث توحيد التعرفة الجمركيةللدول الاعضاء ازاء العالم الخارجي، ورفض الغاء القيود الادارية».

واضاف ان «السوق الاوروبية المشتركة» و«سوق اميركا الجنوبية المشتركة» اللتين بدأتا كمنطقتين للتجارة الحرة تظهران ان التعاون الاقتصادي الاقليمي يمكن ان يدعم التجارة والاستثمارات الاجنبية.

وتابع يقول ان التكامل الاقتصادي «لسوق اميركا الجنوبية المشتركة» ادى الى زيادة حجم التجارة بين اعضائها بمقدار اربعة اضعاف. فصادراتها الى اوروبا والولايات المتحدة واليابان ارتفعت الى ٢٩,٢ مليار دولار في سنة ١٩٩٤ من ١٥,٥ مليار في سنة ١٩٩٠.

في أول خطوة من نوعها في الشرق الاوسط

«البنك اللبناني للتجارة» يطرح أسهماً في الأسواق المالية والعربية والعالمية تبلغ ٦٠ مليون دولار

☐ بدأ «البنك اللبناني للتجارة» تسويق اسهم في السوقين المحلية والعالمية في الوقت ذاته قيمتها الاجمالية بين ٥٠ و٦٠ مليون دولار.

وقال مصدر مالي لبناني، انه «من الناحية الفعلية هذه هي المرة الاولى التي تقوم جهة في الشرق الاوسط باصدار اسهم في السوقين المحلية والعالمية في آن واحد».

واضاف «انها عملية بالغة التعقيد. ويوجد اهتمام كبير وفضول من جانب المستثمرين».

ووفقاً لتقرير لـ «البنك اللبناني للتجارة» اعدته مؤسسة ابحاث «نومورا ايكويتي» فان هذه الاصدارات ستتم في اطار عملية تعزيز للمجموعة بهدف وضع «البنك اللبناني للتجارة» ضمن اكبر اربعة او خمسة مصارف في السوق اللبنانية.

وقال المصدر انه سيتم تسجيلها في بورصة اسهم «لوكسمبورغ» وفي نظام التسعير الآلي في بورصة لندن.

وبعد استكمال الاصدارات يزمع «البنك اللبناني للتجارة» ان يصبح اول شركة تطرح اول اصدارات اسهم في بورصة بيروت منذ ان استأنفت العمل في كانون الثاني/ يناير الماضي بعد اغلاقها ١٣ سنة.

ويعتقد مستثمرون في بيروت «ان هذا الاصدار والتسجيل المتوقع ان يحدث لمصرفين آخرين في بيروت في المستقبل القريب، سيعطي للبورصة دعماً تحتاجه بشدة. وبموجب قانون صدر في وقت سابق هذه السنة لا يسمح للمصارف اللبنانية بتسجيل ٣٠٪ من اسهمها قبل الحصول على اذن مسبق من البنك المركزي.

وتم تعيين «مؤسسة نومورا انترناشيونال» منسقاً عالمياً لزيادة رأس المال ومجموعة «ميدل ايست كابيتال» مديراً للاصدار المحلي.

وتبلغ قيمة هذه الاصدارات ضعفي رأس مال «البنك اللبناني للتجارة».

وقال تقرير مؤسسة «نومورا» انه سيستخدم نحو ٢٥ مليون دولار في اعادة شراء «فرع البنك اللبناني للتجارة» في باريس الذي انفصل عن البنك خلال الاحتراب الداخلي (١٩٧٥ - ١٩٩١).

ويوجد لـ«البنك اللبناني للتجارة» اربعة فروع في دولة الامارات العربية المتحدة. وقالت مؤسسة «نومورا» ان طرح اصدارات الاسهم الجديدة سيفتح منفذاً للمستثمرين في الامارات. واضاف التقرير «نعتقد ان هذه هي اول فرصة استثمار حقيقية للمستثمرين العالميين للحصول على منفذ في قطاع المصارف المهم في الامارات».

و«البنك اللبناني للتجارة» هو اقدم مصرف لبناني واكبر مؤسسة مالية في البلاد قبل الاحتراب الداخلي ومازال من اكبر شبكات المصارف.

وقال تقرير نومورا ان «البنك اللبناني للتجارة» يزمع انفاق عشرة ملايين دولار في توسيع الشبكة بافتتاح فروع جديدة او امتلاك بعض المؤسسات المصرفية الصغيرة المطروحة للبيع في لبنان.

وكان «البنك اللبناني للتجارة» يصنف على انه البنك الثالث عشر في سنة ١٩٩٥ بين ٨٢ مصرفاً في لبنان من حيث اجمالي الارصدة وودائع العملاء.

وتملك اسرة ابو جودة ٩٧,٤٪ من المصرف وستنخفض هذه النسبة الى ٥٥,٦٪ بعد زيادة رأس المال.

■ وبنك بيروت يصدر شهادات متعددة العملات

عاد بنك بيروت الى عمليات إصدار شهادات الايداع بفائدة متغيرة في الأسواق العالمية بعد إصداره الأول في حزيران/يونيو ١٩٩٥بالدولار. لكن إصدارات البنك من الشهادات المتغيرة الفائدة ستكون هذه المرة بعملات متعددة هي الجنيه الاسترليني والمارك الألماني إضافة الى الدولار الأميركي.

«كابيتال إنتليجنس» تتوقع تحسناً في جدارته الائتمانية

صورة إيجابية للبنك العربي الوطني في الرياض

☐ رسمت وكالة «كابيتال انتليجنس» الموثوقة للتصنيف والتي تتخذ من قبرص مقراً لها، صورة ايجابية للبنك العربي الوطني في العاصمة السعودية الرياض، مشيرة الى انها تتوقع تحسناً في تصنيفه الائتماني خلال السنة المقبلة. وقد أعادت الوكالة المذكورة تصنيفها للبنك على أساس (شد) للمدى الطويل وبدرجة (١ - شد) للمدى القصير.

وهذا البنك الذي يعد رابع أكبر مصرف سعودي، يملك فيه البنك العربي المحدود في عمان نسبة ٤٠ في المائة. وقد بلغت موجوداته في نهاية السنة الفائتة ١٩٩٥ ما قيمته ٨,٥ مليار دولار، أي ما نسبته ٩,٢ في المائة من إجمالي موجودات الجهاز المصرفي السعودي. ذلك أن معظم العرب العاملين في السعودية، وخصوصاً الأردنيين والفلسطينيين واللبنانيين، يعتمدون خدماته المصرفية بسبب تعاملهم التاريخي مع البنك الأم.

ثم إن البنك المذكور قد قام أخيراً بتحديث خدماته وعملياته على نحو جذري واضعاً استثمارات كبيرة في تطوير الموارد البشرية. يضاف الى ذلك أنه رسم أهدافاً واستراتيجيات واضحة مستفيداً من وجود إدارة جيدة على رأسه.

وتقول وكالة «كابيتال انتليجنس» إن المؤشرات المالية الرئيسية للبنك تبقى سليمة، وهو مؤهل للإفادة القصوى خلال السنتين المقبلتين من استثماراته في التكنولوجيا الحديثة وفي الترشيد الاداري وفي العمليات. وفوق ذلك سوف تتزايد ربحيته مع هبوط نسب الاستهلاك التخفيضي للنفقات السابقة.

ومن المتوقع أن يصل الدخل الصافي للبنك للسنة الجارية ١٩٩٦ بكاملها الى ١٢٠ مليون دولار، أي ما يزيد عن دخله في ١٩٩٥ بنسبة ١٠ في المائة، بحيث تقدر نسبة العائد على متوسط الموجودات بحدود ١,٤ في المائة.

مبالغة في تقدير الاحتياطي لأسباب سياسية

الدول الخمس النفطية في الشرق الأوسط بحاجة الى ١٢٠ مليار دولار قبل نهاية القرن؛

❐ دأب المحللون والمؤرخون النفطيون على القول بأن النفط مادة ناضبة لا بد ان يأتي يوم تستنفد فيه، وهذا صحيح من الناحية النظرية، وخصوصاً إذا ما علمنا أن العالم قد استهلك حتى الآن ثلث المكامن النفطية الثابتة، أي ما يعادل ٧٨٠ مليار برميل جرى انتاجها واستهلاكها مقابل ١٦٠٠ مليار برميل مازالت كامنة تحت سطح الارض. ومن هنا يسهل الاستنتاج بأن ما تبقى من نفط في العالم، يكفي الاستهلاك العالمي بالمعدلات السنوية الراهنة للاستهلاك قرابة ١٠٠ سنة. (معدل الاستهلاك السنوي العالمي الراهن ٢٢ مليار برميل). لكن مكامن النفط في العالم ليست موزعة توزعاً جغرافياً متعادلاً، اذ ان حوالي ٨٠٪ من النفط العالمي، موجود في مكامن في نصف الكرة الشرقي، حيث تسيطر «اوبيك» على قرابة ٦٠٪ منه.

تقديرات «وكالة الطاقة الدولية»

في تقدير «وكالة الطاقة الدولية» التي تتخذ من باريس مقراً لها، ان نصيب النفط من مجمل موارد الطاقة العالمية، سوف يبقى ثابتاً نسبياً، بمعدل ٤٠٪ حتى سنة ٢٠١٠، لكن الطلب على الطاقة خلال هذه الفترة سوف يتزايد.

وبالتالي تقدر الوكالة ان الطلب العالمي على النفط سوف يرتفع من مستواه الحالي البالغ ٦٨ مليون برميل في اليوم، الى حوالي ٧٦ مليون برميل في اليوم بحلول سنة ٢٠٠، فالى ٩٥ مليون برميل في اليوم بحلول سنة ٢٠١٠.

ويتفق المحللون الاقتصاديون، وكذلك وزارة الطاقة الاميركية، مع هذا التوقع الذي يقدر ان الزيادة في الطلب العالمي على النفط سوف تكون قوية وملحوظة بمعدل يتراوح بين ٨ و١٠ملايين برميل في اليوم على مدى السنوات الخمس المقبلة.

ولما كان انتاج النفط في عدد من البلدان التابعة «لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية»، وهي الدول الصناعية العشرون في العالم سوف يشهد هبوطاً ملحوظاً بينما استهلاك هذه الدول سوف يرتفع، فإن الزيادات النفطية في اماكن اخرى من العالم مثل الصين وجمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقاً واميركا اللاتينية على الرغم من الزيادات المتوقعة في الانتاج لن تكون وافية، وبالتالي فان اكثر التوقعات تفاؤلاً من قبل «وكالة الطاقة الدولية» حول الانتاج النفطي خارج «اوبيك» وخارج «منظمة التعاون» لن يستطيع ان يلبي اكثر من ٢٠٪ من الزيادة المتوقعة في الطلب النفطي العالمي.

وهذا يؤكد ان انتاج «اوبيك» سوف يتضاعف تقريباً خلال السنوات العشرين المقبلة، بحيث يرتفع من مستواه الحالي البالغ ٢٧ مليون برميل في اليوم الى ٤٨ مليون برميل في اليوم، اي ما يعادل ٧٨٪ من الطلب العالمي.

الاعتماد على الشرق الاوسط

إن هذه الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي لن يكون ممكناً تلبيتها إلا من الشرق الاوسط الذي وحده يملك ما يكفي من الاحتياطي لزيادة الانتاج الى هذا المستوى المتوقع. وعند ذكر الشرق الاوسط بهذا المعنى فان المقصود بذلك المملكة العربية السعودية، والعراق، والكويت، ودولة الامارات، وايران.

غير ان هناك مشكلات كبرى تحول من دون تحقيق مثل هذه الزيادات في الشرق الاوسط، أهمها الاستثمارات الكبيرة اللازمة لزيادة الانتاج وتطوير حقول جديدة وهي تكاليف غير متيسرة كما يجب في الظروف المالية الراهنة للمنطقة. يضاف الى ذلك ان هناك شكوكاً في الدوائر النفطية العالمية مفادها أن الدول المنتجة في «اوبيك» تبالغ في تقدير احتياطيها الثابت لأسباب سياسية من جهة، ولأسباب تتعلق بتحديد الحصص في اطار «اوبيك» نظراً الى ان الحصص توزع بالتناسب مع الاحتياطي المقدر لكل دولة من الدول الاعضاء.

ومن الامثلة على ذلك، انه عندما انهارت اسعار النفط سنة ١٩٨٦ اعلنت الدول النفطية الرئيسية في «اوبيك»، وهي السعودية والكويت وايران والامارات، ان مجموع احتياطيها الثابت مجتمعة يبلغ ٣٩٣ مليار برميل. لكن عندما بدأ التنافس على تحديد الحصص في السنوات التالية رفعت هذه الدول احتياطيها الثابت بنسبة ٦٤٪ اي ما يعادل ٣٥٠ مليار برميل، وقد جاءت تلك الزيادات التي قد تكون صحيحة او قد تكون سياسية مفتعلة على النحو الآتي:

الامارات ١٩٦٪
العراق ١١٢٪
ايران ٩٠٪
السعودية ٥٢٪

ولذلك تبدي المصادر النفطية العالمية شكوكها ليس فقط في الاحتياطي الثابت المقدر، بل في قدرة دول اوبيك الرئيسية على تأمين المتطلبات الاستثمارية والتكنولوجية لزيادة الانتاج الى المستوى المتوقع.

وعلى هذا الاساس الواقعي الذي يخفض الاحتياطي السعودي وحده بمقدار ١٠٠ مليار برميل، فان التوقعات التي تضعها المصادر النفطية العالمية في الاعتبار في حال توفر الاستثمارات اللازمة واستخدامها هي ان السعودية وايران بامكانهما مواصلة الانتاج على المستوى الراهن حتى النصف الثاني من القرن المقبل، بينما انتاج الامارات والكويت والعراق، يمكن ان يدوم حتى القرن الثاني والعشرين. وانه لتقدير متفائل القول بان انتاج الدول النفطية في الخليج يمكن ان يلبي كميات نفطية لازمة حتى السنة ٢٠١٠ وتقدر بنحو ١٧ مليار برميل.

الأموال المانعة

ان مسألة الاستثمارات المالية اللازمة تبدو مانعة لضخامة حجمها، ذلك ان التوسع النفطي المتوقع لدول الشرق الاوسط حتى سنة ٢٠٠٠ يقضي بزيادة في اجمالي الانتاج مقدارها ٤,٥ مليار برميل في السنة مع اضافة مليارين خلال السنوات الاولى من القرن المقبل. لكن هذا التوسع المقرر في الانتاج النفطي لا يلبي اكثر من نصف الزيادة المرتقبة في الطلب العالمي على النفط حتى سنة ٢٠١٠. وحتى هذه الزيادة المقصرة عن تلبية الطلب العالمي تحتاج الى استثمارات تربو على ١٠٠ مليار دولار لتطوير الحقول بالاضافة الى ٢٠ ملياراً من الدولارات لتحسين وتوسيع مصافي تكرير النفط لتلبية الطلب العالمي المتزايد على المنتوجات النفطية المكررة.

والواقع أن اي زيادة للانتاج النفطي تتعدى هذا المستوى المقرر سوف تكون كلفتها اعلى بكثير للبرميل الواحد منها للاستخراج الحالي. لأن النفط المتبقي في الآبار يصبح استخراجه اصعب بحيث يحتاج الى مشاريع غالية ومتطورة للاستخراج الثانوي.

القدرة على الاستمرار في الانتاج النفطي الراهن

اقل من ١٠ سنوات	الاحتياطي الثابت (بمليارات البراميل)	اقل من ٥٠ سنة	الاحتياطي الثابت (بمليارات البراميل)	اقل من ١٠٠ سنة	الاحتياطي الثابت (بمليارات البراميل)	اكثر من ١٠٠ سنة	الاحتياطي الثابت (بمليارات البراميل)
الولايات المتحدة	٢٢,٥	الصين	٢٤,٠٠	المملكة العربية	٥,٤	العراق	٩١,٠
كندا	٤,٩	نيجيريا	٢٠,٨	السعودية	١٦٠,٠	دولة الامارات	٦١,١
بريطانيا	٤,٣	الجزائر	٩,٢	روسيا	٤٩,٠	الكويت	٨٦,٠
اندونيسيا	٥,٢	ماليزيا	٤,٣	ايران	٦٨,٢	كازاخستان	٣,٣
النرويج	٨,٤	كولومبيا	٣,٥	فنزويلا	٦٤,٥	تركمانستان	١,٥
مصر	٩,٣	سلطنة عمان	٥,١	المكسيك	٢٦,٤	تونس	٠,٤
الارجنتين	٢,٢	الهند	٥,٨	ليبيا	٢٩,٥	اوزبكستان	٠,٣
استراليا	١,٦	قطر	٣,٧	البرازيل	٤,٢		
الاكوادور	٢,١	انغولا		اذربيجان	١,٣		
رومانيا	١,٦			ترينيداد	٠,٥		
اليمن	٤,٠						
بروناي	١,٤						

بسبب الضغوط الأميركية على الحكومة الايطالية

«إيني» تضع على الرف مشروع خط الأنابيب الليبي؛



❐ يبدو ان الضغوط الاميركية على الحكومة الايطالية لثني مجموعة «إيني» عن التعامل مع ليبيا، قد أثمرت، فعلقت «شركة اجيب» كبرى شركات النفط الايطالية وذراع البترول في مجموعة «ايني» للطاقة مشروعاتها في ليبيا بانتظار توضيحات من الحكومة الايطالية والادارة الاميركية حول مصير صفقتها المعلقة التي تبلغ قيمتها ما لا يقل عن ٣ مليارات دولار لمد خط الغاز الطبيعي عبر المتوسط من جنوب ليبيا الى جنوب ايطاليا كوريد طاقة جديد لحياة جنوب اوروبا عوضاً عن مصادر الغاز السيبيري.

وما يفاقم من تعقيد الامور في وجه مجموعة «ايني» ان المشروع الليبي يشكل واحداً من اعمدة برنامج التخصيص الجاري، وقد طرح الى الآن ما يصل الى ربع رأس مال المجموعة الكبرى في اسواق المال للاكتتاب العام.

والمشروع الليبي يقضي بمد شبكة انابيب عملاقة على مسافة تتجاوز الف كيلومتر من «واحة العوافة» في الصحراء الليبية الى الساحل شمالاً، وعبر جوف المتوسط الى ميناء «كابو باسيرا» في جزيرة صقلية في الطرف الجنوبي من ايطاليا.

وتعلق الجهات الايطالية المسؤولة اهمية قصوى على المشروع من الناحية الاستراتيجية ايضاً حيث يشكل احتياطيات لمصادر الطاقة من الغاز الطبيعي، الذي يمثل شريان الحياة للصناعات الايطالية. وتركن هذه الجهات الى تنويع مصادرها الاستراتيجية للحد من الاعتماد على الغاز الجزائري خوفاً من التطورات السياسية وللتقليل من مشتريات الغاز من حقول سيبيريا الروسية.

والى جانب هذه الاعتبارات تتهافت ايطاليا على مصادر الطاقة الليبية الثرية بعد ان وقعت اجهزة التنقيب والاستكشاف التي نصبتها «أجيب» على مخزون هائل لا يقل عن ٦٠٠ مليون برميل من النفط الخام. ويتألف نحو ٧٠٪ من هذا الاحتياطي من غاز طبيعي نقي من الميثين المتفوق من النوعية الممتازة.

الى ذلك، تجد الحكومة الايطالية نفسها في وضع حرج بحق، بسبب العقوبات الاميركية، اذ تملك مجموعة «ايني» شبه الحكومة ما لايقل عن ٥٠٪ من الغاز الليبي بموجب اتفاق التنقيب المبرم مع الحكومة الليبية. وقد تطلعت مجموعة «ايني» الى ان توفر سنوياً كمية تتراوح بين خمسة او ستة مليارت متر مكعب من الغاز الطبيعي وحده للاستهلاك الداخل بمجرد استكمال المشروع في غضون اكثر من سنتين. وتبلغ واردات ايطاليا حالياً من المصادر الاخرى نحو ٦.٢ مليار متر مكعب من الميثين الاوروبي تستورد معظمها عن طريق المنافذ الشمالية عبر هولندا.

ولم تأت نتائج الانتخابات الرئاسية الاميركية، بالمأمول لحل «ازمة العقوبات» ولفك الخناق عن صناعة الطاقة الايطالية، فكلينتون الثاني سيبقي على تشدده حيال ليبيا وايران، الامر الذي سيزيد من حدة الازمة التي تعانيها «أجيب» و«إيني».

البيوتكنولوجيا تحل أزمة الغذاء في القرن المقبل

الإنتاج الغذائي يتزايد أكثر من النمو السكاني وأسباب المجاعات... سياسية!

❐ لم تستطع «قمة روما» للأمن الغذائي التي انعقدت اخيراً، في اطار منظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة، ان تحدد بوضوح طبيعة المشكلة الغذائية في العالم. ذلك ان المنظمة العالمية مازالت تطرح الموضوع في إطار الانتاج الغذائي ازاء تزايد عدد السكان على الأسس التاريخية التقليدية المتمثلة في نظرية مالثوس او المالثوسية الجديدة. والدليل على ذلك ان مؤتمر قمة «الفاو» كان امامه تقرير المنظمة حول الانتاج الغذائي العالمي مرفقاً بخطة العمل الهادفة الى صون وزيادة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

لكن الاوضاع السائدة في العالم الآن تشير الى ان المشكلة بعد التطور الهائل في العلوم والتكنولوجيا لم تعد مشكلة غذائية بمعنى توفر الغذاء، بل هي مشكلة سياسية اجتماعية اقتصادية، بمعنى ان ما يعانيه العالم اليوم في مناطق عديدة من نقص في التغذية مرده الى الفقر لا الى ضعف الانتاج الزراعي. والفقر في هذه الحالة فقر مركب، اي انه لا يقتصر على عدم القدرة على شراء المواد الغذائية انما يتعدى ذلك الى ضعف الانتاج الزراعي وخصوصاً اذا ترافق ذلك مع نظم سياسية فاسدة وعقيمة كما هو الحال في القارة الافريقية.

ومن الامثلة الصارخة على ذلك التفاوت الراهن بين الهند والقارة الافريقية. فالهند الآن تطعم من سكانها ضعفي عدد سكان افريقيا باستخدام ١٣٪ فقط من مساحة الارض التي يستخدمها الافارقة. وقد أخذنا هذه المقارنة مثلاً لأن الاحوال في المنطقتين المذكورتين متقاربة.

المجاعات السياسية

عندما وضع مالثوس نظريته حول حتمية المجاعة بسبب تكاثر عدد السكان قبل قرنين من الزمان، كان العالم في حينه يفتقر الى وسائل تقنية قادرة على زيادة الانتاج زيادة جذرية. وخلاصة نظرية مالثوس الاصلية ان الانتاج الزراعي في العالم يتزايد بتسلسل حسابي بينما عدد السكان في العالم يتسارع بتسلسل هندسي. بمعنى ان الانتاج الزراعي لن يكون كافياً لاطعام السكان المتزايدي العدد بحيث ان المجاعات الطبيعية هي الحتمية القادرة على الحد من التزايد السكاني بالاضافة الى الاسباب المفتعلة التي حبذها مالثوس مثل الحروب وتحديد النسل.

إلا ان معظم المجاعات التي حدثت وتحدث في العالم اليوم، كانت في الواقع مجاعات سياسية، اي انها كانت مقصودة بقرار سياسي او بفعل احداث سياسية كما هو الحال في افريقيا الآن.

ومن اهم الامثلة على المجاعات السياسية خلال هذا القرن:

المجاعة الاوكرانية ـ الروسية في الثلاثينات، وذهب ضحيتها ٧ ملايين شخص بقرار متعمد من الزعيم السوفياتي، آنذاك، جوزف ستالين، بغية تطويع الفلاحين الروس والاوكرانيين ومصادرة ممتلكاتهم ومواشيهم وضمها الى المزارع الجماعية.

ثم المجاعة الصينية في اواخر الخمسينات ومطالع الستينات وذهب ضحيتها ٣٠ مليون صيني، بفعل قرارات اقتصادية متهورة اتخذتها قيادة ماوتسي تونغ، تحت اسم «القفزة الكبرى الى الامام» و«الثورة الثقافية». فكانت في الواقع قفزة الى الوراء لم تشف الصين من نتائجها حتى الآن.

وأخيراً المجاعة الاثيوبية التي حدثت في عهد هيلا مريام والشيوعية، وأودت بحياة ٣ ملايين شخص على الاقل، بفعل التسلط الديكتاتوري والحروب الاهلية.

المالثوسية الجديدة

لكن الانتاج الزراعي في العالم ظل كافياً في مراحل متعددة. وكلما ظهرت بوادر تشير الى نقص في الغذاء مقابل تزايد في السكان، كانت افكار مالثوس تعود الى الظهور ايضاً تحت اسم «المالثوسية الجديدة». ومن ذلك مثلاً في الآونة الاخيرة، الكتاب الذي وضعه بول ارليخ سنة ١٩٦٨ بعنوان: «القنبلة السكانية». وهو كتاب لقي انتشاراً سريعاً، وفيه يقول مؤلفه:

«لقد انتهت معركة إطعام الانسانية جمعاء. ففي السبعينات سوف يشهد العالم مجاعات كبرى يموت فيها مئات الملايين من الناس جوعاً».

وكما اقترح مالثوس قبل قرنين، اقترح ارليخ تدابير مشددة لكبح النمو السكاني بالقسر اذا اخفقت الوسائل الطوعية، على حد قوله.

بل إن آخرين في الحقبة ذاتها مثل وليام وبول بادوك في كتابهما الصادر سنة ١٩٦٧ بعنوان: «مجاعة ١٩٧٥»، تصوروا انه من الممكن ازالة شعوب كاملة غير ممكن انقاذها. ومن البلدان التي طبقا عليها هذه النظرية هايتي ومصر، مما فسِّر على انه دعوة الى ترك شعوب هذه البلدان تموت جوعاً بمنع الاغذية عنها لانه من المتعذر انقاذها!

العلم يقدم الحل

والواقع انه في كل مرحلة من مراحل نشوء المخاوف المالثوسية كان التطور العلمي والتكنولوجي يدحض تلك الافكار. وفي رأي بعض الباحثين ان العلوم الحديثة والبيوتكنولوجيا بامكانها ان تطعم عشرة اضعاف السكان الحاليين في العالم من غير اي زيادة تذكر في الاراضي المزروعة الآن. ومع ذلك تصر منظمة الاغذية والزراعة الدولية على ان موضوع الامن الغذائي سوف يبقى أهم مواضيع النقاش في القرن الحادي والعشرين بتكرار السؤال التاريخي:

هل يستطيع العالم ان ينتج من الطعام ما يكفي لتغذية سكانه المتزايدين بمئات الملايين؟

بل ان المراهنين على العلوم والتكنولوجيا يوجهون انتقادات شديدة اللهجة الى هيئات ومنظمات ودعاة الحفاظ على البيئة الطبيعية، لأن مواقفهم تحد كثيراً من الانتاج الزراعي والغذائي من دون اي سند علمي يؤكدها. ومن ذلك مثلاً معارضة الجماعات البيئية لاستخدام المبيدات في الزراعة.



ولدحض تلك المواقف البيئية المتشددة نشرت اليزابيت ويلان، العضو في «المجلس الاميركي للعلم والصحة»، كتاباً بعنوان «ارهاب السموم»، قالت فيه:

«ليست هنالك قط اي حالة موثقة حول مرض او موت انسان في الولايات المتحدة نتيجة للاستخدام القياسي والمقبول للمبيدات الزراعية».

وقد أيدت «الجمعية الطبية الاميركية» هذا المنحى من حيث عدم وجود اي دليل قاطع على تزايد مرض السرطان بفعل الملوثات البيئية. بل على العكس من ذلك انخفضت حالات سرطان المعدة والامعاء في الولايات المتحدة بنسبة تربو على ٧٠٪. وفي حالات كثيرة اسعف العلم في مضاعفة الانتاج الغذائي كما حدث في ولاية «اندرا براديش» الهندية حيث نجح العلماء برفع انتاج الصرغم والحمص ستة اضعاف بزراعة موسمين بدل الموسم التقليدي الواحد. كذلك نجح الباحثون في «المعهد الدولي لابحاث الارز» في الفليبين بانتاج صنف جديد من الارز يزيد بنسبة ٢٠٪ على الاصناف القديمة ذاتها. لكن الدراسات تشير الى ان التقدم العلمي يقدم جزءاً من الحل ولا يستطيع وحده اطعام العالم كله. اما الامل الاكبر فهو في البيوتكنولوجيا من خلال استخدام الجينات الوراثية لانتاج اصناف اكثر تغذية ووفرة.

خريطة الإنتاج والأسعار

والواقع ان الانتاج الزراعي العالمي للفرد الواحد قد تزايد بنسبة تصل الى ٥٠٪ تقريباً خلال نصف القرن الاخير. فاذا اعتبرنا ان القياس الانتاجي للفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٥٢ يعادل ١٠٠ فقد ارتفع الى ١١٠ في سنة ١٩٦٠ ثم الى ١٢٠ في سنة ١٩٧٠ ثم الى ١٣٠ في سنة ١٩٨٠ ثم الى ١٤٠ في سنة ١٩٩٠ وهو الآن بحدود ١٥٠.

لكن في المقابل ارتفعت اسعار المواد الغذائية بنسب كبيرة من سنة ١٩٩٠ الى اليوم حيث بلغت ذروتها سنة ١٩٩٤ بزيادة نسبتها ٥٠٪ قبل عودتها الى الهبوط في السنوات التالية، لتعود تقريباً الى مستواها السابق في سنة ١٩٩٠ او اكثر قليلاً.

غير ان القياسات القصيرة الاجل لا تعطي الصورة كاملة عن الاسعار. فالقمح الذي يشكل المادة الغذائية الأساسية في العالم ظل يشهد هبوطاً في سعره طوال القرنين الماضيين على الرغم من تزايد عدد السكان وتصاعد المداخيل. هذا مع الاخذ في الاعتبار تعديل الاسعار حسب نسب التضخم خلال تلك الفترة الطويلة. والمذهل ان نسبة سعر القمح الى معدل الاجور في الولايات المتحدة قد هبطت حتى بلغت الآن ٥٪ فقط من مستواها قبل قرنين من الزمان. ولذلك فإن الارتفاعات الاخيرة في الاسعار لا تعطي صورة كاملة عن الحالة الغذائية لأنها تعبِّر عن مرحلة قد تكون استثنائية مثل: هبوط انتاج القمح والذرةفي اميركا نتيجة للاحوال الجوية الرديئة وهبوط الانتاج الزراعي في الاتحاد السوفياتي (سابقاً) نتيجة تغير الاحوال السياسية. يضاف الى ذلك ان المناطق المنتجة الرئيسية للحبوب في العالم مثل اوروبا واميركا، اخذت تقلص المساحات المزروعة من الارض بنسب بلغت ٢٠٪ من مجموع الاراضي الزراعية لعدم القدرة على تخزين فائض الانتاج.

السكان والتغذية

ليس فقط ان الانتاج الزراعي والغذائي قد زاد وهبطت اسعاره التاريخية على المدى الطويل، بل ان الغذاء بات الآن في متناول اعداد اكبر من الناس بكميات اكبر من السابق نتيجة للتحسن المذهل في وسائل النقل وفي مرافق التخزين.

ومنذ وجود احصائيات موثقة في الغرب في اواسط القرن الثامن عشر باتت الصورة الغذائية اوضح لدى المؤرخين الاقتصاديين. ففي النصف الثاني من القرن التاسع عشر كان معدل الاستهلاك الغذائي اليومي في النرويج وفرنسا والمانيا مثلاً اقل كثيراً من ٢٠٠٠ سعرة حرارية للشخص الواحد، فارتفع الى اكثر من ٣٠٠٠ سعرة حرارية، وفي الوقت ذاته زاد بمقدار الضعفين أوالثلاثة اضعاف ما يتناوله هؤلاء من البروتين الحيواني.

وتشير الدراسات الاحصائية في التاريخ الاقتصادي ان طول قامة الفرد الاوروبي قد زاد منذ اواخر القرن الثامن عشر حتى اليوم بفعل التحسن الغذائي، بل ان طول الفرد الياباني خلال نصف القرن الماضي قد زاد هو الآخر، بحيث بلغ متوسط الزيادة في قامة الذكور اليابانيين ما نسبته ١٨٪ من ٤ اقدام و٧ بوصات الى ٥ اقدام و٥ بوصات.

اما التوقعات السكانية فتشير الى ان عدد سكان العالم خلال الثلاثين سنة المقبلة سوف يصبح ٨ مليارات نسمة ليبلغ ذروته بحلول سنة ٢٠٥٠ بحدود ١٠ ـ ١١ مليار نسمة اي ما يساوي ضعفي عدد السكان الحاليين في العالم.

وتشير هذه التوقعات ايضاً الى ان معدل النمو السكاني في العالم آخذ في الهبوط، بعد زيادة هائلة في نصف القرن الماضي. ومن ذلك مثلاً، ان زيادة سكان العالم من ٥ مليارات الى ٦ مليارات نسمة استغرق ١١ سنة، تنتهي بنهاية السنة المقبلة، وكذلك الامر بالنسبة الى الزيادة من ٦ مليارات الى ٧ مليارات. لكن الزيادة من ٧ الى ٨ مليارات سوف تستغرق ١٢ سنة، ومن ٨ مليارات الى ٩ مليارات سوف تستغرق ١٤سنة، ومن ٩ مليارات الى ١٠ مليارات سوف تستغرق ١٩ سنة.

الإنتاجية والعمالة الزراعية

وعلى الرغم من الارتفاع الهائل في الانتاج الغذائي، فان نسبة القوة العاملة في الزراعة مازالت تهبط هبوطاً ثابتاً في انحاء العالم. وهذا لأن انتاجية العامل الواحد في الفدان الواحد من الارض قد تحسنت تحسناً ملحوظاً مرده الى استخدام المكائن الزراعية والمبتكرات البيولوجية بفعل تزايد الطلب وتحسن قدرة المزارعين على ايصال انتاجهم الى الاسواق نتيجة تحسن شبكات ووسائل النقل. ثم هنالك سبب آخر ربما كان السبب الاهم هو توسع الحريات الاقتصادية، ذلك ان التجارب السابقة من الزراعة الاشتراكية ومن التدخل الحكومي في الاسواق قد أدى الى كوارث ومشكلات مستعصية بصرف النظر عن مكان تلك التجارب وتاريخها. ومما يدعو الى التفاؤل ايضاً من حيث الصورة الزاهية لتحسن الانتاجية الزراعية نجاح تجارب مهمة للتكييف الوراثي للنباتات واستحداث طرق افضل للري والفلاحة والتسميد.

واذا كانت المناطق الاكثر فقراً في العالم تعتمد على الانتاج الزراعي المباشر وخصوصاً على الحبوب والخضار، فان تحسن مستويات المعيشة في مناطق كثيرة وزوال حالات الفقر تؤدي بطبيعة الحال الى زيادة استهلاك اللحوم الحيوانية مثل لحم الدجاج ولحم البقر. لكن تزايد استهلاك اللحوم يؤدي بدوره الى تزايد الحاجة الى الحبوب لصنع الاعلاف مما يشكل ضغوطاً اضافية على الانتاج الزراعي، وخصوصاً اذا ما علمنا ان انتاج كيلوغرام واحد من لحم الدجاج يحتاج الى كيلوغرامين من الحبوب والكيلوغرام الواحد من لحم البقر يحتاج انتاجه الى ٧ كيلوغرامات من الحبوب، مما يعني انه لا بد من مضاعفة انتاج الحبوب في العالم على الاقل بحلول منتصف القرن المقبل.

وتتوقع احدى الدراسات المتخصصة انه يتوجب على الصين مثلاً ان تزيد استيرادها الراهن من الحبوب من ١٦ مليون طن (سنة ١٩٩٥) الى ٤٣ مليون طن في سنة ٢٠١٠. وهناك من يتوقع ان تكون الزيادة أكبر.

الثورة الخضراء وحروب المياه

قد يكون صحيحاً ما تذهب اليه منظمات حماية البيئة من ان الثورة الخضراء قد احدثت مشكلات بيئية، ومن ذلك مثلاً تزايد الملوحة في الاراضي المروية مما يضعف من خصوبتها، ونشوء انواع من الحشرات والفطريات مضادة للكيماويات الزراعية. وقد يكون هنالك شيء من الصحة في ما يذهب اليه البعض في الحركات البيئية من حيث تأثير السموم الكيماوية المستخدمة في الزراعة على الحياة البرية وربما على الحياة الانسانية. لكن الصحيح ايضاً ان الثورة الزراعية قد اسهمت ايضاً في حماية البيئة الطبيعية من حيث انها اتاحت انتاج المزيد من المواد الغذائية من غير الاضطرار الى زيادة كبيرة في المساحات المزروعة من الارض.

اما بالنسبة الى المياه وتزايد الحاجة اليها للاستهلاك البشري والزراعي فإن المحللين الاقتصاديين يخشون ان تكون سمة القرن المقبل هي حروب المياه.

وتشير الدراسات الموضوعة بهذا الصدد أن موارد المياه العذبة في العالم اكثر من كافية لتلبية الاحتياجات البشرية لكنها شحيحة بشكل خطير في مناطق معينة مثل الشرق الاوسط وبعض الانحاء الافريقية.

فالنزف الحقيقي في موارد المياه هو الري الزراعي الذي يبتلع اكثر من ثلثي ما يستخدمه البشرمن المياه مما أدى ويؤدي الى هبوط منسوب المياه الجوفية والفوقية في مناطق عديدة من العالم.

ويقول الخبراء الزراعيون ان نسبة كبيرة من المياه المستخدمة في الزراعة، تبلغ قرابة نصف تلك المياه، تذهب هدراً. وفي رأيهم ان العلة تكمن في ان كلفة امدادات الماء الى الفلاحين في معظم البلدان تشكل نسبة ضئيلة من الكلفة الحقيقية، وهؤلاء يقترحون رفع اسعار المياه لتشجيع المزارعين على الاستثمار في التكنولوجيات الهادفة الى تقليص استهلاك المياه مثل الري بالتنقيط. لكن اجراءات من هذا القبيل يتعذر تطبيقها في حالات كثيرة لأسباب سياسية.

بروفيل

التائه...



□ عندما يطلق حاكم من الحكام موقفاً أو سياسة، فإن المتبصرين من المراقبين يطرحون على أنفسهم وعلى الآخرين ثلاثة أسئلة: من هم المستفيدون أو المنتفعون من ذلك؟ ومن يحكم الحكام؟ والى أين تؤدي الخطوة التالية؟

فالموقف الذي أطلقه الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة بعد عودته سليماً معافى من عمليته الجراحية في أميركا وقبيل انعقاد قمة مجلس التعاون الخليجي في قطر، بخصوص تطبيع العلاقات مع العراق، أثار جدلاً في الدوائر الخليجية، وبالتالي فإنه لا يمكن القول بأن الخليجيين هم المنتفعون، مع أن الشيخ زايد أراد التأكيد بأن ذلك في مصلحتهم إذا اشتد الساعد الإيراني.

ومن المفارقات أن بعض الخليجيين اعتبر أن موقف زايد هذا يشكل خطوة انقسامية على الرغم من أنه شيخ الوحدويين والاتحاديين. بل إن منهم، كالكويتيين والسعوديين، من يعتبر أن هذا الموقف ليس في مصلحة أبو ظبي ودولة الامارات ذاتها، لأن الشيخ زايد في هذه الحالة لن يجد الأشقاء الخليجيين الى جانبه عندما يكشر الذئب الإيراني عن أنيابه، كما وجدتهم الكويت يوم افتراسها بأنياب الذئب العراقي!

وليس هذا بالمفارقة الوحيدة. فالملفت أنه كلما ازداد الشيخ زايد وحدوية كلما أصبح الاتحاد الذي يقوده أقل اتحادية، في تناسب عكسي ملحوظ.

ويبدو كأن الشيخ زايد يرى من بعده الطوفان، ويريد أن يقيم نوعاً من السد في وجهه لعل وعسى.

وذهاب رئيس دولة الامارات الى الولايات المتحدة للاستشفاء هو بمثابة زيارة الى المزار الأعلى، أو بكلام آخر زيارة الى رأس النبع.

ومن يؤم المزار الأعلى عليه بطبيعة الحال أن يدفع النذورات بسخاء تقرباً وزلفى من حاكم الحكام. وقد دفع الشيخ زايد لا جزاء ولا شكوراً ما لم يدفعه أثناء حرب الخليج، وبعدما عاد مذعوراً من تخويفه من الخطر الايراني عندما قرأ له العرافون بخته في واشنطن.

كلفة الشيخ زايد في استرضاء المزار الأعلى لا تقل عن كلفة الملك فهد في تخليص الأشلاء الكويتية من الأنياب العراقية. فقد كلفه بنك الاعتماد والتجارة الدولي على يد الادارة الباكستانية (ووكالة الاستخبارات المركزية الأميركية في دور جانبي) ما لا يقل في مجموعه من بداية المسلسل الى نهايته على ١٨ مليار دولار، بالاضافة الى مساعدة جانبية لباكستان فور طرد بنازير بوتو من الحكم قيمتها ٥٠٠ مليون دولار. وبسبب الخطر الإيراني الداهم، كما قيل، كان عليه أن يشتري طائرات حربية بما لا يقل عن ٨ مليارات دولار وربما أكثر من ١٠ مليارات بإضافة اللوازم التكميلية، وربما ١٠ مليارات أخرى لتعزيز البحرية وخفر السواحل وتدريب الأطقم اللازمة في جميع المجالات.

قالوا له في المزار: أنت كريم ونحن نستأهل، وكذلك باكستان والباكستانيون، وخصوصاً الباكستانيون الجدد بقيادة عمران خان!

ومن عجب أن يحاول بعض الخليجيين تصوير تفكك مجلس التعاون الخليجي على أنه من صنع الشيخ زايد، ومن عجب أيضاً أن يصوره القطريون على أنه ناتج من جراء مقاطعة البحرين لقمة الدوحة، مع أن نهاية مجلس التعاون قد كتبت على يد القطريين في قمة مسقط السابقة في العام الماضي. ومنهم من يقول أن نهايته كتبت لأن السعوديين عزموا على قيادته متأخرين بعدما أرادوه حديقتهم الخلفية فوجدوه على وشك أن يتحول ملعباً لإسرائيل!

ويتعجب الإيرانيون للصدود الذي يلقونه في الخليج كلما نادى مناديهم برغبة في تحسين العلاقات وحل الأمور بالحسنى، فكأن قولهم بالنوايا الحسنة مجرد خدعة. بل هم يتعجبون من تضخيم الخطر الإيراني لحمل دول الخليج على شراء المزيد من السلاح، ومنهم من يؤكد أن ما تنفقه دولة الامارات وحدها على التسلح يبلغ ضعفي ما تنفقه إيران، وإذا أضيف الانفاق السعودي والإنفاق الكويتي بحدود ٣٠ في المائة من الميزانية العامة، تبدو إيران من القزم الجذام أمام العمالقة العظام!

مسكين الشيخ زايد... لأنه يبقى في كل الأحوال رجلاً طيباً. هو الوحدوي بين انفصاليين. والحكيم المتأني بين حمقى متهورين. والحليم الذي لا ينتصف من جاهل.

ولا عجب أن يكون تائهاً متأملاً، فكثفت غمومه وأشكلت عليه أموره، واشتبه عليه حال دهره ومخرج أمره، وقلّ عنده من يثق بوفائه أو يحمد مغبة إخائه ... لاستحالة زماننا وفساد أيامنا ودولة أنذالنا، على قول الجاحظ!

الضيف

«إعصار» اسمه منى أيوب

الزوجة السابقة لرجل الأعمال السعودي ناصر الرشيد تطلق المجوهرات للأعمال... الخيرية!



□ قيل إنه عندما قامت النجمة السينمائية العالمية شارون ستون بتمثيل دورها في الفيلم «كازينو»، لم تجد ما تتحلّى وتتزيّن به أفضل من بعض قطع المجوهرات التي تملكها السيدة منى أيوب الزوجة السابقة لرجل الأعمال السعودي المعروف الدكتور ناصر الرشيد. ويقال أيضاً الزوجة الغالية للرشيد عندما كانت في عصمته امتلكت ما لا يقل عن ١٤٤ قطعة تقدر قيمتها بعشرات الملايين من الدولارات. أما الآن فإن منى أيوب، بعد طلاقها من زوجها الملياردير، ترى أن في الحياة ما هو أكثر قيمة وأبعد مدى من المجوهرات والأزياء. أو هكذا تحاول أن تظهر بعدما تذوقت شيئاً من الشهرة الاعلامية التي فاقت شهرة زوجها السابق كمهندس كيماوي معروف ومقاول كبير مشهور، وند وزميل لرفيق الحريري ... في المقاولات و«أوجيه» فقط!

ففي ٢٠ تموز/يوليو الماضي نشرت جريدة «فايننشال تايمز» البريطانية تحقيقاً مطولاً بعنوان «الإعصار منى في عالم الأزياء الرفيعة»، قالت فيه الصحيفة المذكورة إن منى أيوب، على الرغم من تعلقها بالأزياء الرفيعة واقتنائها الكثير من القطع المصنوعة على أيدي أكبر المصممين، تفضل دائماً ارتداء الجينز. وهي بذلك تشير الى اكتشاف منى أيوب قيمة الحرية بعد خروجها من «القفص السعودي»!

وأخيراً باعت منى بعض مجوهراتها المكتسبة من أيام زواجها السابق بمبلغ يربو على ١٢ مليون دولار لتقديمها للأعمال الخيرية، وتحديداً للمعاهد الطبية التي قيل إنها ساعدت اثنين من أبنائها المرضى. وسوف تستفيد من هذا العطاء سبع من المؤسسات الخيرية والطبية في أوروبا ولبنان والولايات المتحدة الأميركية. كذلك سوف تستفيد من المال المتأتي من بيع تلك المجوهرات مدرسة تنشئها منى أيوب للأطفال في جزيرة مايوركا الاسبانية.

وقد أشرفت على المزاد لبيع مجوهرات منى أيوب مؤسسة «كريستي» العالمية للمزادات والتي سوف تشرف أيضاً على بيع لوحات ومقتنيات فنية كانت منى تحتفظ بها في يختها السابق، قبل أن تعتاد من جديد على السفر بالقطارات ولو في الدرجة الأولى! وهذه المقتنيات الفنية التي ستعرض للبيع في ١٩٩٧ ستخصص بكاملها على ما يبدو لتمويل مدرسة مايوركا.

حبذا لو تدب الغيرة في نفس ناصر الرشيد!

الناس

■ رجل الأعمال المعروف فوزي مصطفى بيدس وعقيلته السيدة تحفة يحتفلان بزفاف نجلهما الدكتور باسم على الآنسة سوسن كريمة المرحوم عزمي بيدس. وسوف يتم الزفاف بحضور الأهل والأصدقاء في ولاية فيرجينيا الأميركية يوم السبت الواقع في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. مبروك

■ في مطعم فخر الدين اللبناني في لندن أقام الزميل غابي طبراني يوم الأربعاء في ١١ كانون الأول/ديسمبر الجاري حفل عشاء عامر على شرف الأستاذ أسامة رمضاني مدير الوكالة التونسية للاتصال الخارجي الذي زار العاصمة البريطانية أخيراً. وقد حضر حفل العشاء عدد من الصحافيين العرب العاملين في بريطانيا، ومدير مكتب الاتصال التونسي في لندن شوقي العلوي. وكان الرمضاني موضع حفاوة الوسط الصحافي فأقام الزميل غسان زكريا رئيس تحرير مجلة «سوراقيا» على شرفه في اليوم السابق عشاء خاصاً جرى خلاله التداول في شؤون المهنة وشجونها في المغتربات والمهاجر.

الميزان — AL-MIZAN — ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

مدير التحرير: انطوان شكرالله حيدر
مدير الانتاج: عماد الفرزلي
العلاقات العامة: كمال فرج الله
التصميم والاخراج: PROXIMA ATELIER
الخطوط: بهيج عنداري

المكاتب:
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873

بناية عيتاني - الطابق التاسع
شارع التنوخيين
راس بيروت - لبنان
هاتف: ٨٦٣٢٩٠
ص.ب: ١٣/٥٤٦٥ شوران

التوزيع في أنحاء العالم:
Johnsons International
Millington Road, Hayes,
Middlesex UB3 4AZ
TEL: (0181) 561 7705
FAX: (0181) 561 7454

الاعلانات:
PROXIMA
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873